" ذ و "

أحكامها وأوجه استعمالها

دراسة نحوية وصرفية

د/ أحمد نجيب عبدالوهاب

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام علي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وبعد :

فهذه دراسة نحوية وصرفية تتبعت فيها آراء النحاة ومذاهبهم في " ذو" من حيث : معناها وأصلها ووزنها واستعمالها .

وقد استملت هذه الدراسة علي مقدمة وفصلين وخاتمة ، ثم فهرس المراجع والموضوعات .

أما المقدمة : فذكرت فيها خطة هذا الدراسة .

وأما الفصل الأول : فعن " ذو" التي بمعني صاحب ، وفيه خمسة مباحث .

المبحث الأول : تعريفها وأصلها ووزنها .

المبحث الثاني : رد لامها وعدم ردها .

المبحث الثالث : التوصل بمثناها وجمعها إلي تثنية وجمع ما لا يجوز فيه ذلك .

المبحث الرابع : مالا تضاف إليه (ذو) .

المبحث الخامس : الفرق بينها وبين صاحب .

أما الفصل الثاني : فعن " ذو" التي بمعنى (الذي) ، وفيه ثلاثة مباحث .

المبحث الأول : أصلها وبناؤها وإعرابها .

المبحث الثاني : تثنيتها وجمعها واللغات الواردة فيها .

المبحث الثالث : الفرق بينها وبين (ذو) التي بمعني صاحب .

وأما الخاتمة : فذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة .

والله أسال أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم

الفصل الأول

(ذو) التي بمعني صاحب . وفيه خمسة مباحث .

المبحث الأول

تعريفها وأصلها ووزنها .

أولاً تعريفها : هي اسم من الأسماء الستة[1] ، ملازم للإضافة إلي أسماء الأجناس[2] .

وذلك لأن أسماء الأجناس جامدة ، أي ليست مشتقة ولا مؤولة بالمشتق غالباً فلا يصلح أن تقع نعتاً كما هو معروف في باب النعت .

فلا يقال : هذا رجل مال، فلما لم يسغ ذلك جئ بـ " ذو" هذه التي بمعني صاحب وأضيقت إلي اسم الجنس وجعلت وصلة إلى ذلك – أي وسيلة للوصف به .

ولذلك لا تضاف إلي الضمير ولا إلي العلم لأنه لا يوصف بهما ولا إلى الصفة ولا إلي الجملة لأنهما يصلحان بنفسهما للوصف فلم يبق إلا اسم الجنس[3]

ثانياً وزنها وأصلها : للنحاة في وزنها وأصلها ثلاثة مذاهب :

- الأول : مذهب سيبويه : أن وزنها : " فعل – بالتحريك – ولامها ياء " قال في الكتاب : ولو سميت رجلاً ذو لقلت : هذا ذوا لأن أصله فعل – بالتحريك وتخفيف الواو .
  ألا ترى أنك تقول : هاتان ذواتا مال .
  فهذا دليل على أن " ذو" فعل كما أن : أبوان دليل علي أن أبا : فعل أيضاً[4].

---

(١) وهي : أب ، أخ ، حم ، فو ، ذو ، هن ، وترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء ، بشروطها المعروفة في بابها علي لغة الإتمام .
(٢) المراد باسم الجنس : ما وضع لمعني كلى معرفاً أو منكراً كالعلم والفضل والكرم .
(٣) شرح المفصل ٥٣/١ ، ١٣٠/٢، ٣٧/٣، الأشباه والنظائر ٣٨٩/١، شرح الأشمونى بحاشية الصبان ٧٣/١، حاشية الخصري ٣٨/١.
(٤) الكتاب ٢٦٢/٣ ، ٢٦٣

□ الثاني مذهب الخليل : أن وزنها : فعل – بتسكين العين- ولامها واو . قال سيبويه : وكان الخليل يقول : هذا ذو . لفتح الذال وتشديد الواو .

لأن أصلها : الفتح تقول : ذوا ، وتقول : ذوو[1]- أي عند التثنية والجمع .

الثالث : مذهب ابن كيسان : أنها تتحمل الوزنين جميعاً[2] .

والأرجح : المذهب الأول ، وهو مذهب سيبويه أنها محركة العين ، يائية اللام .

أما تحريك عينها : فلأن مؤنثها : ذات، وأصلها ذوات، بدليل أن مثناها : ذواتا ، حذفت عينها لكثرة الاستعمال.

وأما يائية لامها : فلأن يأتي اللام أكثر من واوية والحمل علي الأكثر أرجح[3].

وأياً كان أصل اللام : ياء أو واواً فإنها حذفت اعتباطاً، ونقلت حركة الإعراب إلى الواو . وحركت الذال بحركة الواو إتباعاً لها، ثم في حال الرفع حذفت ضمة الواو للثقل ، وفي النصب قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وفي حال الجر حذفت كسرة الواو للثقل فوقعت الواو متطرفة إثر كسرة فقلبت ياء[4] .

---

(١) الكتاب ٢٦٢/٣ ذكر المحقق عن السيرا في قوله :
ومن حجة الخليل أن الحركة غير محكوم بها إلا بثبت ، ولم يقم الدليل علي أن العين متحركة وذكر من يحتج له أن الإسم إذا حذف لامه ثم ثني فرد إليه اللام حركت العين، وإن كان أصل بنيتها السكون .
كقول الشاعر :

يديان بالمعروف عند محرق ∴ قد يمنعانك أن تضام وتضطهدا

ويد عندهم : فعل بتسكين العين – في الأصل ، ولكنها لما حذفت لامها فوقع الإعراب علي الدال ثم ردوا المحذوف لم يسلبوا الدال الحركة .

(٢) شرح الأشموني ٧١/١.

(٣) المقتضب ٣٦٩/١ شرح المفصل ٥٣/١، الأمالي الشجرية٤٢/٢، مختار الصحاح : ١١٨ (ذو) ، لسان العرب١٤٧٦/٣(ذو- و : ذ.و . ا. ت)، المصباح المنير : ١١٢(ذ. و. ى) الكليات : ٤٥٩(ذ. و) .

(٤) قال الصبان : فإن قلت : لا وجه للثقل والإتباع في حال النصب لفتح الواو والذال فتحاً أطلياً قلت : يقدر ذهاب فتحها الأصلي ، وتفتح الواو بفتحة الإعراب التي كانت علي اللام المحذوفة وتفتح الذال بفتحة الإتباع لتكون حالة النصب كحالتي الرفع والجر ولك ألا تتكلف ذلك .
حاشية الصبان ٧١/١ ، تحقيق شرح الشافية ٣٥/٢.

المبحث الثاني

رد لام " ذو " وعدم ردها

أولاً: رد لامها :

ترد لام " ذو" المحذوفة في المواضع الآتية :

الموضع الأول : في مؤنثها لكن مع حذف العين : الواو لأن الأصل ذويت - بالتحريك – تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً مضادت ذوات على وزن : فعلت أو فعله مثل : نواه ، وأصلها : نوية ثم حذفت الواو - عين الكلمة - فصارت ذات علي وزن فلت أو فلة[1] .

ولا يجوز : ذاتي لأن ياء النسب معاقبة لهاء التأنيث[2].

وتعريب ذات هذه - التي بمعنى صاحبة[3] بالحركات الظاهرة على تاء التأنيث تقول هذه امرأة ذات جمال، ومررت بامرأة ذات جمال، ومنه:

---

(١) إذا وقف علي : ذات فهناك من يدع التاء علي حالها ظاهرة لكثرة جريانها علي اللسان وهو الأفضل ، مراعاة لرسم المصحف .
وهناك من يرد التاء إلي هاء التأنيث ، لأنها تاء تأنيث، ولما فيها من معني الصفة، فأصبهت المشتقات، نحو قائمة . وهو القياس ولذلك قلت في وزنها : فعلت أو فعله - قبل حذف العين - فلت أو فله - بعد حذف العين .
انظر : البحر المحيط ٣٢٢/٣ ، الدر المصون ١٩٩/٢، لسان العرب ١٤٧٦/٣ (ذ. و- و : ذ. و. ا. ت) ، المصباح المنير : ١١٢ (ذ . و . ى)

(٢) لسان العرب ١٤٧٦/٣ (ذ. و- و : ذ. و. ا. ت)

(٣) لأن (ذات) لها استعمالات كثيرة، ولذلك قال عنها ابو حيان: الذات لفظ مشترك ومن هذه الاستعمالات ما يأتي :-

١- أن تكون اسم إشارة بضم التاء وهي أغرب أسماء الإشارة ، كما قال الأشموني وغيره.

٢- أن تكون اسما موصولاً ، وستأتي في (ذو) الطائية – إن شاء الله تعالي.

٣- أن تكون ظرف زمان غير متصرف - أي يلازم النصب علي الظرفية - وذلك بإضافتها إلي الزمان كقولك : لقيته ذات يوم ، وذات ليلة ، وذات مرة ، وهو مسموع في هذه الأوقات .
ولذلك لا يقال : ذات شهر ، ولا ذات سنة .
والمراد فيما سمع : الزمن المسمي بهذا الأسم ، الذي هو مرة وليلة ويوم ، ويكون من إضافة المسمي إلي الاسم ، كما سيأتي .

٤- أن تكون ظرف مكان متصرف - أي لا يلازم النصب علي الظرفية ، وإنما يخرج إلي غيرها من حالات الإعراب . وذلك بإضافتها إلي كلمة اليمين أو الشمال، وهما من الظروف المكانية التي تتصرف كقولك: يمينك أوسع من شمالك ، برفع يمين وجر شمال، ومن نصبها علي الظرفية قوله تعالي " ونقلبهم ذات اليمن وذات الشمال" =

قوله تعالي " والنخل ذات الأكمام " الرحمن : ١١ وقوله تعالي " فأنبتنا به حدائق ذات بهجة " النمل : ٦ وقوله تعالي " وحملناه علي ذات ألواح ودسر " القمر : ١٣.

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم " ... ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال فقال إني أخاف الله ... [١] وقوله صلى الله عليه وسلم " ... فاظفر بذات الدين تربت يداك "[٢] .

الموضع الثاني: من مواضع رد لام " ذو" .

في التسمية بها . قال سيبويه

" لو سميت رجلاً (ذو) لقلت : هذا ذوا "[٣] فترد ما كان ذهب ، لأنه لا يكون اسم على حرفين أحدهما حرف لين ، لأن التنوين يذهبه فيبقي علي حرف واحد[٤].

الموضع الثالث : في تصغيرها فتقول : ذوي برد الياء المحذوفة وإدغامها في ياء التصغير ، لأن أقل أوزان التصغير فعيل ، ولا يتم إلا

= الكهف : ١٨ ، ومن خروجها هم الظرفية قولك : بيتك ذات اليمين ، ومدرستك ذات الشمال، برفع ذات ، علي أنها خبر المبتدأ .

٥- أن تكون أسما مستقلاً بمعني حقيقة الشئ وما هيته ، حتى صار استعمالها مشهوراً بين الناس ، فقالوا : ذات متميزة وذات محدثة . ونسبوا إليها علي لفظها فقالوا : نقد ذاتي وعيب ذاتي أي جبلي وخلقي إلي آخر هذه الاستعمالات التي ذكرتها لنا كتب اللغة وأثبتت أنها عربية خلافاً لمن أنكر كونها من العربية فإنها في القرآن ، وهو أفصح الكلام العربي. انظر : شرح المفصل ١٢/٣، البحر المحيط ٣٢٢/٣، الدر المصون ٤٤٢/٤، بدائع الفوائد ٧/٢، لسان العرب (ذ. و) ١٤٧٦/٣، مختار الصحاح ١١٨، المصباح المنير:١١٢، الكليات: ٤٥٤، شرح الأشموني ١٣٨/١، مجيب الندا ٢٠٢/١، المعجم الوسيط ٣١٩/١، النحو الوافي ٧٣٥/٤.

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٦٩/٧، باب : فضل إخفاء الصدقة ،
فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١٦٨/٢، باب : من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وتمام الحديث : عن أبي هريرة رضى الله عنه – عن النبي صلى الله عليه وسلم - قال : " سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله : الإمام العادل، وشاب نشأ في عبادة ربه ، ورجل قلبه معلق في المساجد ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه، ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال فقال إني أخاف الله ، ورجل تصدق بصدقه فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه "

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ٧٥/١٠ باب : استجاب نكاح ذات الدين .
فتح الباري ٣٥/٩ : الأكفاء في الدين .
وتمام الحديث : عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " تنكح المرأة لأربع : لمالها ، ولحسبها ، ولجمالها ، ولدينها . فاظفر بذات الديت تربت يداك "

(٣) الكتاب ٢٦٢/٣.

(٤) المقتضب ١٦٩/١، لسان العرب (ذ. و) ١٤٧٧/٣، خزانة الادب ١٤٠/١.

بثلاثة أحرف فإذا كنت محتاجاً إلي حرف ثالث فرد الأصلي المحذوف من الكلمة أولي من اجتلاب الأجنبي[1].

الموضع الرابع : في النسب إليها :

قال ابن منظور : " لو نسبت إلي (ذ.و) قلت : ذووي مثال : عصوي"[2] لأنه يجب رد هذه اللام المحذوفة عند النسب، لأن ياء النسب كالمنفصل، واتصالها أوهن من اتصال المضاف إليه[3] ،لأنها لا ترد عند الإضافة ، كما سنعرف فيما يأتي بإذن الله تعالي

ثانياً : عدم رد لام " ذو"

لا ترد لامها المحذوفة في المواضع الآتية :

الموضع الأول : في مثناها . لأنها لا ترد عند الإضافة تقول :

هذان رجلان ذوا مال، ورأيت رجلين ذوى مال، ومررت برجلين ذوى مال، والأصل : ذوان وذوين حذفت النون للإضافة ، ومن ذلك قوله تعالي " يحكم به ذوا عدل منكم"، وقوله تعالي" اثنان ذوا عدم منكم " المائدة:٩٥ ، ١٠٦، وقوله تعالي" وأشهدوا ذوي عدل منكم" الطلاق : ٢

الموضع الثاني : في جمعها جمع مذكر سالماً .لأنها لا ترد عند الإضافة كذلك،وما لا يرد عند الإضافة لا يرد عند التثنية ولا عند الجمع[4] تقول: هؤلاء رجال ذوو مال، ورأيت رجالاً ذوي مال، ومررت برجال ذوي مال، والأصل: ذوون ، وذوين . حذفت النون للإضافة ، ومن ذلك قوله تعالي " وآتني المال على حبه ذوي القربي واليتامي والمساكين" البقرة : ١٧٧.

الموضع الثالث : في جمعها جمع مؤنث سالماً. وذلك إذا وقعت (ذو) صدرا سم جنس لا يعقل نحو : ذو القعدة و ذو الحجة ، فتقول في جمعه مثلاً : مضى ذوات القعدة وذوات الحجة[5]

---

(١) شرح الشافية ٠٦٢/٢.

(٢) لسان العرب(ذ. و) ١٤٤٧/٣، شرح الأشموني١٩٣/٤،التبيان في تصريف الاسماء: ٢٦٦.

(٣) شرح الشافية ٦٢/٢.

(٤) قال ابن يعيش : وإنما جمع (ذو) لأنه وصف به من يعقل ، فجرى مجرى مسلمين وصالحين .شرح المفصل ١٣٠/٢. والأولي جعله ملحقاً بالجمع. وليس جمعاً، لقول الشيخ يس في حاشيته علي شرح الفاكهي ١١١/١:

" جمع (ذو) شاذ . لأنه ليس بعلم ولا صفة : فهو من الملحق فتأمل "

وجعله في حاشيته علي التصريح ٧٢/١ من قبيل : جموع التكسير . فقال " والثاني : أي من الملحقات بجمع المذكر جموع تكسير مثل : ذوو لأنه جمع (ذو) فهو من جملة الملحقات . "

(٥) شرح الأشموني ١٥٣/٤.

المبحث الثالث

التوصل بمثناها وجمعها إلي تثنية وجمع مالا يجوز فيه ذلك

اشترط النحاة لما يراد تثنية أو جمعه شروطاً منها : الإفراد ، وعدم التركيب .

فلا يني ولا يجمع المثني . ولا الجمع ، ولا المركب تركيباً إسنادياً أو مزجياً ، وما ورد مما سمي به من ذلك[1] فإنه لا يثنى أيضاً ولا يجمع بالطريقة المباشرة ، وهي: زيادة الألف والنون ، أو الياء والنون عند التثنية ، وزيادة الواو والنون ، أو الياء والنون عند الجمع ، وإنما يثنى ويجمع بطريقة غير مباشرة وهي :

الإتيان عند التثنية بمثنى (ذو) وهو : ذوا قبل المثني المسمي به المذكر، وذاتا أو ذواتا[2] قبل المسمي به المؤنث في حالة الرفع، وذوي وذاتي أو ذواتي في حالتي النصب والجر.

والإتيان عند الجمع يجمعها وهو ذوو قبل المسمي به المذكر في حالة الرفع ، وذوات قبل المسمي به المؤنث، وتعرب إعراب جمع المؤنث ، وكذلك يفعل بالمسمي به المركب إذا أريد تثنيته أو جمعه ، وما بعد مثنى (ذو) وجمعها مما سمي به من المثني أو الجمع أو المركب يعرب مضافاً إليه ، ويكون ذلك من قبيل إضافة المسمي إلي الإسم كما يأتي بإذن الله تعالي .

---

(١) مما سمي به من المثنى للمذكر مثلاً : بدران ، وللمؤنث : نوران ، ومن الجمع للمذكر مثلاً : حمدان ، وللمؤنث عنايات ، ومن المركب الاسنادي لمذكر مثلاً: فتح الله ، ومحمد مسافر ، وللمؤنث : زاد الجمال ، وهند مسافرة ، ومن المركب المزجي للمذكر مثلاً : سيبويه ، وللمؤنث : شهرزاد .

وجوز بعض النحاة تثنية صدر المركب المزجي ، ويرجع في ذلك كله إلي المثني والجمع .

(٢) قالوا في تثنية : ذات : ذاتا علي اللفظ ، بلا رد للواو – التي هي عين الكلمة كما سبق – وهو القياس ، وذواتا علي الأصل ، برد اللام وهي الياء وقلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وهو الكثير الشائع ، ومنه قوله تعالي " ذواتا أفنان " الرحمن : ٤٨، وقوله تعالي " وبدلناهم بجنتهم جنتين ذواتي أكل خمط وأثل وشئ من سدر قليل " سبأ : ١٦

وجعل ابن منظور الأول وهو : ذاتا خاصاً بالشعر مع قياسيته فقال :

ويجوز في الشعر : ذاتا مال ، والتمام أحسن – أي ذواتا .

أنظر: شرح الكافية للرضي٢/١٧٥، لسان العرب(ذ. و)٣/١٤٧٦، التبيان في تعريف الأسماء: ١٢٧.

المبحث الرابع

ما لا تضاف إليه " ذو "

سبق في تعريف (ذو) أنها وسيلة إلي الوصف باسم الجنس، ولذلك لزمتها الإضافة إليه، ولا تضاف إلي الصفة[1] فلا يقال : أنت ذو صالح ولا طالح ولا فاضل.

ولا إلي الضمير ، فلا يقال ذو ، ولاذول .

ولا إلى العلم ، فلا يقال : ذو محمد ، ولا إلى الجملة ، فلا يقال: ذو تقوم.

وحكم ابن يعيش وغيره من النحاة علي ما ورد من ذلك بالشذوذ أو القلة أو الضعف أو الغرابة[2] وتأول له ابن يعيش ما يحسنه ويقربه من اسم الجنس، فقال فيما جاء مضافاً إلي المضمر :

أما قول الشاعر :

صبحنا الخزرجية مرهفات ∴ أبار ذوي أرونها ذووها[3]

فهو غريب ، وحسنه قليلا عود الضمير على المرهفات ، وهي وإن كانت في الأصل صفة فالمراد بها هنا الموصوف .

---

(١) المراد بالصفة : المشتق للدلالة علي معني وذات . أي الصفة النحوية ، أما الصفة المعنوية كالعلم والكرم والفضل فتضاف إليها .

حاشية الصبان ٧٣/١، حاشية الخضري ٣٨/١.

(٢) شرح المفصل ٥٣/١، شرح ابن عقيل ٥٤/١، التصريح ٦٣/١، شرح الأشموني ٧٣/١.

وقد لخص الشيخ محمد محي الدين هذا فقال : أصل أولا أنهم أرادوا يصغوا بأسماء الأجناس- أي أرادوا أن يجعلوا أسماء الأجناس صفات فلم يتيسر لهم ذلك، لأن النعت لا يكون إلا مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق ، فاتخذوا كلمة (ذو) وصلة وذريعة إلي الوصف باسم الجنس، وألتزموا إضافتها لاسم جنس غير وصف ، لأنه لو كان اسم الجنس وصفاً لما احتيج في الوصف به علي وصلة ، ومن هنا نعلم أن (ذو) لا تضاف إلي الإعلام ، ولا إلي الضمائر ولا إلي الصفات ولا إلي الجمل، وقد وردت إضافتها إلي العلم قليلاً في نحو : أنا الله ذو بكة ، وورد إضافتها إلي الضمير شذوذاً في قول الشاعر: إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه .

ووردت إضافتها إلي جملة شذوذاً أيضاً في نحو قولهم : اذهب بذي تسلم .

عدة السالك إلي تحقيق أوضح المسالك ٤١/١.

(٣) من الوافر لكعب بن زهير ، وصبحنا : أتيناهم وقت الصبح ، والمرهفات : السيوف القواطع، وأبار : أفني وأباد ، والأرومة : الأصل .

أنظر : ديوان كعب بن زهير : ٢١٢، شرح المفصل ٥٣/١، ٣٦/٣، ٣٨ ، شرح التسهيل ٢٤٢/٣، ارتشاف الضرب ٣٣٦/٣، لسان العرب (ذ. و) ١٤٧٧/٣، الهمع ٥٠/٢، الدرر ٦١/٢.

وهو السيوف ، والسيوف جنس ، ولا يقاس عليه ، ومثله إنما يعرف الفضل من الناس ذووه[1] .

وهو في هذا البيت أسهل أمراً لعود الضمير إلي الفضل، وهو اسم جنس.

وأضعف من ذلك قول من يقول:اللهم صل علي محمد وذويه، حتى قيل : إن مضمره لا يعود إلي جنس والذي حسنه قليلاً أنها ليست بصفة موجودة في الموصوف فجرى مجرى ما ليس بصفة[2].

وأرى أن هذا تكلف لا داعي له ، لأن " ذو" في هذه الأمثلة لم يقصد بها الوصف بأسماء الأجناس، لأنه قد لا يوجد في الكلام اسم جنس أصلا، فلا حاجة إلي التكلف والتأويل لإيجاده في الكلام خاصة مع كثرة هذه الأمثلة الواردة عن العرب في إضافة (ذو) إلي العلم والضمير، كما ذكر ابن يعيش هذا بنفسه حيث قال :

وحكي عن العرب : هذا ذو زيد، ومعناه : هذا صاحب هذا الاسم ، وقد كثر ذلك عندهم[3] ، علي أنه من إضافة المسمي إلي الأسم ، فيحمل ما سبق علي هذا، ويمكن أن يلجأ إلي التأويل في إضافتها إلي الصفة أو الجملة الفعلية لقلته أو شذوذه ، كما قال كثير من النجاة .

وعلي هذا فالأولي أن يقال بدلاً من هذا التكلف في إضافتها إلي الضمير والعلم :

إذا كان المراد من (ذي) التوصل بها إلي وصف الأسماء بالأجناس فإنه لا يصلح إضافتها إلي الضمير ولا إلي العلم ، لأن الضمير والعلم لا يوصف بهما كما سبق.

فإن لم يكن المراد هذا التوصل فلا مانع من إضافتها إلي الأعلام والمضمرات ، ويكون ذلك من قبيل إضافة المسمي إلي الاسم لغرض بلاغي وضحه ابن يعيش نفسه كما سيأتي بأذن الله تعالي .

---

(١) من مجزوء الرمل لأبي العتاهية ، وقبله :

أفضل المعروف ما لم تبتذل فيه الوجوه

يقول : إن أفضل أنواع المعروف ما يصل إلي الناس دون إراقة لماء وجوههم ، وإن أصحاب الفضل هم الذين يعرفون لصاحب الفضل صنيعه ويقدرونه له .

أنظر : ديوان أبي العتاهية : ٢٩٥، شرح المفصل ٥٣/١، ٣٨/٣، شرح التسهيل ٢٤٢/٣، ارتشاف الضرب ٥١٢/٢، ٥٨٦، شرح اللمحة البدرية ٢٠٤/١، الهمع ٥٠/٢، الدرر ٦١/٢.

(٢)(٣) شرح المفصل ٥٣/١، ١٣/٣، ٣٦- ٣٨.

ومما يدل على هذا التفصيل ما يأتي :

أولاً: ما ورد في لسان العرب عن ابن بري حيث قال :

إذا خرجت (ذو) عن أن تكون وصلة إلي الوصف بأسماء الأجناس لم يمتنع أن تدخل علي الأعلام والمضمرات كقولهم :

ذو الخلصة – والخلصة : اسم صنم ، وذو جدن ، وذو يزن ، هذه كلها أعلام .

وكذلك دخلت علي المضمر أيضاً ، وذكر البيتين السابقين لكن البيت الثاني برواية :

إنما يصطنع المعروف في الناس ذووه

وزاد قول الأحوص :

ولكن رجونا منك مثل الذي به صرفنا مديما من ذويك الأوائل.[1]

ثانياً: ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل من إضافة (ذي) إلي العلم ، بل وجوب ذلك في بعض الأحيان ، وكذلك إضافتها إلي الضمير حيث قال : " وقد يضاف (ذو) إلي العلم وجوباً إن قرنا وضعاً نحو : ذي يزن وذي رعين ، وذي الكلاع وذي سلم ، من الأعلام التي أولها (ذو).

وإلا- أي: وإن لم يقترنا وضعاً- فجوازاً نحو : ذو تبوك ، وذو فطري ، وذو عمرو، وكلا النوعين مقصور علي السماع" ،

ثم ذكر بعد ذلك ما يفهم منه أن هذا من قبيل إضافة المسمي إلي الإسم ، ولا يراد منه الوصف باسم الجنس ، لأنه قليل ، وذكر منه : أنا الله ذو بكة: ثم قال :

" وقد يضاف ذو إلي ضمير غائب ومخاطب ، وذكر الأمثلة السابقة ، لكنه ذكر بيت الأحوص برواية :

وإنا لنرجوعا جلاً منك مثل ما رجونا قدماً من ذويك الأفاضل.[2]

ثالثاً ك ما ذكره ابن يعيش نفسه – كما اشرت إليه فيما سبق- من كثرة إضافة (ذى) إلى العلم في كلام العرب حيث قال : " حكي عن العرب : هذا ذو زيد " .

---

(١) من الطويل للأحوص من قصيده يمدح بها عمر بن عبدالعزيز .
أنظر : حاشيه ابن بري علي شرح دورة الغواص : ١٠١، شرح التسهيل ٢٤٢/٣، البحر المحيط ٥٤٠/١ لسان العرب (ذ. و) ١٤٧٧/٣الهمع ٥٠/٢، الدرر ٦١/٢.

(٢) شرح التسهيل ٢٤١/٣، ٢٤٢.

وذلك عقب حديثه عن إضافة المسمي إلي الاسم وبيان الغرض البلاغي من ذلك حيث قال :

" أعلم أنهم قد أضافوا المسمي إلي الاسم مبالغة في البيان ، لأن الجمع بينهما أكد من إفراد أحدهما بالذكر، وفي ذلك دليل من جهة النحو أن الاسم عندهم غير المسمي[1]، إذ لو كان إياه لما جاز إضافته إليه، وكان من إضافة الشئ إلي نفسه ، فالاسم هو اللفظ المعلق علي الحقيقة عينا كانت أو معنى، تمييزاً لها باللقب عما يشاركها في النوع والمسمي تلك الحقيقة ، وهي ذات ذلك اللقب – أي : صاحبه

كقول الكميت :

إليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازع من قلبي ظماء وألبب.[2]

المراد : إليكم يا آل النبي – أي يا أصحاب هذا الاسم ، الذي هو آل النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ولو قال : يا آل النبي لم يكن فيه ما في قوله : يا ذوي آل النبي ، من المدح والتعظيم وفائدة هذا الأسلوب ظاهرة ، لأنه لما قال : يا ذوي آل النبي ، فقد جعلهم أصحاب هذا الأسم .

وهو آل النبي ، ومن كان صاحب هذا الاسم كان ممدوحاً معظماً لا محالة .

ثم قال : ومنه قول الأعشى :

فكذبوها بما قالت فصبحهم ذو آل حسان نرجي الموت والشرعا.[3]

أي : صبحهم الجيش الذي يقال له : آل حسان ، ومثله قول الآخر :

---

(١) الخصائص ٢٦/٣، مفاتيح الغيب ١٤٧/١ وما بعدها .

(٢) من الطويل للكميت ، من قصيدة مطلعها :

طربت وما شوقا إلي البيض أطرب ولا لعبا منى وذو الشيب يلعب .

في مديح بني هاشم رهط النبي صلى الله عليه وسلم وقوله : تطلعت : تشوقت، نوازع : جمع نازعه من قولهم : نزعت النفس إلي الشئ : أي رغبت فيه وطلبته، والظماء: جمع ظمأى ، وهي العطاش ، وألبب : جمع لب وهو العقل ، وكان قياسها الإدغام : ولكنه فك لضرورة الشعر.

أنظر : الخصائص ٢٩/٣، المحتسب ٣٤٧/١، وفيه نفسي مكان قلبي ، شرح المفصل ٥٤/١، ١٢/٣، شرح التسهيل ٢٣٠/٣، الخزانة ٣٠٧/٤.

(٣) من البسيط للأعش ميمون ، يتحدث فيه من زرقاء اليمامة إذ أبصرت من مسيرة ثلاثة أيام جيش حسان بن تبع ملك اليمن زاحفاً علي اليمامة فانذرت قومها فلم يصدقها وفاجأهم الجيش فاستباحهم .

ويزجي : يسوق ويدفع . والشرع : الوتر الرقيق مشدوداً علي القوس أو غير مشدود .

انظر ديوان الأعشى : ٨٣، الخصائص ٣٤٧/٣، شرح المفصل ١٣/٣، الخزانة ٣٠٨/٤.

يا ما كنت مثل ذوى عدى ودينار فقام على ناعى[1]

أي : مثل كل واحد من الرجلين المسميين : عديا ودينارا

وخرج على ذلك - أي : إضافة المسمي إلى الاسم - ما ورد من إضافة ذي إلي الصفة في قراءة ابن مسعود " وفوق كل ذي عالم عليم" يوسف: ٧٦ فقال :

أي : وفوق كل شخص يسمي عالماً عليم ، ويحتمل أن يكون العالم هنا مصدراً بمعني العلم كالفالج والباطل، فيكون كقراءة الجماعة " وفوق كل ذي علم عليم " .

وحكي عن العرب : هذا ذو زيد، ومعناه: هذا صاحب هذا الاسم ، وقد كثر ذلك عندهم ، وربما لطف- أي خفي ودق - علي قوم فحملوه علي زيادة ذي[2]، والصواب ما ذكرناه "[3]

ويدخل تحت هذا المعني - أي إضافة المسمي إلي الاسم - ما يأتي :

١- ما ورد من إضافة (ذو) إلي الجملة في قولهم : اذهب بذي تسلم ، وسيأتي الحديث عن هذا القول في (ذو) الموصولة إن شاء الله تعالي.

٢- ما سبق من إضافة مثنى (ذو) وجمعها إلي المسمي به من المثنى والجمع والمركب الإسنادي أو المزجي .

قال الصبان :

إذا أريد الدلالة علي اثنين أو أكثر مما سمي بأحد المركبين - أي الإسنادي أو المزجي - قيل : ذوا كذا وذوو كذا من إضافة المسمي إلي الإسم[4].

---

(١) من الوافر ، يدعو فيه قائله علي نفسه ، والناعي : الذي يندب الميت ويخبر به الناس.
أنظر : الخصائص ٣٣/٣، شرح المفصل ١٢/٣.

(٢) أنظر في تخريج قراءة ابن مسعود : المحتسب ٣٤٦/١، ٣٤٧، البحر المحيط ٣٠٧/٦، الدر المصون ٢٠٣/٤، الإملاء علي حاشية الجمل ٣٥١/٣ .

(٣) شرح المفصل ١٢/٣، ١٣، وفي النحو الوافي ٤٤/٣ نقل الأستاذ عباس حسن هذا الكلام ثم قال وهذا كلام جليل في إيضاح تلك الأساليب التي أضيف فيها المسمي إلي الاسم لتحقيق غرض بلاغي هام كالإيضاح مع التوكيد.

(٤) حاشية الصبان ٨١/١ .

وقال الخضري : أما الإسنادي فلا يجمع ولا يثني اتفاقا - أي بطريقة مباشرة ، بل يقال : ذوا أو ذوو برق نحره مثلاً ، من إضافة المسمي إلي الإسم ، كما يقال في المزجي عند من يجوز ذلك[1].

وبعد هذا كله فالأولي الاقتصار على إضافة (ذو) إلي أسماء الأجناس ، أما إضافتها إلي غير أسماء الأجناس ، وجعله من قبيل إضافة المسمي إلى الاسم فيحفظ ولا يقاس عليه ، ولذلك قال ابن جني :

" وأعلم أن هذا الفصل - أي إضافة المسمي إلي الاسم - من العربية غريب ، وقل من يعتاده أو يتطرقه ، وقد ذكرته لتراه فتنبه علي ما هو في معناه إن شاء الله تعالي[2] .

وقال أبو حيان غي (ذو) المضافة إلي العلم :

وكل ما أضيف إلي العلم بنوعيه مسموع - كما سبق في كلام ابن مالك أيضاً - فلا يقال منهما إلا ما قالته العرب[3]، وكذلك ما أضيف إلي الضمير[4] .

ولا يغتر بما ذكره - أي أبو حيان - تبعاً لذلك من قوله :

وفي كلام الفراء ما يدل علي القياس في نحو: ذى قطري . قال في زيد بطة ، وثابت قطنة : كأنك قلت : زيد ذو بطة ، وأنت لو قلت : ذو زيد لجاز - لأن هذا محكي عن العرب كما سبق ، رواه عنهم أحمد بن إبراهيم أستاذ ثلعب كما في قول ابن جني :

" حدثنا أبو علي أن أحمد بن إبراهيم أستاذ ثعلب روي عنهم :

هذا ذو زيد، ومعناه:هذا زيد، أي صاحب هذا الاسم الذي هو زيد إلخ" [5]

---

(١) حاشية الخضرى ٤٢/١ .

(٢) الخصائص ٣٤/٣ .

(٣) ارتشاف الضرب ٥١٣/٢ .

(٤) قال شارح درة الغواص في قول الحريري : ويقولون: رأيت الأمير وذويه، فيموهمون فيه ، لأن العرب لم تنطق بذي الذي بمعنى صاحب إلا مضافاً إلي اسم جنس - قال الشارح : ليس هذا بلازم ، وإن كان هو الأكثر في الاستعمال، لأنها وضعت ليتوصل بها إلي الوصف بأسماء الأجناس ، والمشتقات تقع صفة فهي غير محتاجة إلي التوصل، والضمائر لا يوصف بها.

وما أنكره مسموع كقول كعب :

صبحنا الخزرجية مرهفات أبار ذوى أرومتها ذووها

وفي أثر : لا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا ذووه

وإذا سمع فلا بدع في استعماله مرة آخرى ، وليس مثله من قبيل القياس لأنه مسموع بعينه ، ولا فرق بين ضمير وضمير ... إلخ . شرح درة الغواص : ٤٩٩.

(٥) الخصائص ٢٩/٣ .

المبحث الخامس

الفرق بين (ذو وصاحب

امتازت لغة العرب لوفرة كلماتها في المعني الواحد، ومن ذلك ما نحن بصدده في (ذو) وصاحب، إذ يدلان علي معني واحد، ولكننا حينما نمعن النظر فيهما نجد أن لكل منهما معناه الدقيق، خاصة في كتاب الله تعالي، مما بين أنه لا ترادف فيه، وأنه لو نزعت منه لفظة ثم أدير لسان العرب علي لفظة غيرها لم يوجد[1]، وذلك ذكر العلماء أن هناك فرقين بين هاتين الكلمتين وهما :

الأول من حيث المعني وهو: أن الوصف بـ (ذو) أبلغ من الوصف بصاحب ، وأن الإضافة بها أشرف لإضافتها إلي التابع، وأما صاحب فإنها تضاف إلي المتبوع .

بل ذكر الكفوي أنه اشترط في (ذو) : أن يكون المضاف أشرف من المضاف إليه ، ولذلك وصف الله تعالي نفسه بقوله " ... ذو الجلال والإكرام " الرحمن: ٥٥، وقوله تعالي" ذو الفضل العظيم"البقرة : ١٠٥

ويقال : ذو العرش ، ولا يقال صاحب العرش .

ويقال : صاحب الشئ . ولا يقال : ذو الشئ .

ويقال : في الصحابي : صاحب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ولا يقال ذو رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

وقال السيوطي نقلاً عن السهيلي :

" وعلي هذا الفرق قال تعالي " وذا النون .." الأنبياء : ٨٧، فأضافه إلي (النون)، وهو (الحوت)، وقال " ولا تكن كصحاب الحوت" القلم : ٤٨، والمعني واحد ، ولكن بين اللفظين تفاوت كبير في حسن الإشارة إلي الحالتين وتنزيل الكلام في الموضعين ، فإنه حين ذكره في معرض الثناء عليه أتي بـ (ذى) لأن الإضافة بها أشرف من صاحب ، وبـ

---

(١) اختيار الكلمة في التعبير القرآني . د/ رشاد محمد سالم . بحث بمجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة . العدد العشرون صـ ١٠٣٢ .

(النون) لأن لفظه أشرف من لفظ (الحوت) لو جوده في حروف الهجاء وأوائل السور[1] . قال تعالي " ن والقلم وما يسطرون " القلم : ١ .
وحين ذكره في معرض النهي عن اتباعه أتي بلفظ (الحوت) و(الصاحب) ، إذ ليس فيهما ما يشرفهما[2] .
الثاني من حيث اللفظ وهو :
أن المضاف إليه (ذو) لا يخبر عنه بالذى أو التي أو الاقف واللام بمعناهما[3] أما المضاف إليه (صاحب) فيخبر عنه ،
قال المبرد : " فإن أخبرت عن المال - أي في قولك : ظننت زيدا ذا مال - لم يجز في اللفظ ، لأن (ذو) لا يضاف إلى المضمر، تقول : هذا ذو مال ، ولا تقول : المال هذا ذوه . فإن جعلت ما يكون مثله في المعني نحو قولك : صاحبه وما لله صلح ، فقلت إذا اخبرت عن المال : الظان أنا زيداً صاحبه المال ... إلخ"[4]

---

(١) قال ابن القيم بعد ذكره للحروف التي أقسم الله تعالي بها : وفى هذا تنبيه علي شرف هذه الحروف وعظم قدرها وجلالها ... إلخ . التبيان في أقسام القرآن : ١٣٥ .
(٢)أنظر البحر المحيط ٢٠٥٤٦/١/ ١٨، البرهان في علوم القرآن ٢٧٩/٤، الإتقان ١٩٥/٢، الكليات : ٤٦٠ .
(٣) قال إبن يعيش : " الإخبار ضرب من الابتداء وطريقته :
أن تصدر الجملة بالموصول الذي أو التي أوالألف واللام بمعناهما ، وتنزع الاسم الذي تريد الإخبار عنه من الجملة وتضع موضعه ضميراً يعود إلي الموصول ، فإن كان هذا الاسم مبتدأ كان الضمير منفصلا ، وإن كان مفعولا أو مضافاً إليه كان الضمير متصلاً .
، ثم تأتي بذلك الاسم الذي تخبر عنه تجعله خبراً عن الموصول، فإذا قيل لك أخير عن زيد من قولك : قام زيد ، بالذي قلت : الذي قام قام زيد ... , وإذا قيل لك : أخبر عن زيد من قولك : زيد منطلق ، قلت : الذي هو منطلق زيد .... وإنما قال النحويون : أخبر عنه وهو في اللفظ خبر لأنه في المعني محدث عنه ، إذ قد يكون خبر ولا يخبر عنه كالفعل ، فأرادوا التنبيه علي أنه خبر ومحدث عنه في المعني "
وذكر أمثله كثيرة ثم قال :
" وجملة الأمر أن الإضافة تنقسم قسمين :
أحدهما : ان يدل المضاف إليه علي شخص مفرد نحو : غلام زيد ، وصاحب عمرو .
والأخر : ألا يدل علي شخص مفرد نحو : سام أبرص ، وأبي الحصين .
فأما الأول : فإنه يجوز الإخبار عن المضاف مفرداً ، وعن المضاف إليه مفرداً ، ولا يجوز الإخبار عنهما معاً لأن المضمر لا يدل على أكثر من واحد .
ولو قيل لك : أخبر عن قام من قولك : قام غلام خالد ، قلت : هذا لا يجوز لأن الفعل لا يضمر
وأما الثاني : فلا يجوز الإخبار عنه لأنه لا يتخصص بالإضافة "
أنظر : شرح المفصل ١٥٦/٣- ١٦٠ ، شرح الكافية ٤٤/٢- ٥٣.
(٤) المقتضب ١٢٠/٣ .

الفصل الثاني

ذو التي بمعني الذي في لغة طيئ وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول

أصلها وبناؤها وإعرابها .

أولاً: أصلها : ذكر ابن يعش أن ذو هذه هي ذو التي بمعني صاحب نقلوها إلى معنى (الذي) ليتوصلوا بها إلى وصف المعارف بالجمل، ووصلوها بالجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر التي توصل بها الذي[1]، وعلي هذا فما ذكرناه في وزن ذو التي بمعنى صاحب وأصلها يقال هنا أيضاً فليرجع إليه .

ثانياً : بناؤها وإعرابها :

الأشهر الذي عليه جمهور النحاة أن (ذو) هذه مبنية علي السكون في محل رفع أو نصب أو جر علي حسب موقعها من الجملة تبعاً لما دلت علي معناه وهو (الذي) لأنه مبني فلا يظهر فيها إعراب كما لا يظهر فيه، ولاحتياجها إلي ما بعدها كاحتياجه أيضاً تقول :

هذا زيد ذو قام ، ورأيت زيداً ذو قام ، ومررت بزيد ذو قام ، ومنه قول الشاعر :

ومن حسد يجور على قوم ** وأي الدهر ذو لم يحسدوني[2]

وقو منظور بن سحيم :

فإما كرام موسرون لقيتم ** فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا[3]

---

(١) شرح المفصل ١٤٧/٣ .

(٢) من الوافر لحاتم الطائي بين فيه ظلم قومه بحسدهم له في كل وقت أنظر : شرح التسهيل ١٩٩/١، ٢٠٦، البحر المحيط ٢٥٦/٥ .

(٣) من الطويل لمنظور بن سحيم الفعقسي ، يمدح قوماً نزل بهم فأكرموه وكفوه بما عمدهم مؤونة سؤال غيرهم ، وذلك في معرض حديثه عن أنواع الناس من حيث إكرامهم للضيف ، وأنه لن يهجو أي واحد منهم فقال :

ولست بهاج في القرى أهل منزل ... علي زاهم أبكي وأبكي البواكيا .

فإما كرام موسرون لقيتهم ... فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا .

وإما كرام معسرون عذرتهم ... وإما لئام فادخرت حيائيا .=

ومنهم – أى من الطائيين – من يعربها إعراب (ذى) بمعنى صاحب فيقول : جاءني ذو قام ، ورأيت ذا قام ، ومررت بذي قام ، وعلي هذا روي بيت منظور السابق : (فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا) بالياء علي الإعراب[1] .

والاولي الاقتصار علي ما عليه جمهور النحاة من بنائها لما يأتي :

أولاً: ما ذكره ابن منظور من قوله : " وأما قول الشاعر :

فإن بيت تميم ذو سمعت به[2] :

فإن (ذو) هنا بمعني الذي، ولا يكون في الرفع والنصب والجر إلا علي لفظ واحد، وليست بالصفة التي تعرب ، ثم ذكر مثلاً للعرب مستدلاً به علي ذلك أيضاً وهو : أتي عليه ذواتى علي الناس ، أي : الذي أتي"[3]

وقال الشيخ محمد محي الدين بعد ذكره هذا الكلام /

في البيت الذي أنشده في صدر كلامه شاهداً علي أن (ذو) التي بمعني (الذي) تكون بالواو. ولو كان موضعها جراً أو نصباً : فإن قول الشاعر: " ذو سمعت به "

نعت (بيت تميم) المنصوب ، علي أنه اسم (إن) ولو كانت (ذو) معربة لقال : فإن بيت تميم ذا سمعت به .

فلماء جاء بها بالواو في حال النصب علمنا أنه يراها مبنية ، وبناؤها كما علمت علي السكون[4]

ثانياً : تضعيف ابن هشام للرأي القائل بأن(ذى) في قولهم : اذهب بذي تسلم بمعني (الذي) والموصوف معرفة ، والجملة صلة فلا محل لها، والأصل : اذهب في الوقت الذي تسلم فيه .

قال ابن هشام :

= وعرضى أبقى ما ادخرت ذخيرة وبطني أطويه كطي ردائيا .

أنظر : شرح المفصل ١٤٨/٣، شرح التسهيل ١٩٩/١، ١٠٧/٤، شرح الألفية لابن الناظم: ٣٥، المغني : ٥٣٥، أوضح المسالك ٤٢/١، اللحمة البدرية ٢٠١/١، شرح ابن عقيل ٤٥/١، التصريح ١٣٧/١، شرح الاشموني ١٥٧/١، حاشية الخضري ٣٧/١.

(١) شرح ابن عقيل ١٥٠/٣ .

(٢) صدر بيت من البسيط لرجل من طيئ ، وعجزه : فيه تنمت وأرست عزها مضر .

الأمالي الشجرية ٣٠٥/٢، لسان العرب (ذ. و) ١٤٧٨/٣.

(٣) لسان العرب (ذ. و) ١٤٧٨/٣، وفي مجمع الأمثال ١٠٤/١ قال الميداني : هذا مثل من كلام طيئ و (ذ.و) في لغتهم تكون بمعني (الذي) إلخ . .

(٤) منحة الجليل علي شرح ابن عقيل ٤٧/١ .

" ويضعفة أن استعمال (ذى) موصولة مختص بطئ ، ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم ،
وأن الغالب عليها في لغتهم البناء ، ولم يسمع هنا إلا الأعراب ، وأن حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعني مشروط باتحاد المتعلق نحو قوله تعالي " ويشرب مما تشربون" المؤمنون : ٢٣، والمتعلق هنا مختلف، وأن هذا العائد لم يذكر في وقت[١] "
ثالثاً : ما ذكره الشيخ خالد والفاكهي والشيخ محمد محي الدين من أن هذه الرواية – أي : رواية (ذى) بالياء في بيت منظور السابق – التي تقتضى الإعراب مشكلة لأن سبب البناء وهو : شبهها بالحرف شبهاً افتقارياً موجود فيها ، ولم يعارضه شئ مما يختص بالاسم حتى يراعي هذا المعارض فتعرب[٢]

---

(١) المغني : ٥٤٩ ، ٥٥٠، وقيل هذا الكلام ذكر ما عليه الأكثرون في هذا القول، فقال: الأكثرون علي أن (ذي) في قولهم : اذهب بذي تسلم بمعني (صاحب) والباء في ذلك ظرفيه، و(ذي) صفة لزمن محذوف ، فالموصوف نكرة ، أي اذهب في وقت صاحب سلامة ، أي في وقت هو مظنة السلامة.
أقول : وعلي هذا يكون هذا القول من إضافة المسمي إلي الإسم ، كما قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٩/٣، وينظر في هذا القول أيضاً : الكتاب ١١٨/٣، ١٢١، المسائل المنثورة : ١٧١، الأصول ١٢/٢.
(٢) التصريح ١٣٧/١، مجيب الندا ٢١٥/١، عدة السالك ١٣٥/١ .

المبحث الثاني

تثنيتها وجمعها واللغات الواردة فيها

هناك لغات كثيرة لطئ في (ذو) هذه ، أشهرها :
أن تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً ومثنى ومجموعاً ، ويظهر معناها بالعائد عليها، وتكون للعاقل ولغيره، تقول : جاءني ذو قام، وذو قامت ، وذو قاما ، وذو قامتا ، وذو قاموا ، وذو قمن .
ومنه قول قوال الطائي :

فقولا لهذا المرء ذوجاء ساعياً ** هلم فإن المشرفي الفرائض

أي : فقولا لهذا المرء الذي جاء ساعياً ، وقوله أيضاً :

أظنك دون المال ذو جئت طالباً ** ستلقاك بيض للنفوس قوابض[1]

أي : المال الذي جئت طالباً ، وقول سنان بن الفحل الطائى :

فإن الماء ماء أبي وجدي ** وبئرى ذو حفرت وذو طويت[2]

أي وبئري التي حفرتها وطويتها ، لأن البئر مؤنثة بدون علامة تأنيث.
وحكي عن جماعة منهم – أي من طيئ أنها تؤنث وتثني وتجمع فيقولون في المفرد المذكر : جاءني ذو قام ، وفي مثناه : ذوا قاما ، وفي جمعه : ذوو قاموا .
وفي المفرد المؤنث: ذات قامت، وفي مثناها : ذواتا قامتا ، وفي جمعها : ذوات قمن ، ومنه قول رؤية :

---

(١) البيتان من الطويل لقوال الطائي ، يتهكم بالساعي الذي جائهم يطلب زكاة أموالهم، وقال له : سترى ما أهيئ لك من سيوف تنزع الأرواح ، والمشرفى : السيف ، نسب إلي المشارف وهي : قرى كانت السيوف تصنع فيها . والبيض : السيوف ، والفرائض : ما فرض في السائمة من الصدقة أي : إن لك عندنا السيف بدلاً من الفرائض.
أنظر : شرح ديوان الحماسة : ٦٤٠، الإنصاف ٣٨٣/١ شرح الأشموني ١٥٧/١، الخزانة ٢٨/٥ ، ٤١/٦.
(٢) من الوافر لسنان بن الفحل الطائي، من جملة أبيات يخاطب بها عبدالرحمن بن الضحاك في شأن بئر وقع فيها نزاع بين حيين من أحياء العرب، وطويت البئر : بنيتها بالحجارة .
انظر : شرح ديوان الحماسة : ٥٩١ الامالي الشجرية ٣٠٦/٢، الإنصاف ٣٨٤/١، شرح المفصل ١٤٧/٣، ٤٥/٨، شرح جمل الزجاجي ١٧٧/١، شرح التسهيل ١٩٩/١، شرح الألفية لابن الناظم : ٨٨، التصريح ١٣٧/١، الهمع ٨٤/١، الدرر ٥٩/١، شرح الأشموني ١٥٨/١، الخزانة ٣٤/٦، ٣٥.

جمعتها من أينق موارق ** ذوات ينهضن بغير سائق[1]

إلي غير ذلك من هذه اللغات التي وردت في (ذو) الطائية ، وقد جمعها لنا الرضى في قوله : " في (ذو) الطائية أربع لغات :

أشهرها : عدم تصريفها أصلاً مع بنائها .

والثانية : (ذو) للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه ، و(ذات) مضمومة – أي علي البناء للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه .

والثالثة : كالثانية إلا أنه يقال لجمع المؤنث : (ذوات) مضمومة في الأحوال كلها – أي علي البناء .

والرابعة : تصريفها تصريف (ذو) بمعني (صاحب) ، مع إعراب جميع تصرفاتها حملاً علي التي بمعني (صاحب) ، وكل هذه لغات طائية[2] " .

---

(١) من الرجزلرؤية ، والأينق : جمع ناقة ، وأصلها : نهوقة ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وتجمع في القلة على أنوق ، قدمت الواو علي النون لتسلم من الضم فصارت أونق ثم قلبت الواو ياء مبالغة في التخفيف فصارت : أنيق وتجمع علي أيا نق جمع الجمع ، وموارق: جمع مارقة من مرق السهم .
شبه النوق بالسهام في سرعة مشيها وجريها وسبقها ، وروي: سوابق جمع سابقة .
يقول : إنه جمع هذه النوق من أينق موارق ، تنسبق غيرها وتنهض بغير حاجة إلي سائق .
أنظر : ملحقات ديوان رؤية : ١٨٠، الأمالي الشجرية ٣٠٦/٢، شرح الألفية لأبن الناظم : ٨٩، التصريح ١٣٨/١، شرح الأشموني ١٥٨/١.

(٢) شرح الكافية ٤١/٢، شرح اللمحة البدرية ١٥٨/١، الجامع الصغير: ٢٩ شرح شذور الذهب: ٤١، حاشية الصبان علي الأشموني ١٥٨/١ .

المبحث الثالث

الفرق بينها وبين (ذو) التي بمعني (صاحب)

بالتتبع لاستعمال كل منهما نجد أن هناك فرقاً من عدة وجوه :

الأول : أن (ذو) الطائية توصل بالفعل ، ولا يجوز ذلك في (ذو) التي بمعني (صاحب) [١].

الثاني : أن (ذو) الطائية لا يوصف بها إلا المعرفة ، لأنها معرفة بالصلة علي حد تعريف من وما ، والتي بمعني(صاحب) يوصف بها المعرفة والنكرة ، إن أضفتها إلي نكرة وصفت بها النكرة وإن أضفتها إلي معرفة وصفت بها المعرفة .

الثالث : أن (ذو) الطائية لا يجوز فيها (ذا) ولا (ذي) فلا تكون إلا بالواو علي الأشهر – كما سبق – والتي بمعني (صاحب) ليست كذلك[٢]

الرابع : أن (ذو) الطائية – مع أنها عند قبيلة من قبائل العرب – لغاتها كثيرة ، والتي بمعني (صاحب) ليس فيها إلا لغة واحدة عند جميع العرب.

الخامس : أن (ذو) الطائية تحمل في بعض لغاتها علي التي بمعني (صاحب) ، وليس العكس.

السادس : أن (ذو) الطائية لا يقاس عليها بل يكتفي بالمسموع منها، والتي بمعني (صاحب) ليست كذلك .

السابع : أن (ذو) الطائية لم ترد في القرآن الكريم[٣] والتي بمعني (صاحب) وردت بمفردها – المذكر والمؤنث – ومثناها وجمعها في أكثر من مائة آيه[٤] .

---

(١) وما ورد من قولهم : اذهب بذي تسلم فهو من إضافة المسمي إلي الاسم كما سبق .

(٢) شرح المفصل ١٤٩/٣، وأوضح المسالك ١٥٧/١، شرح ابن عقيل ١٥١/١، حاشية الشيخ يس علي شرح الفاكهي ١٠٠/١، الكليات : ٤٦٠ .

(٣) البحر المحيط ٥٤٠/١ .

(٤) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : ٢٧٧، دراسات لأسلوب القرآن ٣٧٢/١٠ .

نتائج البحث

بعد هذه الدراسة التي تناولت فيها (ذو) من جميع جوانبها اللغوية والنحوية والصرفية يمكن إجمال نتائج هذه الدراسة فيما يلي :

١- أن (ذو) تستعمل بمعني (صاحب) وهو الأكثر، وبمعني (الذي) في لغة طيئ .

٢- أن (ذو) محذوفة اللام لغير علة تصريفة ، وأن لامها ترد في بعض المواضع ولا ترد في بعضها الأخر.

٣- أن (ذو) التي بمعني (صاحب) يتوصل بها إلى وصف الأسماء بالأجناس ، والتي بمعني (الذي) يتوصل بها إلى وصف المعارف بالجمل.

٤- أن (ذو) التي بمعني(صاحب) يتوصل بمثناها وجمعها إلي تثنية وجمع ما لا يجوز تثنيته ولا جمعه .

٥- أن (ذو) التي بمعني (صاحب) إذا لم يقصد بها وصف الأسماء بالأجناس أضيفت لغير اسم الجنس ، وتكون حينئذ من قبيل إضافة المسمي إلي الأسم .

هذا إلى جانب الفروق التي ذكرتها بين كل من (ذو) وما دلت علي معناه وهو (صاحب) ، وبين كل من (ذو) التي بمعني(صاحب) والتي بمعني (الذي)، مما لا داعي إلي إعادته مرة ثانيه فليرجع إليه .

وصلى الله علي سيدنا محمد وعلي آله وصحبه وسلم .

مراجع البحث ومصادره

١- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – مكتبة دارت القرآن .

٢- اختيار الكلمة في التعبير القرآني – د/ رشاد محمد سالم – بحث بمجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة – العدد العشرون ص ١٠٣٢.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان – تحقيق د/ مصطفي النماس- الطبعة الأولي .
٤- الأشياء والنظائر للسيوطي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان- الطبقة الأولي ١٤٠٥هـ - ١٨٤م.
٥- الإملاء على الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين – مطبعة عيسي البابي الحلبي.
٦- الأمالي الشجرية لابن الشجري – الطبعة الأولي – حيدر أباد ١٣٤٩هـ .
٧- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنبارى – تحقق / الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت .
٨- أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك لابن هشام ت - / الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد – المكتبة العصرية صيدا – بيروت .
٩- البحر المحيط لأبي حيان – دار الفكر للطباعة والنشر.
١٠- بدائع الفوائد لابن القيم – دار الفكر للطباعة والنشر .
١١- البرهان في علوم القرآن للزركشي – مكتبة دار التراث .
١٢- التبيان في أقسام القران لابن القيم – مكتبة المتبني .
١٣- التبيان في تصريف الاسماء للدكتور/ أحمد حسن كحيل – الطبعة السادسة ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.
١٤- الجامع الصغير في النحو د/ أحمد محمد الهرميل- ١٤٠٠هـ /١٩٨٠ مكتبة الخانجي بالقاهرة .
١٥- حاشية ابن برى على شرح درة الغواص – دار الجيل – بيروت – مكتبة التراث الإسلامي .
١٦- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل – الطبعة الأخيرة ١٣٩٥هـ - ١٩٤٠م.
١٧- حاشية الصبان علي شرح الأشموني – دار إحياء الكتب العربية .
١٨- حاشية الشيخ يس علي شرح الفاكهي لقطر الندا – الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ ١٩٧١م مطبعة مصطفي الحلبي .

١٩- خزانة الأداب للبغدادي – ت / عبدالسلام هارون – مكتبة الخانجي .
٢٠- الخصائص لابن جني – ت / محمد علي النجار- الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة الثالثة ١٤٠٨هت ١٩٨٨/ .
٢١- الدر المصون للسمين الحلبي – دار الكتب العلمية بيروت .
٢٢- الدر الوامع علي همع الهوامع الشنقيلي ١٣٢٨هت .
٢٣- دراسات لأسلوب القرآن تأليف / محمد عبدالخالق عضيمة – الأستاذ بجامعة الأزهر – دار الحديث – القاهرة .
٢٤- شرح الألفية للأشموني – دار إحياء الكتب العربية .
٢٥- شرح الألفية لابن عقيل – ت / الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد – دار مصر للطبعة الطبعة العشرون ١٩٨٠م.
٢٦- شرح الألفية لابن الناظم – دار الجيل – بيروت .
٢٧- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق – ت د/ عبدالحمن السيد د/ محمد بدوي المختون – دار هجر للطباعة والنشر الطبعة الأولي.
٢٨- شرح التصريح علي التوضيح للشيخ خالد الأزهري – دار إحياء الكتب العربية .
٢٩- شرح الجمل بن عصفور – ت د / صاحب أبو جناح .
٣٠- شرح درة الغواص للحريري – ت / عبدالحفيظ فرغلي علي القرني – دار الجيل – بيروت .
٣١- شرح شذور الذهب لابن هشام – ت الشيخ / محمد محي الدين عبدالحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت .
٣٢- شرح الشافية للرضي – ت/ محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبدالحميد دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
٣٣- شرح قطر الندى – ت/ محمد محي الدين عبدالحميد – المكتب العصرية – صيدا – بيروت .
٣٤- شرح الكافية للرضي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
٣٥- شرح اللمحة البدرية لابن هشام – ت د/ صلاح راوي – الطبعة الثانية .
٣٦- شرح المفصل لابن يعيش – عالم الكتب – بيروت .

٣٧- صحيح مسلم بشرح النووي – مؤسسة قرطبة .
٣٨- فتح الباري بشرح صحيح البخاري – دار الرعاية للتراث .
٣٩- الكتاب لسيبويه – ت / عبدالسلام هارون – الطبعة الثالثة .
٤٠- الكليات للكفوي – مؤسسة الرسالة .
٤١- لسان العرب لابن منظور – دار المعارف .
٤٢- مجمع الأمثال للميداني – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
٤٣- مجيب الندا إلى شرح قطر الندا – مطبعة مصطفي الحلبي .
٤٤- المحتسب لابن جني –ت/ علي النجدي ناصف وعبدالفتاح إسماعيل شلبي – المجلس الأعلي للشئون الإسلامية – الكتاب التاسع .
٤٥- مختار الصحاح للرازي – تقديم د / عبدالفتاح البركاوي – دار المنار.
٤٦- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم – محمد فؤاد عبدالباقي – دار الحديث .
٤٧- المعجم الوسيط – مجمع اللغة العربية – الطبعة الثالثة .
٤٨- مغني اللبيب لابن هشام – ت د/ مازن المبارك ومحمد علي حمد الله – دار الفكر – الطبعة الخامسة .
٤٩- مفاتيح الغيب للرازي – دار الغد العربي .
٥٠- المقتضب للمبرد – ت / محمد عبدالخالق عضيمة – المجلس الأعلي للشئون الإسلامية .
٥١- النحو الوافي للأستاذ / عباس حسن – دار المعارف – الطبعة السادسة .
٥٢- همع الهوامع للسيوطي – الطبعة الأولي ١٣٢٧هـ .

ما يرد الألفاظ إلى أصولها

الدكتور / أحمد بن عبدالله السالم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . أما بعد :

فهذا بحث فى موضوع طالما شغلنى ولفت نظرى أثناء قراءاتى فى النحو وموضوعاته وقضاياه ، وهو (ما يرد الألفاظ الى أصولها) إذ القاعدة الأساسية أنه ما من شئ إلا وله أصل ، وقد يطرأ على اللفظة من التغيير ما يجعلها ترد على صورة تخالف ما لها من أصل ، مما يوقع فى لبس .

فمن هنا كان لابد من الوقوف على ما أرسته قواعد العربية من ضوابط بها ترد الألفاظ إلى أصولها ، لذا رأيت أن القضية فى حاجة إلى كتابة بحث مستقل يختص بها ، وهو ما تحتاجه الدراسات المعاصرة ، خاصة أن ما ورد حوله إنما جاء فى مواضع متفرقة فى كتابات المتقدمين ، فضلا عن ورود العديد مما يتصل به وقد اكتنفه شئ من الغموض والإبهام ، حيث توفرت الجهود على البعض تاركة البعض الآخر ، على ما كان من تركيز على التثنية والتصغير ، وإهمال لغيرهما من مثل الضمائر ، والإضافة ، والتأويل ، والمصدر ، والنسب ، إلى غير ذلك ، وهو ما حاولت تحديده ومعالجته فى هذا البحث الذى نهض على دراسة الموضوع من خلال قسمين :

الأول : ما يرد إلى الأصل فى البنية والتركيب :

وقد تضمن ما يلى :

١- الضمائر .

٢- الإضافة .

٣- نونى التوكيد .

٤- التأويل .

٥- المصدر .

٦- الفعل .

٧- البناء للمجهول .

٨- التثنية .

٩- الجمع بأنواعه .

١٠- التصغير .

١١- النسب .

١٢- الوقف .

١٣- ندرة الاستعمال وكثرته .

١٤- الضرورة .

الثانى : ما يرد الأصل فى الأحكام :

وقد تضمن ما يلى :

١- لزوم الحرف .

٢- نقص الحرف .

٣- الضمائر .

٤- (أل) وذلك فى بابين : هما : أ- أمس . ب – الممنوع من الصرف .

٥- التنكير .

٦- الإضافة

٧- التأويل .

٨- التصغير .

٩- النسب .

١٠- إرادة التناسب فى النثر .

١١- الضرورة فى الشعر .

ثم كانت الخاتمة وبعدها ثبت المصادر والمراجع .

وقد حاولت – جهد استطاعتى – استقصاء كل ما يرد الألفاظ إلى أصولها ، سواء أكان ذلك فى البنية والتركيب أم فى الأحكام ، مع التمثيل فى المبحث الواحد بأكثر من مثال، وكان ذلك حول الأشياء التى ترد إلى الأصل بنفسها لا بأمر خارج عنها ، فمثلا لم أتطرق إلى أن التكبير مما يرد إلى الأصل وهو الصرف ؛ لأنه الأصل ، وكذلك ندرة الاستعمال ؛ لأن كثرة الاستعمال هى الأصل .

ولا أنكر هنا أن ما قدمه السيوطى – رحمه الله – فى كتابه : "الأشباه والنظائر" من إشاراته الموجزة حول ما يرد الشئ إلى أصله كان الداعى لى إلى ضرورة الاهتمام بمثل هذا الموضوع وإفراد بحث مستقل فيه ، خاصة أن ما ورد عنه إنما كان مجرد إشارات حول بعض الموضوعات دون غيرها .

وآمل أن أكون قد وفقت فى لم شتات الموضوع وإلقاء الضوء على ما أهمله أكثر النحاة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

القسم الأول

ما يرد إلى الأصل فى البنية والتركيب

أولا : الضمائر (١) :

وهى مما يرد الأشياء إلى أصولها ، ويكون ذلك إما بالإسناد إليها أو الإضافة إليها ، أو بدخول الحرف عليها ، ويتم ذلك سواء أكان فى البنية والتركيب أم فى حكم من الأحكام ، قال السخاوى(٢) : " قال ابو بكر محمد بن عبدالملك النحوى : إنما يرد الإضمار الأشياء إلى أصولها لأسباب توجب الرد لا لأجل الإضمار " .

ومما يدل على تأثير الضمائر فى الرد إلى الأصل : أن الكاف لم تدخل على الضمير لأنها لو دخلت عليه لردها إلى أصلها ، وهى لا أصل لها ؛ لترددها بين الحرفية والاسمية ، فهى من الكلمات المشتركة ، والاشتراك فرع (٣).

وكذلك (لولا) حرف صريح فى التعليل ، ولهذا جرّوا بها المضمر ، للتنبيه على هذا المعنى .

وكذلك اختلاف (كلا وكلتا) مع المضمر دون المظهر فى أحوال الإعراب ، فتقول : جاءنى الرجلان كلاهما ، والمرأتان كلتاهما . وسلمت على الرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما .

وتقول : جاءنى كلا الرجلين ، وكلتا المرأتين .

فيلزمان الألف وإن تغير إعرابهما ، وذلك للتشبيه بـ : على ، ولدى ، وإلى ، فإنها مع المضمر بالياء ، ومع المظهر بالألف فقط .

---

(١) لم أجد من فصل فى هذا المبحث ، كالسيوطى فى الأشباه والنظائر ١/٢٢٠-٢٢٢ .

(٢) سفر السعادة وسفير الإفادة ، للسخاوى ٢/٧٢٧ ، تحقيق : محمد أحمد الدالى ، دار المعارف للطباعة ، دمشق ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م .

(٣) الرأى للأندلسى فى الأشباه والنظائر ١/٢٢١ ، تحقيق : طه عبدالرؤوف سعد ، نشر مكتبه الكليات الأزهرية ، مصر ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م .

ووجه الشبه بين هذه وبين (كلا وكلتا) ملازمة الإضافة ولم تقلب فى الرفع لأنه المشبه به ، وهو (لدى ، وعلى ، وإلى) ليست له حالة رفع ، وخص التغيير مع المضمر دون المظهر لأن المضمر يرد الأشياء إلى أصولها [١].

ومهما يكن من رد الضمائر الأشياء إلى أصولها فإن ذلك ليس على إطلاقه ، فقد خرج عن هذه القاعدة بعض الأمثلة ؛ إذ لم تردها الضمائر إلى أصولها ، ومن ذلك قول الشاعر [٢]:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

قال ابن عصفور [٣]: " فمثلهم مرفوع ، إلا أنه مبنى على الفتح لإضافته إلى مبنى كما بنى فى قول الشاعر [٤]:

وتداعى منخراه بدم * مثل ما أثمر حماض الجبل

فبنى (مثل) – وهى معربة – فى البيتين على الفتح ؛ لإضافتها إلى الضمير (هم) فى البيت الأول ، وإلى (ما) فى البيت الثانى وهى غير متمكنة ، ولم يؤثر الضمير فى البيت الأول فى ردها إلى الأصل فى الاسم وهو الإعراب .

ويستشهد لذلك بالآية : ﴿ مثل ما أنكم تنطقون ﴾ [٥].

ومما خرجت فيه الضمائر عن الغالب فيها فلم ترد الشئ إلى

---

(١) هذا من أدلة ابن فلاح فى المغنى ، وقد نقله عنه السيوطى وأجاب عنه ، الأشباه والنظائر ٢٢١/١ .

(٢) بيت من البسيط ، للفرزدق فى ديوانه ٢٢٣ ، ويروى : (أحد) مكان (بشر) وممن استشهد به : سيبويه ٦٠/١ ، والمبرد فى المقتضب ١٩١/٤ ، وابن عصفور فى المقرب ١٠٢/١ ، والبغدادى فى الخزانة ١٣٠/٢ ، والعينى ٩٦/٢ ، والأزهرى فى التصريح ١٩٨/١ ، والسيوطى فى الهمع ١٢٤/١ ، ٢١٩ ، ٢٤٩ .

(٣) المقرب ١٠٢/١ ، وهو ما يفيده قول سيبويه فى الكتاب ١٤٠/٣ .

(٤) بيت من الرمل ، للنابغة الجعدى . شعر النابغة الجعدى ص ٨٧ ، أمالى ابن الشجرى ٦٠٤/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٥/٨ ، المقرب ١٠٢/١ ، اللسان (حمض) .

(٥) من الآية ٢٣ من سورة الذاريات .

أصله – وذلك نادر فيها – قول الشاعر [1]:

وانصر على دين الصليـ * ـــب وعابديه اليوم آلك

وقول الشاعر [2]:

أنا الرجل الحامى حقيقة والدى * وآلى كما تحمى حقيقة آلكا

فالألف فى (آل) أصلها الهمزة ، والهمزة أصلها الهاء ، وأصل الكلمة (أهل) أبدلت الهاء همزة فصارت (أأل) فسهلت الثانية بقلبها ألفا[3].

فلم يرد الضمير فى البيتين الكلمة إلى أصلها ، ولو ردت لأصبحت (أهل) وهو الأكثر فيها .

أمثلة رد الضمائر إلى الأصل فى البنية :

* الواو فى القسم فرع عن الباء فيه ، والباء هى الأصل ، ولهذا لا تجر الواو إلا الظاهر ؛ لأنها فرع فى هذا المعنى ، وأمثلة ذلك كثيرة منها :

﴿ والسماء ذات البروج ﴾ [4]، و ﴿ والعصر * إن الإنسان لفى خسر ﴾ [5]، فإذا دخل حرف القسم على المضمر لم يستخدم معه إلا الأصل وهو الباء ، وذلك نحو : (بك لأفعلن) قال الشاعر [6]:

رآى برقا فأوضع فوق بكر * فلا بك ما أسال ولا أغاما

---

(١) بيت من مجزوء الكامل ، قائله عبدالمطلب بن هاشم ، جد النبى ﷺ ، ممن استهد به ، السيوطى فى همع الهوامع ٥٠/٢/ وصاحب الدرر اللوامع ٦٢/٢ ، والأشمونى فى شرحه على ألفية ابن مالك ١٥/١ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لخفاف بن ندبة السلمى ، الممتع لابن عصفور ٣٤٩/١ ، الاقتضاب لابن السيد ٥٣٨/١ ، والخزانة ٤٤٠/٥ .

(٣) الممتع ٣٤٩/١ .

(٤) الآية ١ من سورة البروج .

(٥) الآيتان ١ – ٢ من سورة العصر .

(٦) بيت من الوافر ، قائلة عمرو بن يربوع . النوادر ٤٢٢ ، سر صناعة الإعراب ١١٦/١، ١٥٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٨ ، ١٠١/٩ .

ومن ذلك : أن أصل (لم يك) و (من لد) : لم يكن ، ومن لدن ، فإذا سلط الأول على المضمر وأضيف الثانى إليه ردّا إلى أصلهما ، فقيل : لم يكنه ، ومن لدنه [1].

* مضعف الثلاثى ومزيده يجب فيهما الإدغام ، فيقال : مدّ واستمدّ ، ومدّا واستمدّا ، فإذا اتصلت بضمير رفع متحرك وجب فك الإدغام ؛ لأنه الأصل ، فقيل حينئذ : مددت ، والنسوة مددن ، واستمددت، والنسوة استمددن .

* المضارع الناقص المجزوم ، تحذف لامه للجزم ، فيقال : لم يسع ، ولم يغز ، ولم يرم ، فإذا أسند إلى ألف الاثنين رجع ما حذف منه؛ لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ، فيقال : لم يسعيا ، ولم يغزوا ، ولم يرميا ؛ لأن علامة الجزم تغيرت إلى حذف النون ، وذلك بفضل الإسناد إلى الضمير .

وكذلك الأمر منه تحذف لامه ، فيقال : اسع ، واغز ، وارم ، فإذا أسند إلى ألف الاثنين رد ما حذف منه فقيل بعدئذ : اسعيا واغزوا وارميا، ومبحث الإسناد مفصل فى كتب التصريف .

فى قوله تعالى : ﴿ أنلزمكموها ﴾ [2]، أشبعت ضمة ميم الجمع ، فردت إليها الواو المتممة لها ، وهو الأصل ؛ حين جئ بضميرى المفعولين (ضمير الخطاب وضمير الغيبة) متصلين ، لأن الضمير يرد الشئ إلى أصله ، ذكره الأندلس[3] فى شرحه[4] على المفصل .

من أدلة [5] رد الضمائر الأشياء إلى أصولها فى التركيب :

---

(١) الأشباه والنظائر ٢٢٠/١ .
(٢) من الآية ٢٨ من سورة هود .
(٣) الأندلسى (ت٦٦١هـ) أبو محمد القاسم بن أحمد بن أبى السداد الموفق المرسى الأندلسى ، من مؤلفاته : المحصل فى شرح المفصل ، وشرح المقدمة الجزولية ، وغيرهما . ينظر معجم الأدباء ٢٣٤/١٦ ، ونفح الطيب ٣٥١/١ .
(٤) المحصل فى شرح المفصل ٢٧٣/٢ ، ٣٣٠ .
(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٢ بتصرف .

أن الظرف إذا كنيت عنه ظهرت (فى) مع مضمره وجوبا ، نحو : اليوم قمت فيه ، وإذا اتسعت فى الظرف فنصبته مفعولا به لم تظهر (فى) فتقول : اليوم قمته ، والذى سرته يوم الجمعة .

ومن ذلك : قول الشاعر [1]:

ويوم شهدناه سليما وعامرا * قليل سوى الطعن النهال نوافله

حيث لم يظهر (فى) على سبيل الاتساع فى الظرف حيث جعله مفعولا به مجازا ، ولو جعله على أصله من الظرفية لقال (شهدنا فيه) .

* ومن رد الضمائر الأشياء إلى أصولها فى التركيب : أنك تقول (أعطيتكم درهما) فلا تعود الواو الناشئة عن إشباع ميم الجمع لسكونها ولوقوع المظهر بعدها ، فإذا ولى ضمير الغيبة ضمير المخاطبين متصلين بالعامل ، فإنك تقول (أعطيتكموه) فتعود الواو للاتصال بالمضمر ، ولا تقول : (أعطيتكمه) و(أعطيتكمها) على ما ذهب إليه يونس ، قال سيبويه [2]: " وزعم يونس أنه يقول : أعطيتكمه ، وأعطيتكمها ، كما يقول فى المظهر " ، وقد علق سيبويه بقوله [3]: "والأول أكثر وأعرف " .

وقد عد ابن جنى ما ذهب إليه يونس شاذاً ، قال [4]: " وأما ما حكاه يونس من أن بعضهم قال : أعطيتكمه ، فشاذ " .

ثانيا : الإضافة :

أكثر ما ترد إليه من الأصول فى الأحكام لا فى البنية والتركيب ، وقد ورد ردها الأصل فى البنية أن (لام) أب وأخ وحم – وهى من

---

(١) البيت من الطويل ، لرجل من بنى عامر ، الكتاب ١٧٨/١ ، والمقتضب ١٠٥/٣ ، والكامل للمبرد ص ٢١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٢ ، ٤٦ ، وهمع الهوامع ٢٠٣/١ .

(٢) الكتاب ٣٧٧/٢ .

(٣) الموطن السابق نفسه .

(٤) سر صناعة الإعراب لابن جنى ١٠٣/١ ، ١٠٤ ، وقد نقل السخاوى فى سفر السعادة الإفادة ٧٢٧/٢ هذا الاستدلال عن أبى بكر بن محمد بن عبدالملك النحوى ، والذى يغلب على ظنى أنه الشنترينى (٥٤٩ هـ) .

الأسماء الستة[1] – إذا أضيفت رد المحذوف إليها ، لأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها ، تقول : هذا أبوك وأخوك وحموك قيل : ومعها (الهن) ، فيقال: هنوك وهناك وهنيك ، وهى لغة قليلة لفئة من العرب ، نبه على قلتها ابن مالك حيث قال : " فمن لم ينبه على قلته فليس بمصيب ، وإن حظى من الفضائل بأوفر نصيب " [2].

ثالثا : نونا التوكيد :

المضارع من سعى وخشى : يسعى ويخشى ، فإذا أكد بالنون الخفيفة أو الثقيلة رجعت (لامه) إلى أصلها وهو الياء ، فيقال : ليسعين زيد وليخشين ، وكذلك الخفيفة .

ومثل سعى وخشى : نعى ، وكل ما كان مضارعه بألف مبدلة من الياء ، بخلاف قضى ورضى وما شابههما ؛ لأن اللام ردت فى بناء المضارع ، فلا فضل لنونى التوكيد فى رد اللام فيها إلى أصله وهو الياء ، وهذا الرد إلى الأصل من رد مبدل إلى أصله فى بنية الكلام وليس من رد محذوف إلى أصله ، كما بينت ذلك فى الإسناد إلى الضمائر ، وأن الضمير هو الذى رد المحذوف إلى أصله .

رابعا : التأويل [3]:

مما يرده التأويل إلى أصله فى تركيب الجملة : المصدر المؤول من أن وما بعدها ، وأن والفعل ، وما والفعل ، ففى قولنا : سرنى أنك ناجح ، وعجبت من أن قمت ، وسمعت ما قلته ، تؤول هذه الأحرف مع ما بعدها ليكون الفاعل مفردا وهو الأصل ، وليكون المجرور مفردا وهو الأصل ، وليكون المفعول به مفردا وهو الأصل .

---

(١) وهناك خلاف بين النحاة فيما يتصل بالأسماء الستة ، وخاصة ما كان بين البصريين والكوفيين بشأن أصلها، ويمكن الرجوع إلى : التذييل والتكميل ١٥٩/١ ، وأمالى الشجرى ٢٣٤/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١ ، ٥٣ ، والمباحث الكاملية ٨٠/١ ، والمسائل الشيرازيات ص ٣٨٢ ، ٣٨٣ .

(٢) شرح التسهيل ٤٤/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٥٥ .

(٣) لا يخفى ما فى ذلك من توسع ، إلا أننى أردت الأمثلة التى تنالها الظاهرة موضوع البحث .

على تقدير : سرّنى نجاحك ، وعجبت من قيامك ، وسمعت قولك ، ولذلك فتحت الهمزة من (أن) إذا وقعت مواقع المفرد ليسوغ تأويلها مع ما بعدها بمفرد ، وفى مواقع الجمل تكسر الهمزة لعدم الحاجة إلى التأويل ، وهذا مبحث تذكره جل كتب النحو فلا داعى لبسطه والتطويل فيه .

خامسا : المصدر[1] :

المصدر أصل المشتقات عند البصريين ، والفعل أصل المشتقات عند الكوفيين .

وأمر رد المصدر الأشياء إلى أصولها – مع مراعاة العلل التصريفية المختلفة – أمثلته كثيرة ، من ذلك :

رد بعض الحروف المبدلة إلى أصلها الذى أبدلت عنه ، لعلة من العلل .

فالخوف : رد عين الفعل (خاف) إلى أصلها ؛ لأنها قلبت فى الفعل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأصلها (خوف) .

والبيع : رد عين الفعل (باع) إلى أصلها ؛ لأنها قلبت فى الفعل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأصلها (بيع) .

ومن رد المصدر أصلا مبدلا : (جولان) مصدر (جال) و(طيران) مصدر (طار) و(سيلان) مصدر (سال) وكل هذه الحروف قلبت فى الفعل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولكن المصدر أعاد هذا الأصل المقلوب لعلة تصريفية هى : تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما .

---

(١) لم أشأ أن ارتبط بمذهب معين بصرى أو كوفى ، فأنا بصدد ظاهرة استقرائية على ماحددت فى مقدمة البحث .

ومن رد المصدر الأشياء إلى أصولها معرفة أصل الكلمة والحكم على الأصول بالأصالة والزوائد بالزيادة ، منها كلمة (النئدلان) [١]، فورود الندل وهو الاختلاس دليل أرجع الكلمة إلى أصلها ، فحكمنا بزيادة الهمزة والألف والنون الثانية .

قال الشاعر [٢]:

على حين ألهى الناس جل أمورهم * فندلا زريق المال ندل الثعالب

سادسا : الفعل :

والفعل أصل للمصدر ولجميع المشتقات عند الكوفيين ، والمصدر أصل للفعل ولجميع المشتقات عند البصريين [٣].

من أمثلة رد الفعل الأشياء إلى أصولها رد كلمتى الشأمل والشمأل إلى الأصل وهو (شمل) من قولهم : شملت الريح إذا هبت شمالا ، وبهذا تبين أن الهمزة زائدة ، وأن الأصل هو الشين والميم واللام [٤].

وهناك كثير من الكلمات يردها الفعل إلى أصل مادتها اللغوية ، ولولاه لما أدركنا هذا الأصل ، ولا ما زيد على الأصل ، وهو بهذه الميزة يتعاقب والمصدر فى الرد إلى الأصل .

من الحروف ما ينقلب فى الماضى إلى حرف آخر لعلة تصريفية، إلا أن المضارع يرد هذا الحرف الطارئ إلى أصله بعد زوال تلك العلة ، ومن ذلك :

الأفعال الماضية : قضى ، دعا ، غزا ، رمى .

---

(١) أى : الكابوس .

(٢) البيت من الطويل ، لأعشى همدان أو الأحوص أو جرير ، الكتاب ١١٦/١ ، والخصائص لابن جنى ١٢٠/١ ، والإنصاف ص ٢٩٣ ، والعينى ٤٦/٣ ، ٥٢٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٣١/١ ، ولسان العرب ، مادة (ندل) .

(٣) الإنصاف ٢٣٥ .

(٤) شرح الشافية للرضى ٣٣٣/٢ .

فألف قضى ورمى أصلها الياء : قضى ورمى ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت فيهما ألفا ، إلا أنها عادت إلى أصلها فى بناء المضارع بعد زوال علة قلبها ألفا .

وألف دعا وغزا أصلها الواو : دعو وغزو ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت فيهما ألفا ، إلا أنها عادت فى المضارع بعد زوال علة القلب فاصبحا : يدعو ويغزو [1].

وهكذا كثير من الأفعال ترد فى المضارع إلى أصلها وإن كان الرد قد حصل بالمصدر أيضا فى بعضها ، نحو : دعوة فى المصدر الدال على الوحدة ، ونحو : الغزو والرمى ، فالأفعال والمصادر تتعاقب فى الرد إلى الأصل .

سابعا : البناء للمجهول :

المثال الواوى تحذف فاؤه فى المضارع ، فيقال فى وعد ، ووزن، ووجد : (يعد) و (يزن) و(يجد) ، إلا أن صيغة البناء للمجهول للمضارع نفسه تعيد هذا الحرف المحذوف ، يقال : (يوعد) و(يوزن) و(يوجد) برد الفاء المحذوفة .

اللفيف المفروق ، مثل : (وعى) و(وقى) وما ماثلهما تحذف فاؤه فى المضارع كما هو حال المثال ، فإذا بنى للمجهول رجع ما حذف منه إلى أصله ، يقال : (يعى) و(يقى) ثم (يوعى) و(يوقى) بالبناء للمجهول ، وذلك لزوال علة الحذف وهو وقوع الواو بين الياء والكسرة فى المثال واللفيف المفروق اللذين تقدمت أمثلتهما .

وبهذا يتبين أن البناء للمجهول يرد إلى الأصل ، وإن كان الرد قد حصل بالمصدر [2] لأن مصادرها : الوزن ، والوعد ، والوجود ، والوعى ، والوقاية ، إلا أن صيغة المبنى للمجهول تأتى بعد المبنى للمعلوم مباشرة ، والمضارع بعد الماضى .

---

(١) وهو ما يكون فى الأغلب الأعم من الأفعال المعتلة .
(٢) وذلك على مذهب الكوفيين .

وليس من رد البناء للمجهول الشئ إلى أصله قول الراجز[1] :

وصاليات ككما يؤثفين [2]

وقول الآخر : فإنه أهل لأن يؤكرما [3]

فلا يقال : إن الهمزة المحذوفة فى المضارع قد ردت فى صيغة المبنى للمجهول ؛ لأن ذلك من باب الضرورة والشاهدان من شواهد الضرورة .

ثامنا : التثنية :

وهى مما يرد إلى الأصل ، ومن ذلك :

رد بعض ما يحذف من الكلمات ، فتكون الكلمات بهذا قد عادت إلى أصلها، ومن ذلك : (أب ، وأخ ، وحم) إذا ثنيت رجع إليها ما حذف منها ، فتقول : (أبوان ، وأخوان ، وحموان) على خلاف فى لام (حم) هل هى (واو) كأب وأخ ، أم (ياء) ، والأصح عندى أنها (واو) بدليل (حموان) ومن جعلها (ياء) استدل بالحماية ، وأن (أحماء) المرأة يحمونها [4].

قيل : ومعها (هن) فاللام محذوفة ، والتثنية ترجعها إلى أصلها فى قولهم (هنوان) [5].

وكذلك (دم) على الأكثر ، بدليل : (دموان) أو (دميان) برد المحذوف ، أما (دمان) بعدم الرد فقال الثمانينى فى شرح التصريف [6]:

---

(١) بيت من الرجز قائله خطام المجاشعى . سيبويه ٣٢/١ ، ٨/٤ ، المقتضب ٩٧/٢ ، ١٤٠/٤ ، ٣٥٠ ، الخصائص ٣٦٨/٢ ، المنصف ١٩٢/١ ، ١٨٤/٢ ، ٧٢/٣ ، المحتسب ٨٦/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٨ ، خزانة الأدب ٣٦٧/١ ، ٣٥٣/٢ ، ٢٧٣/٤ .

(٢) وصاليات : أثافى القدر ؛ لأنها صليت النار ، أى : وليتها وباشرتها ، ككما يؤثفين ، أى : كمثل حالها إذا كانت أثافى مستعملة .

(٣) بيت من الرجز قائله أبو حيان الفقعسى . المقتضب ٩٨/٢ ، المنصف ٣٧/١ ، ١٨٤/٢ ، المخصص ١٠٨/١٦ ، الإنصاف ١١ ، ٢٣٩ ، خزانة الأدب ٣٦٨/١ .

(٤) همع الهوامع ، للسيوطى ٤٠/١ .

(٥) الموطن السابق نفسه .

(٦) شرح التصريف ص ٤١٧ .

"وقال بعضهم فى تثنيته (دمان) لأنه لم يرد المحذوف من الواحد فى التثنية ، وينبغى أن يكون العمل والقياس على الأفصح والأكثر لا على القليل النزر " .

وقال ابن الشجرى [١]: " إن ذلك قول لبعض العرب ، والوجه أن يكون العمل بالأكثر " يريد الرد . وهو ما أميل إليه .

ومن رد المثنى ما حذف من (أب) و(أخ) فى الشعر ، قول الشاعر [٢]:

ألا رب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلده أبوان

وقول الشاعر [٣]:

وكل رفيقى كل رحل - وإن هما * تعاطى القنا قوماهما - أخوان

والبيتان ليسا من شواهد النحاة على ذلك ، وإنما استشهدوا بهما لوجه غير ما نحن فيه . أما شاهد النحاة على رد المثنى اللام المحذوفة ، فقول الشاعر [٤]:

فلو أنا على حجر ذبحنا * جرى الدميان بالخبر اليقين

وقد جعل المبرد[٥] الرجوع إلى الأصل فى ذلك ضرورة ، مع أن الشاعر كان يمكنه أن يرد المحذوف دون أن يحرك العين منه ويبقى الوزن مستقيما .

وفى حركة عين دم (دمى) قولان :

---

(١) الأمالى الشجرية ٢٣٤/٢ .

(٢) بيت من الطويل ، ينسب إلى عمرو الجنبى وإلى رجل من أزد السراة . سيويه ٢٦٦/٢ ، ١١٥/٤ ، الخصائص ٢٣٣/٢ ، خزانة الأدب ٣٩٧/١ ، وشاهدهم فيه غير ما نحن فيه .

(٣) بيت من الطويل ، للفرزدق فى المغنى ص ١٩٦ ، الدرر اللوامع ١١/٢ ، ديوانه ص ٨٧٠ .

(٤) بيت من الوافر ، قائله على بن بدال . المقتضب ٢٣١/١ ، ٢٣٨/٢ ، ١٥٣/٣ ، المنصف ١٤٨/٢ ، الإنصاف ٣٥٧ ، خزانة الأدب ٣٤٩/٣ .

(٥) فى المقتضب ٢٣١/١ ، ٢٣٨/٢ ، ١٥٣/٣ .

الأول : لسيبويه [1]، إذ يرى أنها ساكنة العين (دمى) وهى عنده فى ذلك نحو : ظبى ودلو .

والقول الثانى للمبرد والزجاج ، وهو تحرك عين الكلمة بالفتح (دمى) ، قال المبرد [2]: " فأما دم فهى فعل" .

ومما رد فيه المحذوف فى المثنى قول الشاعر [3]:

يديان بيضاوان عند محكم * قد تمنعانك أن تضام وتضهدا

فقد رد ما حذف من الفرد (يد) فى مثناه ، والرد فى هذا البيت والبيت الذى قبله شاذان عند الرضى [4] حيث يرى بأن " كثيرا من الأسماء الذاهبة اللام مختلف فيها بين النحاة هل هو (فعل) بالسكون أو (فعل) كيد ودم ، وأكثر ما على نحو : ظبة ومائة وسنة ، مجهول الحال هل هو ساكن العين أو متحركها " ثم يضيف[5] " وأعلم أن بعض هذه الأسماء المحذوفة اللام لامها ذو وجهين ، كسنة ؛ لقولهم : سانهت وسنوات ، وكذا عضة ، لقولهم : عضيهة وعضوات " .

ومن رد التثنية الأشياء إلى أصولها : أن ألف المقصور المنقلبة عن الواو فى مثل : عصا وقفا ، ترد إليها فى التثنية ، فيقال : عصوان وقفوان ، وكذلك الهمزة المبدلة من أصل ، من أوجه التثنية فيه أن ترد إلى أصلها إن كان واوا نحو : كساوان ، أو ياء نحو : بنايان ، وإن كان هذا الوجه مرجوحا ، والتصحيح أرجح منه ببقاء الهمزة على حالها وعدم ردها إلى الأصل .

---

(١) الكتاب ٥٩٧/٣ .

(٢) المقتضب ٢٣١/١ .

(٣) البيت من الكامل ، لم يعرف قائله . وفى هامش شرح الشافية ٢٦٥ ، ورد عجزه : قد تمنعانك أن تذل وتقهرا . وينظر : المنصف ٦٤/١ ، ١٤٨/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٤ ، ٨٣/٥ ، ٥/٦ ، ١٠ ، ٥٦ ، وخزانة الأدب ٣٤٧/٣ .

(٤) شرح الشافية ٦٤/٢ ، ٦٥ .

(٥) شرح الشافية ٦٦/٢ .

المنقوص[1] محذوف اللام ، ترد له لامه عند التثنية نحو : قاض، قاضيان ، وداع ، داعيان ، وراع ، راعيان .

ومن رد اللام فى المثنى قول الشاعر [2]:

فقلت ادعو وأدعو إن أندى * لصوت أن ينادى داعيان

ولم يورد النحاة هذا البيت شاهدا على ما نحن فيه وإنما لوجه آخر ، ولكنى أوردته من قبيل أن التثنية قد ردت لام المنقوص المحذوفة فى مسموع عن العرب ، والسماع أقوى أدلة الاحتجاج .

تاسعا : الجمع بأنواعه :

١ـ جمع المذكر السالم :

من أمثلة رد جمع المذكر السالم الشئ إلى أصله : كساء ، فإن همزته بدل من اصل هو الواو ، فإذا جمع وهو علم قيل فيه على أحد الوجهين الجائزين : كساوون ، برد المبدل إلى أصله ، وإن كان الراجح التصحيح (كساءون) وقد مر ذلك فى المثنى ، والجمع مقيس عليه فيما ذكر .

والياء مثل (حياء) مما همزته بدل من (أصل) يقال فيه : (حياوون) وإن كان الأصل حيايون ؛ لشبهه بـ (علباء) فى المد والإبدال والصرف ، ولأن الواو أخف من الياء ، ولأن الضمة على الياء – لو ردت إليها – ثقيلة ، وإن (حياوون) على جوازه مرجوح ، والتصحيح أرجح منه على مثال المثنى [3].

---

(١) فالرد إلى الأصل قد يكون فى ظاهرة دون أخرى ، فهو ليس ردا مطلقا .

(٢) بيت من الوافر ينسب إلى الأعشى وإلى الحطيئة ، والى ربيعة بن جشم ، والى دثار بن شيبان النمرى . والبيت فى سيبويه ٤٥/٣ ، والانصاف ٥٣١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٧ ، والعينى ٣٩٢/٤ ، ولم يستشهد به أحد على ما نحن فيه ، وقد بينت سبب إيراده هنا .

(٣) الكتاب ٣٨٩/٣ ، ٣٩٠ ، وقد أخذته منه بالمعنى لا بالنص ، والمثال الذى فيه : رداء وكساء .

٢ـ ما جمع بألف وتاء :

أمر الرد إلى الأصل فى هذا الباب ماثل فيما حذفت لامه فى المفرد ، فالرد قليل فى مكسور الفاء نحو : عضه وعضوات ، والرد فى مفتوح الفاء كثير ، ومنه : سنة وسنوات أو سنهات [١]؛ لأن هناك من يقول : إن اللام هاء ، ومن يقول : إن اللام واو ، ويقال : هنوات فى هنة .

قال الشاعر [٢]:

أرى ابن نزار قد جفانى وملنى * على هنوات كلها متتايع

قال سيبويه [٣]: " فهى بمنزلة أخت " ويقال : أخوات برد اللام المحذوفة من (أخت) والرد فى هذه كثير ، ولا يجعل من المضموم الفاء الذى يمتنع فيه رد اللام المحذوفة مثل (ظبة) لأن الأصل : (أخو) فهو من مفتوح الفاء .

أما (ظبة) فتجمع على (ظبات) بعدم رد اللام المحذوفة ، قال الرضى [٤]: " قد ذكرنا فى باب الجمع أن مضموم الفاء نحو (ظبة) لا يرد لامه نحو (ظبات) ويرد من المكسورة الفاء قليل نحو : عضوات ، والمفتوح الفاء يرد كثير من نحو : سنوات وهنوات وضعوات ، وبعضه لا يجمع بالألف والتاء استغناء عنه بالمكسر نحو شفة وأمة " .

٣ـ جمع التكسير :

ومن الأشياء التى ترد إلى الأصل فى البنية : جمع التكسير ، وأمثلة ذلك كثيرة ، منها أن (حِراً) أصلها (حِرح) فإذا كسرته قلت (أحراحا) .

---

(١) يرجع إلى ص ٢٠ من هذا البحث .

(٢) البيت من الطويل ، مجهول القائل ، ومتتايع ، بمعنى : ويروى بالباء أيضا . الكتاب ٣٦١/٣، والمقتضب ٢٧٠/٢ ، والمنصف ١٣٩/٣ ، والأمالى الشجرية ٢٣٨/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٣/١ ، ٣٨/٥ ، ٣/٦ ، ٤٠/١٠ ، ٤٤ .

(٣) الكتاب ٣٦١/٣ .

(٤) شرح الشافية ٦٤/٢ ، وينظر : المقتضب للمبرد ١٥٢/٣ .

قال الشاعر [1]:

إنى اقود جملا قمراحا

ذا قبة مملوءة أحراحا

فعادت اللام المحذوفة بعد تكسير الكلمة ، فالتكسير يرد الأشياء إلى أصولها .

ومن رد التكسير الشئ إلى أصله فى البنية أن (ملائكة) ردت إلى الأصل على الرأى الراجح ، وهو أن البناء الأصلى (لأك) وهناك من يقول (ألك) ولكنه ليس الأولى ، فالأول مذهب أبى عبيدة ، والثانى مذهب الكسائى ، قال الرضى [2]: " ومذهب أبى عبيدة أولى ؛ لسلامته من ارتكاب القلب " .

ومن ذلك أن الميم فى (فم) [3] مبدلة من الواو ، فإذا كسر عادت الواو ، كقولهم : افواه ، وهو أصلها ؛ لأن التكسير يرد الأشياء إلى أصولها .

وقد ورد الرد فى الشعر ، ومن ذلك [4]:

أفنى تلادى وما جمعت من نشب * قرع القواقيز أفواه الأباريق

وقد استشهد النحاة بهذا البيت لغير ما نحن فيه ، وإيراده هنا من قبيل إثبات أن السماع قد جاء برد اللام المبدلة فى التكسير .

---

(١) بيتان من مشطور الرجز ، للفرزدق ، والثانى موطن الشاهد من أبيات المخصص ٣٧/٢ ، ومن شواهد سر صناعة الإعراب ١٩٤/١ ، وابن الشجرى ٢٣٨/٢ ، ولسان العرب مادة (حرح) .

(٢) شرح الشافية للرضى ٢٣٤٦ .

(٣) وقد تنازع (فم) أربعة أصول هى : (فوه ، وفمه ، وفمى ، وفمم) .

(٤) بيت من الطويل ، للأقيشر الأسدى . اللسان (قفز) والقواقيز : الكؤوس الصغيرة ، مفردها قاقوزة ، والبيت فى المقتضب ٢١/١ ، والعينى ٥٠٨/٣ ، والتصريح ٦٤/٢ ، وشاهدهم فيه على غير ما نحن فيه .

عاشرا : التصغير :

أمر التصغير فى رد الأشياء إلى أصولها متحقق فى البنية والأحكام ، والثانية هذه سيأتى الحديث عليها فى القسم الثانى من قسمى البحث .

أما رده الأصل فى البنية فمن مظاهره :

أ- رد المحذوف :

وذلك إذا بقى الاسم بعد الحذف على أقل من ثلاثة أحرف ، وذلك فى أبواب :

* ما حذفت فاؤه ، ومثاله : (كل) و (خذ) و(عد) أعلاما ، فعند التصغير يرد إليها ما حذف منه فيقال : أكيل ، أخيذ ، وعيد .

* ما حذفت عينه ، ومثاله : (مذ) و(قل) و(بع) أعلاما ، فيرد إليها ما حذف منها عند التصغير ، فيقال : منيذ ، قويل ، بييع .

* ما حذفت فاؤه ولامه ، ومثاله : (قه) و(فه) و(شه) أعلاما ، فيرد إليها ما حذف منها عند التصغير ، فيقال : وُقَيّ وفى ، وشى ، عند التصغير .

* ما حذفت لامه وعينه ، ومثاله : (ره) علما ، فيقال فيه عند التصغير : رأى ، برد عينه ولامه المحذوفتين .

وما حذفت فاؤه وعوض عنها التاء نحو كلمة عدة ترد فاؤه عند التصغير ، فيقال : وعيدة ؛ لأن تاء التأنيث لا يعتد بها ، وإن أصبح الاسم بها على ثلاثة أحرف .

ومثلها : سنة يقال فيها : سُنَيّة برد اللام المحذوفة ، وفى أصل هذه الكلمة خلاف [1] مشهور ؛ لأن هناك من يقول : إن أصلها سنهة ، فيصغر على سنيهة برد اللام التى هى الهاء عنده .

---

(١) شرح الشافية للرضى ٢٢٢/١ ، وينظر : ص ٢٠ من هذا البحث .

* ما صغر من الأسماء مما حذفت لامه ولم يعوض عنها بالتاء يرد المحذوف عند التصغير فيقال فى (ماء) : مويه ، أصله : موه [1].

وكذلك حر ويد ، فيقال : حريح ، ويدية [2].

ب ـ رد المقلوب إلى أصله :

إذا صغر اسم وكان فيه حرف مقلوب عن أصل ، رد المقلوب إلى أصله عند التصغير ، وأبوابه :

١ ـ ما أصله واو وانقلبت ياء ، نحو : (قيمة) ترد الواو إليه عند التصغير ، فيقال : (قويمة) ومن ذلك : ميقات ، وريح ، فيقال فيهما : مويقيت ، ورويحة ، برد الواو التى هى الأصل .

٢ ـ ما أصله واو انقلبت ألفا ، نحو : (باب) ترد الواو إلى أصلها ، فيقال فيه : (بويب) .

٣ ـ ما أصله ياء انقلبت واوا ، نحو : (موقن) ترد إليه الياء ، فيقال : (ميقن) .

٤ ـ ما أصله ياء انقلبت ألفا ، نحو : (ناب) ترد الياء إلى أصلها ، فيقال فيه : (نييب) . وبعض العرب يجعل المنقلبة عن الياء فى مثله (واوا) فيقول : نويب ، حملا على الأكثر [3].

٥ ـ ما أصله همزة سهلت ياء ، نحو : (ذيب) حيث أبدلت الهمزة حرفا مجانسا لحركة ما قبلها ، فعند التصغير يقال فيه : (ذؤيب) .

٦ ـ ما أصله حرف صحيح غير الهمزة ، نحو : (دينار) و(قيراط) اصلهما : (دنار) و(قراط) والياء فيهما بدل من أول المثلين ، فتعود الكلمة إلى أصلها برد المبدل ، فيقال : (دنينير) و(قريريط) .

---

(١) ينظر مبحث رد المحذوف عند التصغير فى : شرح الشافية للرضى ٢١٧/١ ، ٢٢٢ ، وشرح الأشمونى ٢٩٦/٤ ، ٢٩٧ .

(٢) الممتع فى التصريف ص ٦٢٧ .

(٣) شرح الشافية ٢٠٩/١ .

٧- ما كان أصله واوا اجتمعت مع الياء وكانت أولاهما ساكنة فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ، نحو : طى ، ولى ، وطيان ، وريان، فتعاد الواو إلى أصلها عند التصغير فيقال فيها : (طوى) و(لوى) و(طويان) و(رويان) .

٨- همزة الإلحاق تعود فى التصغير إلى أصلها ، فيقال فى حرباء : (حريبى) بياء مخففة ساكنة ، ثم يعل إعلال (قاض) فيقال : حريب ؛ لأن أصلها الياء .

٩- رد (ميم) (فم) [١] إلى أصلها وهو (الواو) فيقال عند التصغير (فويه) [٢].

هذا ما اتفق النحاة فيه على رد المحذوف إلى أصله ، وهو يناسب موضوع البحث فى إثبات أن التصغير يرد إلى الأصل وهو ما صرح به ابن فلاح [٣] (ت ٦٨٠هـ) فى كتابه "المغنى فى النحو والصرف " حيث قال : " والتصغير يرد الشئ إلى أصله ، وقد يكون فى ذلك رد على ما كان من خلاف بين النحاة فى إثبات هذه القاعدة " .

حادى عشر : النسب :

أكبر المبرد من شأن النسب فى رد الأشياء إلى أصولها نظرا إلى أن النسب مغير أواخر الأسماء لا محالة التى هى مواقع الإعراب ، ولأنه يلزمها الحذف كقولك : أسيدى ، وأموى ، وحنفى .

من هنا كان النسب رادا إلى الأصل ما ترده التثنية والجمع وما لا ترده ، قال : " لأن الإضافة أرد " [٤] وهو يعبر عن النسب بالإضافة .

---

(١) سبق وأن أشرت فى هامش ص ٢٢ من هذا البحث إلى أن هناك خلافا فى (فم) وأنها تأتى على أربعة أصول ، وتصغيرها على ما ذكرت يكون (فويه ، وفميه ، وفمى ، وفميم) .

(٢) هذا البحث مبسوط فى شرح الشافية للرضى ٢٠٩/١ ، ٢١٤ ، وشرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢٩٢/٤ ، ٢٩٣ .

(٣) نسخة مصورة بجامعة الرياض (الملك سعود حاليا) برقم ٤١٩٦ ورقة ١٠٦ .

(٤) المقتضب ١٥٤/٣ .

ويظهر أثر النسب فى الرد إلى الأصل فى شيئين : رد المحذوف، ورد المقلوب .

فالأول : رد المحذوف :

ومن ذلك :

* رد الفاء إذا كانت اللام معتلة ، فتقول فى شية : وشوى ، وفى دية : ودوى ، على المذهب الأصح [(١)].

* رد محذوف العين إلى أصله فى النسب ، وذلك فى بابين :

أ- صحيح اللام بشرط ألا يكون من المضاعف ، فتقول فى (رُب) المسمى بها مخففة بحذف بائها الأولى : ربى ، ولم يعرف فيه خلاف ، نص على النسب إليها سيبويه [(٢)].

ب- معتل اللام ، نحو (المرى) اسم فاعل من (أرى) و(يرى) مضارع رأى مسمى بهما ، مرئى ، ويرئى ، برد العين المحذوفة .

* رد محذوف اللام ، وذلك فى الحالات التالية :

أ- ردها إذا كان الحذف للساكنين ، نحو : (عصا) و(عم) فيقال فيهما : عصوى ، وعموى .

ب- ردها فيما كان حذفه دون علة ، وإنما حذف نسيا وكانت العين حرف علة لم يبدل منها قبل النسب حرف صحيح ، فيقال فى شاة : شاهى ، وذو مال : ذووى [(٣)].

* ردها إن عادت فى تثنية أو جمع تصحيح ، فيقال فى أب وأخ وعضة وسنة : أبوى ، وأخوى ، لردها فى (أبوان ، وأخوان) وعضوى أو عضهى ، وسنوى أو سنهى ، لردها فى عضوات وعضهات ، وسنوات وسنهات [(٤)].

---

(١) هو مذهب سيبويه . الكتاب ٣٦٧/٣ .
(٢) الكتاب ٣٥٩/٣ .
(٣) الكتاب ٣٦٧/٣ ، شرح الشافية للأشمونى ٦٣/٢ .
(٤) الكتاب ٣٥٦/٣ ، المقتضب ١٥٢/٣ ، شرح الشافية للرضى ٦٤/٢ .

هذا ما رده النسب ، وليس فيه خلاف ظاهر ، أما ما كان فى رده وجهان فلا يقوى به أمر رد النسب الأشياء إلى أصولها كما يقوى بالمتفق عليه ، إلا إذا لم أجد من الأمثلة إلا ما اختلف فيه فأورده .

والثانى : رد المقلب عن أصل :

ومن ذلك :

* إذا نسب إلى كساء ، والهمزة فيه منقلبة عن أصل هو الواو ، قيل : كسائى أو كساوى بالرد إلى الواو [1].

ومن ذلك قولهم فى (شاء) شاوى ، نقل ذلك سيبويه وقال : "كذلك يتكلمون به ، وإن سميت به رجلا قلت : شائى ، على القياس " [2].

وقد استشهد سيبويه لرد الهمزة إلى أصلها بقول الشاعر [3] :

فلست بشاوى عليه دمامة * إذا ما غدا يغدو بقوس وأسهم

ثانى عشر : الوقف :

مما يرد الشئ إلى أصله (الوقف) ومما رد فيه الأصل بالوقف ما يأتى :

* إذا وقف على ما لحقته نون التوكيد الخفيفة وكان قبلها ضمة أو كسرة تحذف النون لشبهها بالتنوين ، فتعود الواو والياء لزوال الساكنين، فتقول فى اضربون ، واضربين : اضربن يا قوم ، واضربن يا هند ، بحذف الواو والياء لالتقاء الساكنين ، فإذا وقفت عليها قلت : اضربوا واضربى بحذف نون التوكيد فى الوقف فترجع الواو والياء إلى الأصل[4].

---

(١) شرح الشافية للرضى ٥٤/٢ ، ٥٥ .

(٢) الكتاب ٣٦٧/٣ .

(٣) بيت من الطويل ، قائله يزيد بن عبدالمدان ، والشاهد فيه : النسب إلى شاء برد الهمزة إلى أصلها (شاوى) لأن أصلها الواو . الكتاب ٣٦٧/٣ ، شرح أبيات سيبويه للسيرافى ٢٦٨/٢ ، اللسان (قرش ، شوه) .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/٩ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢٠٨/٢ .

* المنقوص المنون محذوف الفاء والعين ، إذا وقفت عليه فى حالتى الرفع والجر جاز الوقف عليه برد يائه وإن كان المختار الحذف ، فتقول : هذا مرى ، اسم فاعل من أرى يرى ، ومررت بـ : مرى ، بالوقف ، وتقول فى (يف) محذوف الفاء من (وفى) هذا يفى ، ومررت بـ : يفى – مسمى به – فى حالة الوقف برد ياء المنقوص[١].

وعلى هذا قراءة [٢]: ﴿ ولكل قوم هادى ﴾ [٣]، و ﴿ ما عند الله باقى ﴾ [٤].

* ما سقط تنوينه للنداء ، نحو : يا قاض ، فالخليل يختار الوقف عليه برد الياء ، وقد رجح هذا المذهب غير سيبويه بحجة أن الحذف من المجاز ولم يكثر كثرة ترجحه [٥].

ثالث عشر : ندرة الاستعمال وكثرته :

مما جاء رده إلى الأصل ندرة الاستعمال والكثرة : (آرام) جمع : رئم ، و(آراء) جمع : رأى ، قيل : إن ندرة آرام وكثرة أرآم ردت الكلمة إلى أصلها ، وأن هذه الكلمة قد حصل فيها قلب مكانى ، فوزن آرام : أعفال ، ووزن أرآم : أفعال ، وكذلك آرام فندرتها وكثرة أرآء دليل على أن أصل وزنها : أعفال ، وأما أرآم فوزنها : أفعال .

وقيل : إن الذى ردهما إلى أصلهما هو المفرد : (رئم) (رأى) [٦].

---

(١) شرح الأشمونى ٣٥٦/٤ – ٣٥٨ .

(٢) هى قراءة ابن كثير ، حيث يقرأ فى الوصل (هاد) وفى الوقف (هادى) بالياء ، والباقون من السبعة يقفون عليها وعلى ما ماثلها بغير ياء ، ولم يختلفوا فى الوصل أنها بالتنوين . السبعة لابن مجاهد ص ٤٧٨ ، وينظر : البحر المحيط ٣٦٨/٥ .

(٣) من الآية ١١ من سورة الرعد .

(٤) من الآية ٩٦ من سورة النحل .

(٥) شرح الأشمونى ٣٥٧/٤ .

(٦) شرح الشافية للرضى ٢٢/١ ، ٢٤ .

رابع : عشر : الضرورة :

مما ردته الضرورة إلى أصله فى البنية ما كان من رجوع حركة إلى أصلها أو حرف إلى أصله ، ومن ذلك قول الشاعر [١]:

فلو أنا على حجر ذبحنا * جرى الدميان بالخبر اليقين

ففى البيت رد حركة الميم من قوله : (الدميان) إلى أصلها ، وأصل (دم) دمو [٢]، وقد صرح المبرد [٣] بأن عود الحركة إلى أصلها إنما كان لأجل الضرورة .

ولا يمكن القول بأن اللام قد عادت بفضل الضرورة ؛ لأن التثنية برد اللام (دموان) و(دميان) لغة كثير من العرب .

وكذلك قول الشاعر [٤]:

يديان بيضاوان عند محكم * قد تمنعانك أن تضام وتضهدا

وأرى أن الحمل على الضرورة ليست الوجه ؛ إذ بإمكان الشاعرين أن يسكنا الميم والدال دون أن ينكسر الوزن ، غاية ما هنالك أن تفعيلة الوافر فى البيت الأول تكون معصوبة ، والعصب حسن فيه ؛ بدليل دخوله فى أول تفعيلة من البيت : (فلو أنا) .

وأما البيت الثانى فيدخل فى تفعيلته الأولى (يديانبيـ) الإضمار ، وهو فيه حسن ، وقد دخل التفعيلة الأولى من الشطر الثانى .

والحمل على الضرورة برد الحرف المحذوف فى البيتين قد يكون حملا على أن التثنية فيهما قد تأتى على لغة بعض العرب : دمان ويدان .

---

(١) سبق الاستشهاد به فى ص ١٩ من هذا البحث .
(٢) لعلماء العربية مذاهب فى حركة العين ، وقد أخترت ما ذهب إليه المبرد والزجاج ، ويمكن الرجوع إلى الكتاب ٥٩٧/٣ ، والمقتضب ١٥٣/٣ .
(٣) المقتضب ١٥٣/٣ .
(٤) سبق الاستشهاد به فى ص من هذا البحث .

ولعل المناسب أن يستشهد لما ترده الضرورة بقول الشاعر :

إن مع اليوم أخاه غدوا [1]

وقول الآخر [2]:

وما الناس إلا كالديار وأهلها * بها يوم حلوها وغدوا بلاقع

سواء أكان الاستشهاد به لرد الحرف (الواو) أم لرد سكون الدال؛ لأن الرد إنما حصل بالضرورة فقط لا بعلة أخرى .

وباب الضرورة فى الرد إلى الأصل باب واسع يستحق أن يفرد ببحث مستقل ، آثرت أن أمثل له ، أما الاستقصاء فقد يطول المكوث معه .

القسم الثانى

ما يرد إلى الأصل فى الأحكام

أولا : لزوم الحرف :

باب لزوم الحرف يتعلق بأنواع مخصوصة من أنواع الاسم ، وهى : الأسماء الستة ، والمثنى ، والمجموع على حد المثنى ، فإن لزومها حرفا من الحروف يردها إلى أصلها وهو إعرابها بالحركات المقدرة ، والحركات أصل والحروف فرع ، ردت عنه إلى أصلها بسبب لزوم الحرف ، والحروف هى :

---

(١) بيت من مشطور الرجز لم يعرف قائله ، وقبله :

لا تقلواها وادلواها دلوا

تهذيب الألفاظ ص ٢٩١ ، الفاضل للمبرد ص ١٩ ، المقتضب ٢٣٨/٢ ، ١٥٣/٣ ، غريب الحديث للخطابى ٢٤٤/٢ ، المنصف لابن جنى ٦٤/١ ، ١٤٩/٢ ، الصاهل والشاجح ٣٩٤ ، شرح الملوكى ص ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، وقد عزاه البيهقى فى المحاسن والمساوئ ٤٠١ ، إلى رؤبة بن العجاج .

(٢) بيت من الطويل ، قائله لبيد بن ربيعة . والبلاقع : الخالية المتغيرة ، واحدها : بلقع . الكتاب ٣٥٨/٣ ، المنصف ٦٤/١ ، ١٤٩/٢ ، التبصرة والتذكرة ٥٩٨ ، ٧٨٤ ، حاشية البغدادى على شرح بانت سعاد ٧٤٧/١ ، ديوان لبيد ١٦٩ .

أ- الألف :

وإعادة اللزوم هنا بناء على مذهب مشهور ، وإن لم يكن الأشهر .

فمن العرب من يقصر الأسماء الستة فتلزم حينئذ الألف ويكون الإعراب بالحركات المقدرة على هذه الألف رفعا ونصبا وجرا بعد أن كانت ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء ، وذلك فى لغة الإتمام ، وهذا مذهب طائفة من النحاة ، وليس هو الأشهر ولكنه الأسهل بين المذاهب والأبعد عن التكلف .

أما مذهب الجمهور فهو إعرابها بالحركات المقدرة ، والذى وصف الأول بالسهولة ابن مالك وهو من وصف الثانى بالأصح [1].

ومن شواهد ذلك :

إن أباها وأبا أباها [2].

حيث ألزم الشاعر الأسماء الستة الألف ، ويكون الإعراب بالحركات المقدرة عليها ، ويظهر ذلك جليا فى (أباها) من قوله : (وأبا أباها) إذ لو أعربها بالحروف لقال : وأبا أبيها ؛ لأنها مجرورة بالإضافة .

ومن شواهد ذلك أيضا قولهم فى المثل : "مكره أخاك لا بطل"[3]؛ لأن قوله : (أخاك) نائب فاعل لاسم المفعول (مكره) وكان حقه الرفع ، فألزمه الألف وجعل الرفع بضمة مقدرة على الألف .

---

(١) شرح التسهيل ٤٣/١ ، ٤٩ .

(٢) بيت من مشطور الرجز ، بعده : (قد بلغا فى المجد غايتاها) . والبيتان ينسبان إلى أبى النجم العجلى والى رؤبة بن العجاج . الإنصاف ص ١٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥١/١ ، ١٢٩/٣، المقرب ٤٧/٢ ، خزانة الأدب ٣٣٧/٣ ، التصريح بمضمون التوضيح ٦٥/١ ، همع الهوامع ٣٩/١ .

(٣) مثل عربى ، يضرب لحمل الرجل صاحبه على ما ليس من شأنه ، وهو مثل مشهور ، وهذه الرواية (أخاك) هى رواية النحاة ، وأما كتب الأمثال فقد ورد فيها بـ (أخوك) على الأصل فى إعراب الأسماء الستة ينظر فى المثل من كتب الأمثال : الفاخر ص ٥٠ – ٥١ ، مجمع الأمثال

وتلزم الألف أيضا المثنى على لغة ، فترد إعرابه إلى الأصل وهو الإعراب بالحركات ، ولكنها الحركات المقدرة ، ومن ذلك قول الراجز [1]:

قد بلغا فى المجد غايتاها

إذ لو لم يلزمها الألف لقال : (غايتيها) لأنها مفعول به منصوب ، ولكنه لم يعرب المثنى بالحروف ، وإنما بالحركات التى هى أصل الإعراب ، وإن كانت مقدرة على هذه الألف .

ولزوم المثنى الألف لغة [2] بنى الحارث بن كعب ، وقبائل أخر [3].

وقد نقل [4] عن بعض النحاة إنكارها ، إلا أن السماع يقرها ، ومنه قول الشاعر [5]:

فأطرق إطراق الشجاع ولو رأى * مساغا لناباه الشجاع لصمما

وخرج على هذه اللغة قراءة [6]: ﴿ إن هذان لساحران﴾ [7].

وقول الشاعر [8]:

= ٣١٨/٢ ، المستقصى ٢٩٦/٢ ، ومن كتب النحاة : إعراب القرآن للنحاس ٣٥٦/١ ، تعليق الفرائد ١٤٨/١ ، الهمع ١٢٩/١ .

(١) بيت من الرجز المشطور ، ينسب لأبى النجم العجلى ، ولرؤبة بن العجاج . الإنصاف ص ١٨ ، المقرب ٤٧/٢ ، التصريح بمضمون التوضيح ٦٥/١ .

(٢) منها أيضا : قبائل وبنى العنبر وبطون من ربيعة وبكر بن وائل ، وزبيد ، وخثعم ، وهمدان .

(٣) بعضهم يجعل هذه اللغة فى المجرور حيث تسكن الياء وما قبلها مفتوح . النوادر فى اللغة ص ٢٥٩ .

(٤) نقل ذلك الأشمونى عن المبرد . شرح الأشمونى ٨٤/١ .

(٥) بيت من الطويل ، قائله المتلمس . المؤتلف والمختلف ص ٧١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٦٣/١ ، وانظر : ديوان المتلمس ص ٢ .

(٦) قرأ بها نافع وابن عامر وأبو بكر وحكزة والكسائى وأبو جعفر ويعقوب وخلف . إتحاف فضلاء البشر ص ٣٠٤ ، البحر المحيط ٢٥٥/٦ .

(٧) من الآية ٦٣ من سورة طه .

(٨) بيت من الطويل لهوبر الحارثى . شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٣ ، ١٩/١٠ ، شرح التسهيل ٦٣/١ ، همع الهوامع ٤٠/١ ، اللسان (هبا) .

تزود منا بين أذناه ضربة * دعته إلى هابى التراب عقيم

وقول الراجز [1]:

واشدد بمثنى حقب حقواها

حيث ألزم الشاعران (أذناه) و(حقواها) الألف ، مع أن الأول مجرور والثانى منصوب ، والجر والنصب بالياء على المشهور فى المثنى .

ومن شواهد التزام الألف والإعراب بحركات مقدرة عليها ، ما جاء على لغة من يفتح نون المثنى مع الألف :

أعرف منها الجيد والعينانا

ومنخران أشبهـــا ظبيـــانا [2]

ومن يضمها معها :

يا أبتا أرقـــنى القـــذان

فالنوم لا تألفـه العينـــان [3]

حيث ألزم الشاعران (العينانا) و(منخران) على رواية [4]، و(العينان) الألف ليكون الإعراب بحركات مقدرة عليها ، وأما فتح النون فى الأول وضمها فى الثانى فليس بقياس إنما القياس الكسر .

---

(١) بيت من مشطور الرجز ، ينسب لبعض أهل اليمن ، ولرجل من بنى الحارث ، ولأبى النجم العجلى . النوادر فى اللغة ص ٢٥٩ ، ٤٥٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٣ .

(٢) بيتان من مشطور الرجز ، ينسب لبعض أهل اليمن ، ولرجل من ضبة ، ويروى البيت الثانى بـ (ومنخرين) وعليه يكون الشاهد فى الأول فقط على هذه الرواية ، وظبيان : اسم رجل على حذف مضاف ، والتقدير : أشبها منخرى ظبيان . النوادر فى اللغة ص ١٦٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٣ ، ٦٧/٤ ، ١٤٣ ، خزانة الأدب ٣٣٦/٣ ، العينى بهامش الخزانة ١٨٤/١ ، التصريح ٧٨/١ ، همع الهوامع ٤٩/١ ، ملحقات ديوان رؤبة ص ١٨٧ .

(٣) بيتان من مشطور الرجز ، لم يعرف قائلهما ، والقذان : البراغيث . التصريح ٧٨/١ ، همع الهوامع ٤٩/١ ، الدرر اللوامع ٢٢/١ ، شرح الأشمونى ١٠١/١ .

(٤) لأن هناك رواية بالياء (ومنخرين) .

ومن لزوم الألف ما كان فى المثنى المسمى به ، فإنه إن لزم الألف أعرب بالحركات المقدرة على هذه الألف ، والإعراب بالحركات أصل ، وإن لم يلزمها أعرب كحاله قبل التسمية ، أى : بالحروف أو على لغة من يلزم المثنى الألف ويعربه بالحركات المقدرة .

ب ـ الواو :

المجموع على حد المثنى إذا سمى به ففيه خمسة أوجه من الإعراب : أحدها : إعرابه كحاله قبل التسمية بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا ، إلا إذا ألزم الواو فيكون إعرابه بالحركات على النون منونة مجرى (عربون) أو غير منونة مجرى (هارون) ، وأن تلزمه الواو وفتح النون والإعراب بالحركات المقدرة على الواو ، وهو أدنى الأوجه فصاحة [1].

ومن لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون غير منونة قول الشاعر [2]:

طال ليلى وبت كالمجنون * واعترتنى الهموم بالماطرون

على لغة لزوم الواو وفتح النون والإعراب بالحركات المقدرة على الواو قول الشاعر [3]:

ولها بالماطرون إذا * أكل النمل الذى جمعا

---

(١) الأوجه الخمسة تذكرها أكثر كتب النحو .

(٢) بيت من الخفيف ، لأبى دهبل الجمحى فى ديوانه ص ٦٨ ، معجم ما استعجم ص ٤٠٩ ، العينى ١٤١/١ ، وخزانة الأدب ٣٢٨٠ ، والخصائص ٣٢١٦ ، والتصريح ٧٦ ، وقد نسب فيه لابن برى قوله فى حواشى الصحاح : إنه لأبى ذهل الخزاعى ، وينسب لعبد الرحمن بن حسان ، وهو فى ديوانه ص ٥٩ .

(٣) البيت من المديد ، وهم فى تسمية بحره كثير من الباحثين تبعا لعبد السلام هارون فى معجم الشواهد ، فمما لا شك فيه أن البيت من المديد وليس من المنسرح ، وهو منسوب لأبى دهبل الجمحى وهو فى ديوانه ص ٨٥ ، وليزيد بن معاوية فى ديوانه ص ٢٢ ، برواية (بالماطرين) ولا شاهد فيه حينئذ ، والمخصص ١٠٤/١٧ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٩٧ ، وخزانة الأدب ٢٧٩/٣ .

وقد قال أبو على الفارسى : إن (الماطرون) [1] اعجمى وليست الواو فيه إعرابا كالتى فى سنين [2].

ج ـ الياء :

المجموع على حد المثنى إذا سمى به فمن الأوجه الجائزة فى إعرابه لزوم الياء والإعراب بالحركات الثلاث على النون منونة ، على لغة بنى عامر ، وغير منونة على لغة تميم ، حكاها عنهم الفراء [3] ، وعليها قول الشاعر [4]:

وكان لنا أبو حسن على * أبا برا ونحن له بنين

فقد رفع (بنين) بالضمة الظاهرة على النون .

ودليل هذا الوجه من الإعراب عدم سقوط النون للإضافة فى قول الشاعر [5]:

دعانى من نجد فإن سنينه * لعبن بنا شيباً وشيبننا مردا

فقد أجرى (سنين) و(بنين) مجرى غسلين على الوجه الذى بينته .

وقد نقل البغدادى فى الخزانة [6] تخطئة أبى العباس المبرد للبيت الأول .

---

(١) الماطرون : موضع بالشام قرب دمشق . معجم البلدان لياقوت ٣٩٥/٤ .

(٢) كتاب الشعر لأبى على ١٦٠/٢ ، التخمير ٣٣٤/٢ .

(٣) معانى القرآن ٩٢/٢ .

(٤) بيت من الوافر ، قائله سعيد بن قيس الهمدانى فى حضرة على بن أبى طالب رضى الله عنه . خزانة الأدب ٤١٨/٣، العينى ١٥٦/١ ، التصريح ٧٧/١ ، وقد نسبه لأحد أولاد على بن أبى طالب ، ويروى البيت بـ : (وأن لنا) مكان (وكان لنا) .

(٥) بيت من الطويل ، قائله : الصمة بن عبدالله القشيرى . أمالى ابن الشجرى ٢٦١/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ١١/٥ ، العينى ١٦٩/١ ، التصريح ٧٧/١ ، اللسان (سته) .

(٦) ٤/٣ ، فقد ذكر أن أبا العباس المبرد قال هذا فى كتابه (الروضة) .

كما نقل تخطئته لأبى نواس [1] فى قوله [2]:

شمول تخطاها المنون فقد أتت * سنين لها فى دنها وسنين

وتلحينه له فى قوله بعده [3]:

تراث أناس عن أناس تخرموا * تخيرها بعد البنين بنون

وسبب تلحينه له فى الثانى أنه جمع فى الكلمة إعرابين : بالحركة فى (البنين) وبالحرف فى (بنون) وهو غير مسموع فى كلام العرب [4].

ثانيا : نقص الحرف :

من اللغات الواردة فى الأسماء الستة لغة النقص ، وهى ضعيفة فى غير (الهن) [5]، وهى فيه أفصح ، يقول ابن مالك فى الألفية :

أب أخ حم كذاك وهن * والنقص فى هذا الأخير أحسن

ومن لغة النقص فى الأسماء الستة قول الشاعر :

بأبه اقتدى عدى فى الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم [6]

فقد أعرب (أب) فى الشطر الأول بالحركات ، فجره بالكسرة ، وفى الشطر الثانى نصب بالفتحة ، والإعراب بالحركات هو الأصل فى اللسان العربى ، والإعراب بالحروف فرع عنه .

---

(١) أبو نواس (١٤٦هـ ١٩٨هـ) الحسن بن هانئ بن عبدالأول بن صباح ، الحكمى بالولاء ، سمى بأبى نواس لذوابتين كانتا له تنوسان على عاتقه ، قرا القرآن على يعقوب الحضرمى ، وأخذ اللغة عن أبى زيد الأنصارى ، وهو فى الطبقة الأولى من الشعراء المولدين . الشعر والشعراء ٧٩٦/٢ ـ ٨٢٦ ، تاريخ بغداد ٤٣٦/٧ ـ ٤٤٩ ، وفيات الأعيان ٩٥/٢ ـ ١٠٤ .

(٢) ديوان أبى نواس ص ٥١١ ، ورواية البيت الأول فى الديوان : سنون وسنون بالواو .

(٣) الموطن السابق نفسه .

(٤) هذا التعليل نقله البغدادى فى خزانة الأدب ٤١٨/٣ .

(٥) الهن : كلمة يكنى بها عن أسماء الأجناس ، وقيل : عن الفرج خاصة .

(٦) بيت من الرجز ، لرؤبة بن العجاج فى ملحقات ديوانه ص ١٨٢ ، وقد استشهد به العينى ١٢٩/١، والأزهرى فى التصريح ٦٤/١ ، والسيوطى فى الهمع ٣٩/١ ، والأشمونى فى شرحه على الألفية ٧١/١ .

وفى الحديث : " من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا " [1].

أما لغة النقص فى : (أب ، وأخ ، وحم) فهى ضعيفة ، والقصر أشهر منها ؛ لقول ابن مالك :

وفى أب وتالييه يندر * وقصرها من نقصهن أشهر

فالنقص فيها نادر والقصر أشهر منه ، وقد تحدثت عن القصر فى مبحث لزوم الحرف .

ومن ورود لغة النقص فى (الهن) قول الشاعر [2]:

رحت وفى رجليك ما فيهما * وقد بدا هنك من المئزر

فهو يريد : هنك بالضمة ، ولكنه سكن النون كما تسكن الضاد من عضد ، قال ذلك ابن مالك [3].

ثالثا : الضمائر :

مما ترد الضمائر إلى الأصل فى الأحكام :

ضمير المؤنث المجازى :

إذا أسند الفعل إلى ظاهر مجازى التأنيث جاز إلحاق علامة التأنيث به وعدم إلحاقها ، فيقال : طلعت الشمس وطلع الشمس .

أما إذا أسند الفعل إلى ضمير المؤنث المجازى فيجب إلحاق التاء؛ لأنه الأصل فيقال : الشمس طلعت ، لا غير [4].

---

(١) الحديث فى مسند الإمام أحمد ١٣٦/٥ ، ولفظة فيه : " كنا نؤمر إذا الرجل تعزى بعزاء الجاهلية ، فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا " .

(٢) بيت من بحر السريع للأقيشر بن عبدالله الأسدى ، وينسب للفرزدق وليس فى ديوانه . الكتاب ٢٠٣/٤ ، الخصائص ٧٤/١ ، ٩٥/٣ ، المحتسب ١١٠/١ ، ١١١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/١ ، خزانة الأدب ٢٧٩/٢ ، العينى ٥١٦/٤ ، همع الهوامع ٥٤/١ .

(٣) شرح التسهيل ٤٤/١ .

(٤) الأشباه والنظائر ٢٢١/١ .

الضمير الذى يسند إليه الفعل الماضى :

إذا اتصل الفعل الماضى ببعض الضمائر بنى على السكون بعد أن كان مبنيا على الفتح ، فيقال : ضربت وضربت وضربنا وضربتما وضربتن ، وهكذا مع ضمائر المتكلم والمخاطب دون الغائب ؛ لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ، والأصل فى البناء أن يكون على السكون ، هذا تعليل [١] ابن الدهان [٢]، وقد نقله السيوطى فى الأشباه والنظائر .

بناء المضارع مع ضمير المؤنث على السكون :

من أدلة رد الضمائر الأشياء إلى أصولها ما قاله [٣] ابن فلاح اليمنى [٤] من أن بناء المضارع مع ضمير المؤنث على السكون تنبيه على أن أصل بناء الأفعال على السكون ؛ لأن الضمير يرد الشئ إلى أصله ، وذلك فى مثل : تضربن ويضربن .

بناء (أى) لإضافتها إلى مضمر :

من أدلة رد الضمائر الأشياء إلى أصولها فى الأحكام ما نقله الأبذى [٥] فى شرح الجزولية ، وهو : " بنيت (أى) فى نحو قوله تعالى : ﴿ أيهم أشد ﴾ [٦] عند سيبويه ؛ لخروجها عن نظائرها ، وكان من حقها أن تعرب لتمكنها بالإضافة ولاسيما وهى مضافة إلى مضمر ،

---

(١) جعله ابن أياز أقوى من التعليل باجتماع أربع حركات . ينظر : الأشباه والنظائر ٢٢١/١ .

(٢) ابن الدهان (٤٩٤هـ ٥٦٩هـ) سعيد بن المبارك بن على بن عبدالله ، نحوى بغدادى من طبقة الجواليقى وابن الشجرى وابن الخشاب . معجم الأدباء ٢١٩/١١ ، إنباه الرواة ٤٧/٢ .

(٣) نقله السيوطى فى الأشباه والنظائر وارتضاه ٢٢٢/١ .

(٤) تقى الدين منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر اليمنى ، كنيته أبو الخير ، من كتبه : المغنى ، والكافى ، وشر الكافية ، توفى سنة ٦٨٠هـ . مصادر الفكر العربى فى اليمن ص ١٥٧ ، روضات الجنات فى أحوال العلماء والسادات ١٤١/٥ .

(٥) أحمد بن محمد بن محمد البجانى ، شهاب الدين ، نحوى من أهل الأندلس ، من مؤلفاته : الحدود النحوية ، وشرح الجزولية ، توفى سنة ٨٦٠هـ . الضوء اللامع ١٨٠/٢ ، وفيه (الأبدى) بالدال ؛ لأن أبذه تنطق بها أيضا .

(٦) من الآية ٦٩ من سورة مريم .

والمضمرات ترد الأشياء إلى أصولها " [1]، ومراده بأخواتها : الموصولات ، وهى (الذى) و(من) و(ما) ، ولم أجد سيبويه صرح بأن حقها الإعراب ؛ لأنها أضيفت إلى مضمر ، بل إنه استجاده فقط ، وإن كان الإعراب عنده أحق للمفارقة المذكورة .

قال سيبويه عن قراءة النصب (أيهم) : " وهى لغة جيدة نصبوها كما جروها فى : امرر على أيهم أفضل " [2].

ومن أدلة رد الضمائر الأشياء إلى أصولها : جواز الإضافة والنصب فى : (هذا ضارب زيدا الآن أو غدا) والاقتصار على الإضافة فى حال إيلائه الضمير ، نحو : هذا ضاربك ، وهذا ضاربه ، وهو مذهب سيبويه [3] كما ذكره أبو على الشلوبين فى شرحه [4] على الجزولية .

رابعا :أل :

ويظهر ردها الأشياء إلى أصولها فى الأحكام فى بابين :

أولهما : (**أمس**) :

فإن أمس ظرف مبنى على لغة أهل الحجاز مطلقا ، أو معرب إعراب ما لا ينصرف وهى لغة بعض تميم أو مبني حالتى النصب والجر ، معرب حالة الرفع، وهو رأى جمهور بنى تميم [5].

ولكن (أمس) المبنية تعود إلى الأصل فى الأسماء وهو الإعراب إذا دخلت عليها (أل) ومن ذلك قول الشاعر [1]:

---

(١) شرح الجزولية للأبذى ٢٣٣/١ ، ٤٨٠ .
(٢) الكتاب ٣٩٩/٢ ، وينظر : ص ٤٠٠ .
(٣) يفهم مذهب سيبويه من الحكم بالجر فى الصفة المشبهة المضافة إلى الضمير وهى مشبهة باسم الفاعل . الكتاب ٢٠٣/١ ، ٢٠٤ .
(٤) الشرح الكبير ٨٤٣/٢ ، ٨٤٤ .
(٥) أكثر كتب النحو تذكر هذه اللغات فى (أمس) . شرح شذور الذهب ١٢٦ – ١٣١ .

وإنى وقفت اليوم والأمس قبله * ببابك حتى كادت الشمس تغرب

فعلى رواية البيت بنصب (الأمس) تكون الفتحة فتحة إعراب ، وتكون (أل) هى التى ردت الكلمة من البناء إلى الإعراب الذى هو أصل فى الأسماء .

ثانيهما : الممنوع من الصرف :

الصرف هو الأصل فى الكلمات الممنوعة منه ؛ لأنه لا يحتاج إلى علة ، أما المنع فلا يكون إلا بقيد هو إحدى العلل التى تمنع الصرف وحدها ، أو اجتماع علتين فيما لا يمنع الصرف من العلل إلا بضميمة ، والمطلق أصل والمقيد فرع عنه .

فإذا دخلت أل على الممنوع من الصرف [٢] أصبح الصرف من حقه فيجر بالكسرة ، ولا فرق بين أن تكون (أل) للتعريف كقوله تعالى : ﴿ وأنتم عاكفون فى المساجد ﴾ [٣]، وموصولة كقوله تعالى : ﴿ مثل الفريقين كالأعمى والأصم ﴾ [٤]، وقول الشاعر [٥]:

وما أنت باليقظان ناظره إذا * نسيت بمن تهواه ذكر العواقب

أو زائدة كقول الشاعر [٦]:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا * شديداً بأعباء الخلافة كاهله

---

(١) بيت من الطويل ، لنصيب بن رباح ، ويروى البيت بكسر (الأمس) ولا شاهد فيه على هذه الرواية على ما نحن فيه ؛ لأن الكسرة بناء . الخصائص ٥٧/٣ ، المحتسب ١٩٠/٢ ، الإنصافص ٣٢٠ ، همع الهوامع ٢٠٩/١ ، ديوان الشاعر ص ٦٢ .

(٢) المقتضب ٣١٣/٣ ، الإيضاح العضدى٨٥ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٨٠/١ .

(٣) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٤) من الآية ٢٤ من سورة هود .

(٥) بيت من الطويل ، لم يعرف قائله , شرح التسهيل لابن مالك ٤١/١ ، العينى ٢١٥/١ ، شرح الأشمونى ١٠٦/١ . لابن قيادة . الإنصاف ص ٣١٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/١، خزانة الأدب ٣٢٧/١ ، ٢٥٢/٣ ، أمالى ابن الشجرى ٢٣٦/١ ، ٥٨٠/٢ ، ١٢٢/٣ .

(٦) بيت من الطويل ، لابن قيادة . الإنصاف ص ٣١٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/١، خزانة الأدب ٣٢٧/١ ، ٢٥٢/٣ ، أمالى ابن الشجرى ٢٣٦/١ ، ٥٨٠/٢ ، ١٢٢/٣ . بيت من الكامل ، لم يعرف قائله . مجالس ثعلب ص ٦٢٤ ، المقتضب ٤٨/٤ ، الخصائص ٥٨/٣ ، المنصف ١٣٤/٣ ، المحتسب ٧١/٢ ، العينى ٤٩٨/١ ، التصريح ١٥١/١ .

فإن كلمات : (المساجد) و(الأعمى) و(الأصم) و(اليقظان) و(اليزيد) صرفت بدخول (أل) وإن اختلفت علل المنع من الصرف .
ومن ذلك قول الشاعر [1]:

ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلا * ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

فقد أدخلت (أل) على (الأوبر) فصرفتها ، وجرت على الأصل فى الأسماء ، وقد كانت ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن (أفعل) .

خامسا : التنكير :

من المعارف العلم ، والعلمية تمنع الصرف مع علل سبع أخرى هى : التركيب ، والألف والنون الزائدتان ، والتأنيث بغير الألف ، والعجمة ، ووزن الفعل ، وألف الإلحاق ، والعدل .

فإذا نكرت هذه تزول العلمية وتبقى علة واحدة لا تكفى لمنع الصرف ، تقول : رب معديكرب لقيته ، و : رب عمران لقيته ، و : رب زينب لقيتها ، و : رب ابراهيم لقيته ، و : رب احمد لقيته ، و : رب أرطى [2] لقيته ، و : رب عمر لقيته ، فتجرها بالكسرة وتنونها ، إلا (أرطى) فجرها بالكسرة مقدرة ، ويكفى للدلالة على الصرف تنوينها .

قد يكون الاسم ممنوعا من الصرف وفيه ثلاث علل ، مثل : قطام، فإن فيها : العلمية ، والتأنيث ، والعدل ، فإذا زالت العلمية بالتنكير زالت معها علة العدل ؛ لأنه إنما كان معدولا فى حال التعريف وبقى فيها علة واحدة هى التأنيث وهى لا تكفى لمنعها من الصرف .

كما قد تزول بزوال العلمية العلتان – فيما منع لعلتين – فيبقى الاسم بدون علة ، وذلك نحو : (عمر) فإنه معدول عن (عامر) حال التعريف ، فإذا زال التعريف (العلمية) زال العدل .

يقول ابن مالك فى الألفية ، مبينا ما يصرف إذا نكر :

---

(١) بيت من الكامل ، لم يعرف قائله . مجالس ثعلب ص ٦٢٤ ، المقتضب ٤٨/٤ ، الخصائص ٥٨/٣ ، المنصف ١٣٤/٣ ، المحتسب ٧١/٢ ، العينى ٤٩٨/١ ، التصريح ١٥١/١ .
(٢) أرطى هنا مسمى بها ، وهى ملحقة بجعفر .

..... وأصرفن ما نكرا * من كل ما التعريف فيه أثرا

فالتنكير يرد إلى الأصل وهو الصرف بعد أن كانت الكلمة ممنوعة منه ، وذلك فيما كانت العلمية أحد سببى منعه من الصرف أو أحد أسبابه [١].

سادسا : الإضافة :

ويتجلى رد الإضافة الشئ إلى أصله فى أبواب : إضافة مبنى فيعرب ، وإضافة ممنوع من الصرف فيصرف، وإضافة معرب بالحروف فيعرب بالحركات .

* أما إضافة المبنى فيعرب :

فإن أيا إذا أضيفت أعربت مع وجود شبه الحرف ؛ لأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها ، والإعراب أصل فى الأسماء .

قال سيبويه : " وسألت الخليل عن قولهم : اضرب أيهم أفضل ، فقال : القياس النصب " [٢].

وقال عن قراءة الكوفيين [٣]: ﴿ أيهم أشد ﴾[٤]، بنصب (أى) الموصولة فقال "هى لغة جيدة نصبوها كما جروها حين قالوا : امرر على أيهم أفضل " [٥].

أما سيبويه فيرى بناء الموصولة وإن أضيفت ، بدليل تشبيهه [٦] لها بالذى وهى مبنية ، وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين [٧].

---

(١) ينظر فى هذا المبحث : شرح المفصل لابن يعيش ٦٩/١ ، ٧٠ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢٢٧/٢ ، شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٤٨٠/٣ ، حاشية الصبان ٢٧٠/٣ .

(٢) الكتاب ٣٩٨/٢ .

(٣) هم : عاصم وحمزة والكسائى .

(٤) سبقت ص ٤٣ .

(٥) الكتاب ٣٩٩/٢ .

(٦) الكتاب ٣٩٨/٢ ، ٣٩٩ .

(٧) مغنى اللبيب ٧٧ .

والإضافة إلى المظهر كالمضمر فى الرد ، تقول : سلم على أى الرجلين أفضل .

وإعراب (أى) الموصولة وبناؤها مسألة خلافية [١] بين البصريين والكوفيين ، إلا إذا ذكر العائد بعدها ، فقد أجمع الطرفان على إعرابها ، نحو : لأضربن أيهم هو أفضل .

وإذا حذف العائد فالكوفيون يرون أنها معربة ، ويحتجون بقراءة النصب ﴿ أيهم أشد ﴾ ويرون أن الضمة فى القراءة المشهورة ضمة إعراب وليست بناء [٢].

ومن أدلتهم قول أبى عمر الجرمى : " خرجت من الخندق فلم أسمع أحدا يقول : ضربت أيهم أفضل "[٣].

وقد أجيب عن هذا بـ : إذا لم تسمع فقد سمع غيرك .

ومن يرى الضم يثبت ورودها عن العرب وصحتها بقول الشاعر[٤]:

إذا ما لقيت بنى مالك * فسلم على أيهم أفضل

ومن إعرابها مضافة إلى المظهر مع أن شبه الحرف موجود فيها قولهم : مررت بفارس أى فارس ، حيث وقعت نعتا مجرورا للنكرة ، وقولهم : مررت بزيد أى فارس ، حيث وقعت حالا منصوبة من المعرفة[٥].

ومن شواهد ذلك قول الشاعر [٦]:

---

(١) الإنصاف ٧١٠ .
(٢) الإنصاف ٧١١ .
(٣) الإنصاف ٧١٥ ، مغنى اللبيب ٧٧ .
(٤) بيت من المتقارب ، قائله غسان بن وعلة . الإنصاف ٧١٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٧/٣ ، ١٢/٤ ، ٨٨/٧ ، خزانة الأدب ٥٢٢/٢ .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢٢١/١ ، همع الهوامع ٩٢/١ ، ٩٣ .
(٦) بيت من الطويل ، لم يعرف قائله . شرح التسهيل ٢٢٢/١ ، همع الهوامع ٩٢/١ ، الدرر اللوامع ٧٠/١ .

دعوت امرءا أى امرئ فأجابنى * فكنت وإياه ملاذا وموئلا

وقول الشاعر [1]:

إذا حارب الحجاج أى منافق * علاه بسيف كلما مر يقطع

فقد وقعت (أى) فى (أى امرئ) منصوبة نعتا لنكرة مذكورة ، وفى (أى منافق) منصوبة نعتا لنكرة محذوفة ، بتقدير : منافقا أى منافق .

وقد جاءت (أى) فى القرآن الكريم فى جميع معانيها مضافة ما عدا مرة واحدة جاءت فيها مقطوعة عن الإضافة فى قوله تعالى : ﴿ أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾[2] .

وقد جاءت مضافة إلى المفرد المذكر النكرة فى سبع آيات ، والى المفرد المؤنث النكرة فى آيتين ، والى المثنى المعرفة فى آيتين ، والى الجمع المعرف فى ثلاث آيات ، والى ضمير الجمع فى عشر آيات .

ومن المبنى الذى يضاف فيعرب (أمس) تقول : ما كان أطيب أمسنا ، فتعربه مفعولا به لأطيب منصوبا [3] .

* وأما إضافة الممنوع من الصرف فيصرف :

يقول سيبويه : " وأعلم أن كل اسم لا ينصرف فإن الجر يدخله إذا أضفته ، أو أدخلت عليه الألف واللام ، وذلك أنهم أمنوا التنوين وأجروه مجرى الأسماء " [4] .

ويقول المبرد : " وكل ما لا ينصرف إذا أدخلت فيه ألفا ولاما أو أضفته انخفض فى موضع الخفض ؛ لأنها أسماء امتنعت من التنوين

---

(١) بيت من الطويل ، للفرزدق ، شرح التسهيل ٢٢١/١ ، همع الهوامع ٩٣/١ ، ديوان الفرزدق ٣٤٨/١ .

(٢) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٣) شرح شذور الذهب لابن هشام ١٣٠ .

(٤) الكتاب ٢٢١/٣ .

والخفض ؛ لشبهها بالأفعال ، فلما أضيفت وأدخل عليها الألف واللام باينت الأفعال وذهب شبهها بها "[1].

تقول : مررت بأفضل القوم ، فأفضل جر بالكسرة لإضافته ، وقد كان قبلها ممنوعا من الصرف للوصفية ووزن الفعل ، ومن شواهد ذلك قوله تعالى : ﴿ لقد خلقنا الإنسان فى أحسن تقويم ﴾[2] ؛ حيث أضيف الممنوع من الصرف ، والإضافة لا تكون فى الفعل وتكون فى الاسم ، ولهذا صرف .

سابعا : التأويل :

من أوصاف الحال أن تكون مشتقة ، وهذا الوصف غالب لا لازم، ومع أن التأويل فى الجامد يعيده إلى المشتق إلا أنه لا يدخل معنا هنا ؛ لأن كون الحال مشتقة ليست صفة لازمة تجعلها هى الأصل .

أما ما يدخل معنا فهو : أن الحال تكون نكرة ، وهذه الصفة لازمة؛ لئلا تلتبس الحال بالنعت إذا كانت منصوبة وصاحبها معرفة .

ومن الأحوال التى يعيدها التأويل إلى أصلها وهو التنكير ، الأحوال التى جاءت معرفة ، ومن ذلك قولهم : (جاء وحده) فقد جاءت الحال معرفة ، وتأويلها بالنكرة (منفردا) هو الذى أعاد الحال إلى أصلها فى حكم من أحكامها وهو كونها نكرة .

ومن ذلك قولهم : (ادخلوا الأول فالأول) أى : (مترتبين) ، فالتأويل أعاد الحال إلى أصلها فى حكم من أحكامها .

ومن ذلك قولهم : (رجع عوده على بدئه) فيؤول بـ : (عائدا) لتأتى الحال على الأصل وهو التنكير .

ومن ذلك قولهم : (جاءوا الجماء الغفير) على تأويل (جميعا)

---

(١) المقتضب ٣/٣١٣ .

(٢) الآية ٤ من سورة التين .

ومن ذلك قولهم : (أرسلها العراك) قال الشاعر [1]:

فأرسلها العراك ولم يذدها * ولم يشفق على نغص الدخال

وتأويلها بـ : (معتركة) يعيدها إلى أصل الحال وهو التنكير .

ورأى الجمهور : أن هذه ليست معارف ، وإنما جاءت بلفظ المعرفة ، ولذا كانت عبارة ابن هشام فى أوضح المسالك[2] : " فإن وردت بلفظ المعرفة " والتى تختلف عما سبق أن ورد فى قول ابن مالك[3] فى التسهيل : " وقد يجئ معرفا " ، وهذا لا يخرجها عن أن التأويل يردها إلى أصلها .

ثامنا : التصغير :

مما يرده التصغير إلى أصله فى الأحكام :

* (أمس) فإنها إذا صغرت أعربت [4] ، وكانت مبنية على الكسر على رأى الجمهور .

* الأسماء الستة ، فإنها إذا صغرت رجعت إلى أصلها وهو الإعراب بالحركات فيقال : هذا أبيك ، ورأيت أبيك ، ومررت بأبيك ، وهكذا البواقى .

* الممنوع من الصرف ، فإنه إذا صغر ما منع للعلمية ووزن الفعل فإنه يصرف ويجر بالكسرة وينون فتقول فى (أحمد) حميد ، فى حال تصغيرها على الترخيم .

---

(١) بيت من الوافر ، قائلة لبيد . الكتاب ١٣٧٢ ، المقتضب ٢٣٧/٣ ، الإنصاف ٨٢٢ ، العينى ٢١٩/٣ ، التصريح ٣٧٣/١ ، ديوانه ٨٦ .

(٢) ٣٠٠/٢ ، ٣٠١

(٣) شرح التسهيل ٣٢٥/٢ .

(٤) نسبه ابن هشام فى شرح شذور الذهب ١٣٠ إلى المبرد ، وقد تطرق لـ : (أمس) فى المقتضب ١٧٣/٣ ، ولم يقل بتصغيرها ، وله عبارة فى ٢٧٥/٢ ، هى : كل متمكن من الزمان يصغر ، كما نسبه ابن هشام إلى الفارسى وابن مالك ، ورأيه فى شرح التسهيل ٢٢٣/٢ ، ونسبه إلى القاسم بن على الحريرى شرح ملحة الإعراب ٣٣٦ .

وكذلك الممنوع من الصرف للعلمية والعدل ، تقول فى : (عمر) عمير ، فيجر بالكسرة وينون .

وإنما كان التصغير رادا إلى الأصل فى حكم وهو الصرف ؛ لأن أحد السببين المانعين منه قد زال بالتصغير فزال الوزن من (أحمد) والعدل من (عمر) ، وليس ذلك على إطلاقه ، فقد يصرف الاسم مكبرا ويمنع مصغرا ، ولم أجعل التكبير رادا إلى الأصل لأنه هو الأصل .

تاسعا : النسب :

يظهر أثر النسب فى الرد إلى الأصل فى الأحكام فى أبواب :

أولها : الأسماء الستة :

فإن إعراب هذه الأسماء على مذهب من المذاهب المشهورة – وإن لم تكن هى الأصح – بالحروف ، فإذا نسبت إليها أعربت بالحركات التى هى أصل الإعراب ، تقول فى النسب إلى (أب) و(أخ) أبوى ، وأخوى ، فيعربان بالحركات الظاهرة : هذا أبوى ، ورأيت أبويا ، ومررت بأبوى ، وهكذا (أخو) .

وعلة ذلك أن الياء فى النسب هى محل الإعراب ، وقبل النسب كانت بدون الواو والألف ، والياء لا تأتى إلا عند الإضافة إلى الكاف ونحوها ، فلما جاء النسب رد الكلمة إلى أصلها ؛ لأن الإعراب حينئذ سيكون على ياء النسب بالحركات .

ثانيهما : الممنوع من الصرف :

بخاتى [1]: علما لرجل ممنوع من الصرف استصحابا لحاله من الجمعية قبل العلمية ؛ إذ هو على صيغة منتهى الجموع ، فإذا نسب إليه

---

(١) واحده : بختى ، وفى اللسان : (بخت) والبخت والبختية : الإبل الخراسانية ، قيل : أعجمى معرب ، وقيل : عربى .

صرف ؛ لزوال منتهى الجموع بزوال الياء المشددة التى جعلت الكلمة على هذه الصيغة [١].

ثالثها : المثنى :

فإنه إذا نسب إليه على حاله قبل التسمية رد إلى المفرد وأعرب بالحركات ، فيقال فى : (زيدان) مثنى زيد : زيدى ثم يعرب بالضمة رفعا والفتحة نصبا وبالكسرة جرا ، تبعا لذلك [٢].

رابعها : جمع المذكر السالم :

فإنه إذا نسب إليه على حاله قبل التسمية رد إلى مفرده وأعرب بالحركات فيقال فى : (زيدون) جمع زيد : زيدى ، ثم يعرب تبعا لذلك بالحركات الظاهرة على ياء النسبة كالمثنى ، فيرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة [٣].

عاشرا : إرادة التناسب فى النثر :

وذلك فى غير الشعر ، ومما رده التناسب إلى أصله الممنوع من الصرف فيصرف وينون لهذا ، وعليه قراءة [٤] : ﴿ سلاسلا ﴾ [٥] و﴿ قواريرا ﴾ [٦]، وقراءة [٧] : ﴿ ولا يغوثاً ويعوقاً ﴾ [٨]، وذلك أن ما قبلها وما بعدها كلمات مصروفة ، فمن قبلها (ودا وسواعاً)ومن بعدها : (ونسراً) فناسبت ما قبلها وما بعدها .

---

(١) كتاب سيبويه ٢٣١/٣ ، المقتضب ١٣٨/٣ ، التصريح ٣٢٧/٢ .
(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٣٢٩/٢ .
(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٣٢٩/٢ .
(٤) هى قراءة نافع وأبى بكر وهشام والكسائى . الكشف عن وجوه القراءات ٣٥٢/٢ ، البحر المحيط ٣٩٤/٨ .
(٥) من الآية ٤ من سورة الإنسان .
(٦) من الآية ١٥ من سورة الإنسان .
(٧) هى قراءة الأعمش . الكشاف للزمخشرى ٤١٤٣ ، البحر المحيط ٣٤٢/٨ .
(٨) من الآية ٢٣ من سورة نوح .

وكذلك صرفت (سلاسلا) لتناسب (أغلالا) وصرفت (قواريرا) لتناسب أواخر الآيات قبلها وهى : تذليلا ، وزمهريرا ، وصرفت : ﴿ قوايرا﴾ [1] التى فى الآية التالية لتناسب قواريرا التى قبلها .

حادى عشر : الضرورة فى الشعر :

باب الضرورة باب واسع ، ويهمنا هنا منها ما يرد إلى الأصل ، وهى- لا شك – ضرورة حسنة لأنها ترد إلى الأصل ، ومما ترده الضرورة إلى أصله فى الأحكام .

❦ الممنوع من الصرف :

ورده إلى الصرف ضرورة حسنة ، يقول ابن يعيش : " فجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه فى الشعر لإتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التنوين ، وهو من أحسن الضرورات لأنه رد إلى الأصل " [2].

ومن شواهد ما ردته الضرورة إلى أصله وهو الصرف قول الشاعر [3] :

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ * فقالت لك الويلات إنك مرجلى

حيث صرف (عنيزة) فجرها بالكسرة ونونها مع أنها ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث .

وقول الشاعر [4] :

إذا ما غزوا بالجيش حلق فوقهم * عصائب طير تهتدى بعصائب

فجر (عصائب) التى فى قافية البيت بالكسرة لما اضطر إلى صرفها ؛ لأجل حرف الروى المكسور .

---

(١) من الآية ٦ من سورة الإنسان .

(٢) شرح المفصل ٦٧/١ .

(٣) بيت من الطويل ، قائله امرؤ القيس . مغنى اللبيب ٣٤٣ ، العينى ٣٧٤/٤ ، التصريح ٢٢٧/٢ ، شرح الأشمونى ٤٨٥/٣ ، ديوان امرئ القيس ١١ .

(٤) بيت من الطويل ، للنابغة الذبيانى . دلائل الإعجاز للجرجانى ٣١٦ ، الشعر والشعراء ١٦٩/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/١ ، التصريح ٢٢٧/٢ ، ديوانه ٥٧ .

وقول الشاعر [1]:

وأتاها أحيمر كأخى السهـ * ـم بغضب فقال كونى عقيرا

حيث صرف (أحيمر) فنونه ضرورة ، وهو مستحق للمنع من الصرف ؛ للوصفية ووزن الفعل الذى هو به أولى ؛ لأن فى أوله زيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم ، فكان ذلك أصلا فى الفعل .

وقال الشاعر [2]:

تبصر خليلى هل ترى من ظعائن * سوالك نقبا بين حزمى شعبعب

فقد صرف (ظعائن) وهى ممنوعة من الصرف فجرها ونونها . وهذا كله متفق عليه .

واختلف فى نوعين من صرف الممنوع من الصرف للضرورة :

أحدهما : ما فيه أل التأنيث المقصورة ؛ بعلة عدم الفائدة من صرفة ؛ لأنه يزيد بقدر ما ينقص ، وقد رد على المانعين بقول الشاعر [3]:

إنى مقسم ما ملكت فجاعل * جزءاً لآخرتى ودنياً تنفع

فقد نون (دنيا) بعد صرفهاللضرورة.

وثانيهما : (أفعل من) حيث منع الكوفيون صرفه للضرورة ؛ بعلة أن التنوين حذف لأجل (من) فلا يجمع بينهما ، وأما مذهب البصريين فيجيزه ؛ بعلة أن المانع الوزن والوصف ، وليس (من) بدليل صرف : خير منه ، وشر منه ، لزوال الوزن [4].

---

(١) بيت من الخفيف ، لأمية بن أبى الصلت . المقرب لابن عصفور ٢٠٢/٢ ، العينى ٣٧٧/٤ ، شرح الأشمونى ٤٨٦/٣ ، ديوانه ٣٥ .

(٢) بيت من الطويل ، قائله امرؤ القيس . العينى ٣٦٨/٤ ، شرح الأشمونى ٤٨٦/٣ ، ديوانه ٤٣ .

(٣) بيت من الكامل ، قائله المسلم بن رياح . العينى ٣٧٦/٤ ، شرح الأشمونى على الألفية ٤٨٧/٣ .

(٤) شرح الأشمونى على الألفية ٤٨٧/٣ ، ٤٨٨ .

الخاتمة :

حمد لله ، الذى هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

وبعد :

فلقد كانت الرحلة طويلة ، والطريق شاق ، عبر نقاط اشتمل عليها هذا البحث ، قلبنا فيها النظر ، وأعملنا الفكر ، واستحضرنا شوارد القواعد ، واستأنسنا بآراء العلماء على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم ، ونعمنا خلالها بروعة البيان وإحكام الآية فى القرآن ، فكان للرحلة متعتها حيث جنينا من ثمار هذه الدراسة عددا من الثمرات ، متمثلة فى الحقائق التالية :

١- أن الضمائر ، والإضافة ، ونونى التوكيد ، والتأويل ، والمصدر ، والفعل ، والبناء للمجهول ، والتثنيه ، والجمع بأنواعه ، والتصغير ، والنسب ، والوقف ، وندرة الاستعمال ، والضرورة ، هذه كلها مما يرد إلى الأصل فى البنية والتركيب .

٢- أن لزوم الحرف ونقصه ، والضمائر ، وأل ، والتنكير ، والإضافة ، والتأويل ، والتصغير ، والنسب ، وإرادة التناسب ، والضرورة فى الشعر ، هو مما يرد إلى الأصل فى الأحكام .

٣- أن الضمائر ، والإضافة ، والتصغير ، والنسب ، والضرورة ، مما يرد إلى الأصل فى حالتى : (البنية والتركيب) و(الأحكام) .

٤- أن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها فى حالات الإسناد إليها ، أو الإضافة ، أو دخول الحرف عليها ، وذلك فضلا عن الرد فى حالة الأحكام .

٥- أن كثيرا من الأفعال ترد فى المضارع إلى أصلها ، وإن كان الرد قد حصل بالمصدر أيضا فى بعضها ، على ما ورد فى متن البحث من أمثلة على ذلك ، من نحو : دعوة ، فى المصدر الدال على الوحدة ، ونحو : الغزو ، والرمى ، فالأفعال والمصادر تتعاقب فى الرد إلى الأصل .

يضاف إلى ذلك أن ما يتصل بالأشياء التى ردت إلى الأصل وما قام على ردها إنما جاءت مبثوثة فى ثنايا البحث .

والله المستعان . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المصادر والمراجع

١- إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر . تألف : محمد بن حمد الدمياطى ، تحقيق : الشيخ الضباع ، مطبعة عبدالحميد حنفى ، مصر .

٢- الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ، تحقيق : طه عبدالرؤوف سعد، نشر : مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، ط١٣٩٥هـ ١٩٧٥م .

٣- إعراب القرآن ، للنحاس ، تحقيق : الدكتور/ زهير غازى زاهد ، مطبعة العانى ، بغداد ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م .

٤- الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب ، للبطليوسى ، تحقيق : د. مصطفى السقا ، و د. حامد عبدالمجيد ، القاهرة ١٩٨١م .

٥- أمالى ابن الشجرى ، تحقيق : الدكتور / محمود محمد الطناحى ، نشر : مكتبة الخانجى ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .

٦- إنباه الرواة ، للقفطى ، تحقيق : أبى الفضل ، طبعة دار الكتب ١ – ٣ = ١٩٥٥م ، ٤ = ١٩٧٣م .

٧- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبى البركات الأنبارى ، نشر : دار إحياء التراث العربى ، ١٣٨٠هـ ١٩٦١م .

٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، ومعه : عدة السالك ، لمحمد محى الدين عبدالحميد ، نشر : المكتبة العصرية ، بيروت .

٩- الإيضاح العضدى ، لأبى على الفارسى ، تحقيق : الدكتور / حسن شاذلى فرهود ، ط ٢ ، دار العلوم ١٤٠٨ هـ .

١٠- البحر المحيط ، لأبى حيان الأندلسى ، مطبعة السعادة ، مصر ١٣٢٩هـ .

١١- تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادى ، نشر : مكتبة الخانجى ١٣٤٩هـ ١٩٣١م .

١٢- التبصرة والتذكرة ، للصيمرى ، تحقيق : د. فتحى أحمد على الدين، نشر : مركز البحث العلمى ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .

١٣- التخمير شرح المفصل فى صنعة الإعراب ، للخوارزمى ، تحقيق : الدكتور/ عبدالرحمن العثيمين ، نشر : دار الغرب الاسلامى ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٠م .

١٤- التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى ، نشر : دار الفكر ، بيروت .

١٥- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدمامينى ، تحقيق : الدكتور/ عبدالرحمن المفدى ، ط١ ، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م .

١٦- تهذيب الألفاظ ، لابن السكيت . والمهذب : أبو بكر التبريزى ، نشر : لويس شيخو ، بيروت ١٨٩٥م .

١٧- حاشية البغدادى على شرح بانت سعاد لابن هشام ، تحقيق : نظيف محرم خواجه ، نشر : دار صادر ، بيروت ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .

١٨- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، نشر : دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابى الحلبى وشركاه .

١٩- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادى ، نشر : دار صادر، بيروت .

٢٠- الخصائص ، لأبى الفتح عثمان بين جنى ، تحقيق : محمد على النجار ، ط ٢ ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت .

٢١- الدرر اللوامع ، تأليف : أحمد بن الأمين الشنقيطى ، مطبعة كردستان بالجمالية ١٣٢٨هـ .

٢٢- دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجانى ، المطبعة العربية ١٣٦٩هـ .

٢٣- ديوان الأحوص الأنصارى ، تحقيق : الدكتور/ عادل سليمان جمال، نشر : الهيئة المصرية للكتاب ١٣٩٠هـ ١٩٧٠م .

٢٤- ديوان امرئ القيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٣ ، دار المعارف ، مصر ١٩٦٩م .
٢٥- ديوان أمية بن أبى الصلت ، طبعة بيروت ١٣٥٣هـ .
٢٦- ديوان أبى دهبل الجمحى ، تحقيق : عبدالعظيم عبدالمحسن ، طبعة النجف العراق ، ١٩٧٢م .
٢٧- ديوان رؤبة بن العجاج ، تصحيح : وليم بن الورد ، طبعة ليبزج ١٩٠٣م .
٢٨- ديوان عبدالرحمن بن حسان ، جمعة وحققه : الدكتور/ سامى مكى العانى ، بغداد ١٩٧١م .
٢٩- ديوان الفرزدق ، طبعة الصاوى ، القاهرة . ١٣٥٤هـ ١٩٣٦م .
٣٠- ديوان لبيد بن ربيعة ، تحقيق : الدكتور/ إحسان عباس ، طبعة وزارة الإرشاد والأنباء ، الكويت ١٩٦٢م .
٣١- ديوان المتلمس ، تحقيق : حسن كامل الصيرفى ، الشركة المصرية للطباعة ١٩٧٠م .
٣٢- ديوان النابغة الذبيانى ، صنعة ابن السكيت ، تحقيق : الدكتور/ شكرى فيصل ، بيروت ١٩٦٨م .
٣٣- ديوان نصيب بن رباح ، تحقيق : داود سلوم ، مطبعة الارشاد ، بغداد ١٩٦٨م .
٣٤- ديوان أبى نواس ، شرحه وضبطه : الأستاذ على فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م .
٣٥- ديوان يزيد بن معاوية ، جمعة وحققه : د. صلاح الدين المنجد ، نشر : دار الكتاب الجديد ، بيروت ١٩٨٢م .
٣٦- روضات الجنات فى أحوال العلماء والسادات، لميرزا محمد باقر الموسوى، تحقيق : أسد الله اسماعيليان، طبع فى إيران ١٣٩٢هـ .
٣٧- السبعة فى القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق : د. شوقى ضيف ، القاهرة ١٩٨٠م .

٣٨- سر صناعة الإعراب ، لابن جنى ، تحقيق : د. حسن هنداوى ، دمشق ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .
٣٩- سفر السعادة وسفير الإفادة، للسخاوى، تحقيق : محمد أحمد الدالى، دار المعارف للطباعة ، دمشق ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م .
٤٠- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، تحقيق : الدكتور/ عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد ، نشر : المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة .
٤١- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق : الدكتور/ عبدالرحمن السيد ، والدكتور/ محمد بدوى المختون ، مطبعة هجر ، ط ١ ، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م .
٤٢- شرح الجزولية ، للأبذى ، رسالة دكتوراه أعدها : سعد حمدان الغامدى ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤٠٥م .
٤٣- شرح الشافية للرضى ، تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محى الدين عبدالحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م .
٤٤- شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، تحقيق : عبدالغنى الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع ، دمشق ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .
٤٥- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق : الدكتور/ عبدالمنعم هريدى ، مركز البحث العلمى وإحياء التراث الاسلامى ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .
٤٦- شرح المفصل ، لابن يعيش ، نشر : عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة المتنبى ، القاهرة .
٤٧- شرح المقدمة الجزولية (الكبير) لأبى على الشلوبين ، تحقيق : الدكتور/ تركى بن سهو العتيبى ، نشر : مكتبة الرشد ، ط ١ ، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م .
٤٨- شرح ملحة الإعراب، للحريرى، تحقيق : بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ١٩٩٧م .

٤٩- شرح الملوكى فى التصريف ، لابن يعيش ، تحقيق : الدكتور/ فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية ، حلب ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م .

٥٠- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة الدينورى، تحقيق : أحمد محمد شاكر، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧م .

٥١- شعر النابغة الجعدى ، تحقيق : عبدالعزيز رباح ، المكتب الاسلامى، دمشق ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م .

٥٢- الصاهل والشاحج ، لأبى العلاء المعرى ، تحقيق : الدكتورة/ عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطئ) دار المعارف ، مصر ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م .

٥٣- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، للسخاوى ، طبعة مصر ١٣٥٣هـ -١٣٥٥هـ .

٥٤- غريب الحديث ، للخطابى ، تحقيق : عبدالكريم العزباوى ، مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .

٥٥- الفاخر فى الأمثال ، للمفضل بن سلمة ، تحقيق : عبدالعليم الطحاوى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤هـ .

٥٦- الفاضل ، للمبرد ، تحقيق : عبدالعزيز الميمنى الراجكوتى ، دار الكتب المصرية ١٩٥٦م .

٥٧- الكامل ، للمبرد ، تحقيق : وليم رايت ، طبعة : ليبسك ١٨٦٤م .

٥٨- الكتاب ، لأبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه) تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م .

٥٩- كتاب الشعر ، لأبى على الفارسى ، تحقيق : الدكتور/ محمود محمد الطناحى، نشر مكتبة الخانجى ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٦٠- الكشاف ، للزمخشرى ، طبعة دار المعرفة ، بيروت .

٦١- لسان العرب ، لابن منظور ، عناية : يوسف خياط ، ونديم مرعشلى ، نشر : دار لسان العرب ، بيروت .

٦٢- مجمع الأمثال ، للميدانى ، تحقيق : محمد محى الدين عبدالحميد ، مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٤هـ ١٩٥٥م .
٦٣- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات ، لابن جنى ، تحقيق : على النجدى ، وعبدالحليم النجار ، وعبدالفتاح إسماعيل شلبى ، طبعة القاهرة ١٣٨٦هـ .
٦٤- المحصل فى شرح المفصل ، للعلامة الأندلسى القاسم بن أحمد اللورقى ، رسالة دكتوراه ، إعداد : محمد السيد الشرقاوى ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ١٤٠٨هـ .
٦٥- المخصص ، لابن سيدة ، تحقيق : الشنقيطى ، وعبدالغنى محمود ، طبعة بولاق ١٣١٨هـ .
٦٦- المسائل الشيرازيات ، للفارسى ، إعداد : على جابر عصفور ، رسالة دكتوراه بجامعة عين شمس ١٩٧٦ م .
٦٧- المستقصى من أمثال العرب ، للزمخشرى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م .
٦٨- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، طبعة دار صادر ، بيروت .
٦٩- معجم الأدباء ، لياقوت الحموى ، مطبعة رجليوث ، نشر : دار المأمون ، مصر ١٩٣٦م .
٧٠- معجم البلدان ، لياقوت الحموى ، تحقيق : فرديناند وستنفلد ، طبعة ليبزج ١٨٦٦م .
٧١- معجم شواهد العربية ، لعبد السلام هارون ، نشر : مكتبة الخانجى ، مصر ، ط١ ، ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م .
٧٢- معجم شواهد النحو الشعرية ، لـ حنا جميل حداد ، طبعة : دار العلوم ، ط١ ، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .
٧٣- معجم ما استعجم ، للبكرى ، تحقيق : مصطفى السقا وآخرين ، نشر : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٤٥م – ١٩٥١م.

٧٤- المغنى فى النحو والصرف ، مخطوط لابن فلاح ، نسخة مصورة بجامعة الرياض (الملك سعود حاليا) برقم ٤١٩٦ .

٧٥- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصارى ، تحقيق : محمد محى الدين عبدالحميد ، نشر : مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده ، مصر .

٧٦- المقاصد النحوية (العينى) للإمام العينى ، طبع بهامش خزانة الأدب للبغدادى ، المطبعة الأميرية ببولاق ، الطبعة الأولى .

٧٧- المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق : أحمد عبدالستار الجوارى ، وعبدالله الجبورى، مطبعة العانى، بغداد ، ط١، ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م .

٧٨- الممتع فى التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق : الدكتور/ فخر الدين قباوة ، نشر : دار الآفاق الجديد ، بيروت .

٧٩- المنصف ، لابن جنى ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبدالله أمين ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى ، مصر ط١ ، ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م .

٨٠- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، للمقرى ، طبعة مصر ١٣٠٢هـ .

٨١- النوادر فى اللغة ، لأبى زيد الأنصارى ، تحقيق : الدكتور/ محمد عبدالقادر أحمد ، طبعة دار الشروق ، ط١ ، ١٤٠١هـ ١٩٨١م .

٨٢- همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للسيوطى ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .

٨٣- وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، تحقيق : الدكتور/ إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت .

ما تختص به الأعلام فى العربية

د / يحيى فرغل عبدالمحسن

مدرس بكلية البنات جامعة عين شمس

لم تطرد الأعلام فى نسق الأحكام التى تخص الاسم فى اللغة العربية ؛ فشاركته فى كثير منها وفارقته فى بعضها .

فالعلمية تجلب للاسم أحكاما لم تكن له بغيرها ، وتسلبه أحكاما أخرى كانت له بغيرها .

فالاسم يكون نكرة فإذا سمى به صار معرفة ، ويكون عاملا عمل فعله فإذا سمى به اعتبر كالجامد فلا يعمل ، ويكون مما يوصف أو يوصف به فلا يوصف به إذا صار علما وإن وصف وهكذا ..

هذا الاختصاص اللغوى للأعلام هو الذى جعلنى أتهيأ لهذا البحث ، هادفاً تجليته ، ولا أعرف دراسة سابقة اقتصرت على هذا الاختصاص ، ولكن هناك دراسات قيمة تتصل بموضوعى هذا ، منها ما اهتم بدراسة الأعلام فى مكان معين " كالأعلام العربية " للأستاذ الدكتور / إبراهيم السامرائى ١٩٦٤ ، ويركز الكتاب على أعلام العراقيين ، ومنها ما تناول موقف الشعر من الأعلام ، مثل (الضرورة الشعرية فى النحو العربى) للأستاذ الدكتور / محمد حماسة عبداللطيف ١٩٧٩ ، ومنها ما ركز على علم اللغة الاجتماعى .

" كأسماء الأعلام المعاصرة " للأستاذ الدكتور / صبرى إبراهيم السيد ١٩٩٦ ، ومنها ما تناول البنية والدلالة بالدرس فى عينة من الأسماء ، " كأسماء الله الحسنى " للأستاذ الدكتور / أحمد مختار عمر ١٩٩٧ .

وقد استفدت من هذه الدراسات لأساتذتى الأجلاء كما استفدت من كتب التراث اللغوية والنحوية والبلاغية [1] .

أما منهجى فى هذا البحث فيقوم على ما يأتى :

١- جمعت كل الأحكام التى اختصت بها الأعلام .

٢- صنفت هذه الأحكام وفقاً للمعايير اللغوية : الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية .

٣- تعقبت الأحكام التى تتصل باختصاص الأعلام فى أكثر من مصدر فى الفن الواحد ، فلم أكتف بتحصيل الحكم من مصدر واحد .

٤- خرجت آيات القرآن من المصحف الشريف والشعر من مصادره .

٥- قارنت بين آراء العلماء حول المسألة الواحدة كلما وفر شئ من ذلك .

٦- بينت رأيى فى بعض المواضع ، موافقا أو مقترحا كلما تهيأ ذلك .

وبعد ما مهدت للبحث هذا العرض أقف على مسائله فيما يأتى بتوفيق الله تعالى :

أولاً : الاختصاص الصوتى للأعلام .

ثانيا : الاختصاص الصرفى للأعلام .

ثالثا : الاختصاص النحوى للأعلام .

رابعاً : الاختصاص الدلالى للأعلام .

---

(١) هذه الكتب مدونة بثبت المصادر والمراجع فى آخر البحث .

أولا : الاختصاص الصوتى للأعلام

يتضمن هذا المستوى نقاطا عدة ، أجملها فيما يلى :

١- تفخم اللام فى لفظ الجلالة (الله) ، إلا بعد كسرة فترقق ، هذا هو الغالب فيه [١] فيقال : بسم الله بالترقيق ، ونصر الله بالتفخيم .

٢- هناك بعض الأعلام التى سميت بأسماء الأصوات منها : رنين، نغم ، هدير ، هديل .

٣- هناك علم يسمع فيه أكثر من صوت نحو : أسماء أسمه أسمى[٢] .

٤- المبدوء بهمزة الوصل فعلا أو غيره إذا سمى به يجب قطع همزته[٣] ، وهذا يعنى أن نقول " الاثنين " بالهمز علما على يوم الإثنين ، وانتصار بالهمز علما على فتاة [٤] ، وقطع همزة الوصل على هذا النحو مما اختصت به الأعلام ؛ لأن قطعها فى غير ذلك يكون فى الشعر ، فمنه قطعها فى أول الشطر الثانى من البيت لاستحسان الوقف على آخر الشطر الأول كقول حسان بن ثابت :

لتسمعن وشيكاً فى دياركم ** الله أكبر يا ثارات عثمان[٥] .

٤- يكثر فى أعلام العقلاء أن تشتمل على الحركات الطوال ، الواو والألف والياء ، وقد راعيت فى التمثيل لهذه الظاهرة نوعين من الأعلام :

الأول : أعلام متقدمة زمنيا وردت فى كتاب الأغانى ؛ ومنها : أبو قطيفة – عمر ابن ابى ربيعة – المجنون – ابن عائشة – ابن ميادة –

---

(١) التبيان فى إعراب القرآن ص٥ بتصرف .
(٢) أسماء الأعلام المعاصرة ١٧٥ .
(٣) حاشية الصبان ١٤٦/٣ .
(٤) اثنان وانتصار الفهما غير مهموزة فالأولى من الأسماء العشرة التى لا تهمز والثانية مصدر سداسى الفه وصل ، غير أنهما علمين وكذا كل ما سمى به كما مر .
(٥) الجملة فى الشعر العربى ٣٦ ، ٣٧ ، والبيت فى ديوانه ص٩٦ من قصيدته فى رثاء الخليفة عثمان رضى الله عنه .

سعيد الدارمى – هلال المازنى – ذو الأصبع العدوانى – غريض – بشار – يزيد حوراء – عكاشة العمى – الحادرة – الحارث المخزومى – موسى شهوات – أبو العتاهية – فريدة – حسان – الدلال – أبوسعيد – حميد بن ثور – يونس الكاتب[1] .

الثانى : أسماء أعلام حديثة وردت فى قائمة الفرقة الرابعة من قسم اللغة العربية بكلية بنات عين شمس ، ومنها :

ابتسام – تهانى – جميلة – جيهان – حنان – خديجة – خلود ، ويبلغ عدد طالبات هذه الشعبة مائة وست عشرة طالبة ، منهن سبع وتسعون طالبة بأسمائهن صوت مد ، وتسع عشرة طالبة ليس بأسمائهن صوت مد .

وإذا اعتبرنا الأسماء المائة الأكثر شيوعاً (بالنسبة للذكور والإناث) مقياساً ضابطاً لتعضيد هذا الاستنتاج الخاص باحتواء أسماء الأعلام على أصوات المد ، فإنا نجد نسبة ثمانين بالمائة من هذه الأسماء الشائعة للذكور بها صوت مد ، ونفس النسبة تقريبا فى أسماء الإناث المائة الأكثر شيوعاً[2] .

ويبدو أن الناس يضمنون الأعلام أصوات المد هذه ، ليكسبوها قوة فى الإسماع عند ندائها ، فأصوات المد كما هو معروف تتميز بخاصة التصويت طلاقة وزمنا .

٥- اختصت الأعلام أيضا بإمالة نحو الحجاج إذا كان اسما لرجل ، وذلك حملا على ما يكثر فى كلامهم ، هكذا ذكره سيبويه "ت ١٨٠هـ" فى باب ما أميل على غير قياس من الكتاب ، وعلل المبرد هذا النحو من الإمالة بالفصل بين المعرفة والنكرة ، لأن الإمالة لا تجوز فى نحو هذا رجل حجاج ، وكذلك أمالوه علما للفصل بين الاسم

---

(١) انظر تهذيب الأغانى أول جزاين .

(٢) انظر هذه الإحصائية فى كتاب : أسماء الأعلام المعاصرة ٢٠ ، ٢١ .

والنعت ، والمبرد مع تجويزه إمالة " الحجاج " علما لم يمنع النصب فيه[١].

أما الحروف فلا تمال نحو : حتى وإلى وعلى وأما وإلا ، إلا إذا سمى بها[٢] .

٦- كما اختصت بذهاب صوت منها أو أكثر كأن يقال " برهيم " فى إبراهيم ، أو بوتفليقة بحذف همزة " أبو "[٣] ، ومن ذلك أيضا قولهم " بلحارث " فى بنى الحارث [٤].

٧- واختصت بذهاب التنوين منها ، (وليس سبب ذلك الإضافة أو دخول الألف واللام) ؛ وذلك مشروط بمجئ العلم موصوفا بابن المضافة إلى علم ، وهذا يأتى كما يقول سيبويه فى " كل اسم غالب وصف بابن ثم أضيف إلى اسم غالب أو كنية أو أم وذلك قولك : هذا زيد بن عمرو ، وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر فى كلامهم ؛ لأن التنوين وقع بعد حرف ساكن ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان " [٥].

وكذلك منعوا صرف العلم المصروف ، وأكثر ذلك ورودا فى الشعر[٦].

أما التنوين الممنوع من الصرف فذلك من قبيل الضرورة [٧] ، ولا تختص به الأعلام ؛ فمما جاء منه فى الأعلام قول الأحوص :

سلام الله يا مطرٌ عليها **وليس عليك يا مطر السلام[٨]

---

(١) المقتضب ٥١/٣ .
(٢) المفصل ٦٥/٩ .
(٣) أسماء الأعلام المعاصرة ٩٧ .
(٤) الأعلام العربية ٣٨ ، ٣٩ .
(٥) الكتاب ٥٠٤/٣ ، والمقتضب ٣١٢/٢ وما بعدها .
(٦) تفصيل هذه المسألة وطرح شواهدها ص٢٩ من هذا البحث .
(٧) انظر تفصيل هذه المسألة فى كتاب : الضرورة الشعرية ٢٨٩ وما بعدها .
(٨) البيت من شواهد الأشمونى ١٤٤/٣ ، وحشاه العينى بنسبته إلى الأحوص ، وهو أيضا من شواهد المقتضب ٢١٤/٤ ، وأوضح المسالك ٢٠/٤ .

فيجوز للمضطر أن يجعل غير المنصرف كالمنصرف فى الصورة ، ولا يكون التنوين تنوين الصرف ، وإنما يكون تنوين ضرورة[١] .

ومما جاء من ذلك فى غير الأعلام :

تبصر خليلى هل ترى من ظعائن * تحملن بالعلياء من فوق جرثم[٢]

قال الفراء والكسائى : الشعراء تجرى فى أشعارها كل ما لا يجرى ، إلا (أفعل منك) [٣] .

ولما اختصت الأعلام من جهة أخرى بمضارعتها بألفاظها النكرات ؛ (إذ كان تعرفها معنويا لا لفظيا ، لأنه لا لام تعريف فيها ولا إضافة) ، نونت لأجل ذلك كما تنون النكرات [٤].

٨- يختص العلم المنادى غير المؤنث بالتاء[٥] بالترخيم بشرطين :

أن يكون رباعيا فأكثر ، وألا يكون مركبا تركيب إضافة ولا إسناد وذلك كعثمان وجعفر فتقول : يا عثم ويا جعف ، وأما ما ركب تركيب مزج فيرخم بحذف عجزه فتقول فيمن اسمه معدى كرب : يا معدى[٦] .

واختصت الأعلام أيضا بأنها أكثر ما رخمت العرب ، حكى السيوطى " ت ٩١١ هـ " فى الأشباه عن ابن فلاح : " قالوا أكثر ما

---

(١) التصريح ٢٢٧/٢ بتصرف .
(٢) البيت ٧ من معلقة إمرئ القيس .
(٣) السبع الطوال ٢٤٤ .
(٤) تفصيله فى الخصائص ٢٤٣/٣.
(٥) أما المؤنث بالهاء فيرخم أو غير علم ، والترخيم ضعف ولين فى الاسم ونقص له عن تمام الصوت " شرح المفصل ١٩/٢ .
(٦) شرح ابن عقيل ٢٨٨/٣ وما بعدها ، والأشباه ٢٣٠/١ ، ٢٣١ ، والتصريح على التوضيح ١٨٥/٢ .

رخمت العرب : حارث ومالك وعامر "[1] ، وكذا حكى عن الفراء " ت ١٨٧ هـ " فيقولون : يا حار أقبل ، ويا عام أقبل ويا مال أقبل ، وقرأ بعض القراء " ونادوا يا مال ليقض علينا ربك " [2].

وقال إمرؤ القيس " ت : ٨٠ ق . هـ "

أحار ترى برقا أريك وميضه ** كلمع اليدين فى حبى مكلل[3]

وقال لبيد بن ربيعة " ت : ٤٠ هـ " :

يا أسم صبرا على ما كان من حدث ** إن الحوادث ملقى ومنتظر[4]

٩- تحريف العلم :

التحريف ليس خاصا بالعلم ، وإنما يجيء فى الاسم والفعل والحرف ، أما اختصاص العلم فيه فإنه لا يلزم صيغا محددة كما هو حال الفعل والحرف ، هذا ما لاحظته من دراسة هذا الفصل فى الخصائص[5] . كما أن العلم قد يتغير إلى اسم آخر ويراد بالثانى الأول .

فمما تغيرت فيه صيغة العلم قول الحطيئة " ت : ٤٥ هـ " .

فيه الرماح وفيه كل سابغة ** جدلاء محكمة من نسج سلام[6]

أراد سليمان ، ويقولون سير فى سيار وعطاء فى عطية وميسنا فى ميسان[7] . ومما تغير فيه العلم إلى اسم آخر وأريد الأول قول النابغة الذبيانى " ت : ١٨ ق . هـ "

---

(١) الأشباه والنظائر ٢٨٨/٣ .

(٢) السبع الطوال ٩٩ ، والآية ٧٧ من سورة الزخرف ، وهذه قراءة على وابن مسعود ، الجامع للقرطبى ١١٦/١٦ .

(٣) البيت من معلقته .

(٤) ليس فى ديوان (لبيد) وهو من شواهد التصريح ١٨٦/٢ منسوبا إلى أبى زيد الطائى ، واستشهد به الأشمونى أيضا ١٧٨/٣ ، وحشاه العينى بقوله : قاله أبو زيد الطائى فيما زعم اللخمى ، ونسبه النحاس فى شرح الكتاب إلى لبيد العامرى .

(٥) الخصائص ٤٣٨/٢ وما بعدها واعاد منه طرفا فى ١٩١/٣ .

(٦) شطره الثانى فى اللسان " سلم " ، والبيت فى ديوانه ص ٧٥ بزاوية (جدلاء مبهمة من نسج) .

(٧) شواهدها فى الخصائص ٤٣٩/٢ .

وكلّ صَمُوتٍ نَثْلَةٍ تُبعِّيَّةٍ ** ونسجُ سُلَيْمٍ كلَّ قضّاءَ ذائلٍ[1]

قال ابن منظور " ت : ٧١١ هـ " أراد نسج داود فجعله سليمان ثم غير الاسم[2] .

أما الفعل فإنهم يقولون فى تحريفه : ظلت فى ظللت ، ومست فى مسست وأحست فى أحسست ، وظنت فى ظننت[3] .

واما الحرف فتحريفه نحو : لا بن فى لا بل ، وفم فى ثم ، وسو فى سوف .

فيبدو أنهم يتصرفون فى الأعلام أكثر من غيرها ، ومن هنا جاء اختصاصها بعدم لزومها صيغا محددة فى هذا الباب .

" وما زلنا (إلى الآن) نحرف الاسم العلم عن صورته الأصلية ، ويكون ذلك فى مواقف مختلفة ، كالتخفيف من ذكر الاسم كاملا أو التدليل أو التمليح أو غير ذلك ، ولا يتم ذلك إلا إذا كان العلم مرتبطا بصاحبه أوثق ارتباط ، بحيث لا يؤدى ذلك إلى لبث أو غموض ... فالاسم العلم حينما يرد فى شعر لا بد أن يكون معروفا متعينا لدى البيئة التى قيل فيها هذا الشعر ، بحيث تكفى الإشارة إلى بعض حروف الاسم أحيانا أو الصورة المغيرة لهذا الاسم أحياناً أخرى ، ولا سيما إن كان الشعر[4] (كثيراً ما تحرف فيه الكلم عن ابنيته ، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله) "[5].

---

(١) شطره الثانى فى اللسان " سلم " ، والبيت فى ديوان النابغة ١٤٦ .
(٢) اللسان " سلم " .
(٣) تفصيله فى الخصائص ٤٤٠/٢ .
(٤) الضرورة الشعرية ٢٨٣ ، ٢٨٤ .
(٥) نفسه والموضع توظيفا لنص ابن جنى فى الخصائص ١٨٨/٣ .

ثانيا الاختصاص الصرفى للأعلام

للأعلام اختصاص محدود فى باب الإعلال والتصغير والنسب ، جاء ذلك فى تسع مسائل وهى :

١- ذكر ابن جنى " ت : ٣٩٢ هـ " فى المحتسب أن نقل الحركة من الحرف إلى ما قبله مع الإدغام يأتى فى المتصل من العلام التى يكثر استعمالها نحو :

هذه عبشمس ، أما المنفصل فى هذا فلم تنقله العرب كما نقلت المتصل فلا نقول فى نحو قوم موسى هذا قوموسى [١].

٢- ومما اختصت به الأعلام أيضا فى هذا الباب أن تأتى على صيغ فلا تعل إعلال أخواتها ، وذلك نحو : مزيد وموهب بالفتح ومورق ، قال الفارسي " ت : ٣٧٧ هـ " كان حكمه : موهبا ومورقا على باب موعد ، ولكنهم مما يخصون الأسماء الأعلام بالشذوذ عن القياس كثيراً[٢].

قال بن جنى " ومن ذلك قولهم فى العلم حيوه ، وهذه صورة لولا العلمية لم يجز مثلها ، لاجتماع الياء والواو ، وسبق الأولى منهما بالسكون ، وعلة مجئ هذه الأعلام مخالفة للأجناس هو ما هى عليه من كثرة استعمالها " [٣].

٣- تشترك الأعلام مع سائر الأسماء فى كثير من قواعد التصغير ولكن هناك ما يخص الأعلام فى هذا الباب .

ا – فلا تصغر الأسماء المعظمة كأسماء الله تعالى وأنبيائه وملائكته [٤].

---

(١) المحتسب ٩٨/١ .
(٢) المخصص ١٦٦/١٣ ، والخصائص ٣٥/٣ ، ٣٦ .
(٣) الخصائص ٣٦/٣ .
(٤) شذا العرف ١٥٣ .

ب – هناك ما يجرى فى الأعلام مصغرا وترك تكبيره لأنه عندهم مستصغر فاستغنى بتصغيره عن تكبيره ، وذلك قولهم : جميل وكميت[1] .

جـ - وقد يراد تصغير العلم الثنائى الوضع ؛ فإذا صغر ما حذف أحد أصوله وجب رد محذوفه إن كان قد بقى بعد الحذف على حرفين ؛ فالمحذوف الفاء نحو (كل ، وخذ ، وعد ، أعلاماً) ، والمحذوف العين نحو (مذ ، وقل ، وبع ، أعلاماً) ، والمحذوف اللام نحو (يد ، ودم) ، تقول فى تصغيرها : أكيل واخيذ ، ووعيد ، ومنيذ ، وقويل وبييع ، ويديه، ودمى [2] .

وإذا سمى بما وضع ثنائيا على حرفين ، فإن كان ثانيه صحيحاً نحو : هل ، وبل ..... فيجب أن يضعف أو يزاد عليه ياء وهو الأولى ، فيقال فى تصغير (هل) : هليل بالتضعيف ، أو (هلى) بزيادة ياء ، وقيل إن شئت ألحقته بما لامه ياء ، فقلت فى هل (هلى) وإن كان ثانيه معتلا كما فى (لو ، وكى) أعلاما ، وجب التضعيف قبل التصغير فيقال (لو ، كى) بالتشديد فيهما .

فإذا صغرت أعطيت حكم (دو ، وحى) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما ، فتقول فى تصغير (لو) بالتشديد (لوى) ، وفى تصغير (دو) دوى ، وتقول فى تصغير (كى) كيى بثلاث ياءات ، أولها أصلية وثانيها ياء التصغير والثالثة مزيدة للتضعيف[3] .

د – يصغر العلم الذى يسمى به مجموعاً كما يصغر الواحد [4] .

ولا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة لمنافاة التصغير للكثرة ، فمن أراد تصغير جمع رده إلى مفرده وصغره ثم جمعه [5] .

---

(١) المخصص ١٠٦/١٤ .
(٢) التصريح على التوضيح ٣٢٢/٢ بتصرف .
(٣) التصريح على التوضيح ٣٢٢/٢ بتصرف .
(٤) المقتضب ٢٧٨/٢ ، ٢٨٥ .
(٥) شذا العرف ١٦٠ .

فإن سميت بغلمان أو غربان أو قضبان أو رغفان كان تصغيره : غليمان وغريبان وقضيبان ، ولا نقول : غريبين كما تقول فى سرحان سريحين ، لأن سرحانا واحد فى الأصل [١].

ويختص العلم المسمى به مجموعاً – هنا – بعدم الحاجة إلى رده إلى مفرده عند تصغيره ، كما يرد جمع التكثير إذا أريد تصغيره .

هـ - إذا جعل الإسمان اسما واحدا ولحقه التصغير فإنه إنما يصغر الصدر منهما ، ثم يؤتى بالاسم الثانى فيقال فى (حضرموت) : حضيرموت [٢].

و – يرى سيبويه أن الثلاثاء والأربعاء والبارحة وأشباههن لا يحقرن ، وكذلك أسماء الشهور نحو المحرم وصفر إلى آخر الشهور ، وذلك أنها أسماء أعلام تتكرر على هذه الأيام ، فلم تتمكن وهى معارف كتمكن زيد وعمرو وسائر أسماء الأعلام [٣].

ولا تحقر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل أيضا [٤].

واجاز المبرد " ت : ٢٨٦ هـ " فى المقتضب تصغير أيام الأسبوع : كثليثاء ، لأنك إنما صغرت ثلاثا فتسلم الصدر ، ثم تأتى بعده بألف التأنيث وفى الأربعاء : الأريبعاء ، وفى الخميس : الخُميس وفى الجمعة جُمَيْعة[٥] .

وسيبوبه إذ يمنع تصغير أيام الأسبوع وأسماء الشهور يجيز تصغير الشهر والسنة واليوم والساعة والليلة [٦] ، وتفسير ذلك كما ذكره ابن سيده "٤٥٨ هـ " عن أبى سعيد : أن تصغيرها على وجهين : أنك إذا صغرت اليوم فقد يكون التصغير له تقليلا ونقصانا عما هو أطول منه ، لأنه قد يكون يوم طويل ويوم قصير وكذلك الساعة .

---

(١) المقتضب " بتصرف " ٢٧٨/٢ .
(٢) تفصيله فى الأشياء والنظائر ٢٣٠/١ ، ٢٣١ .
(٣) الكتاب ٤٨٠/٣ والمخصص ١١١/١٤ .
(٤) الكتاب ٤٨٠/٣ .
(٥) المقتضب ٢٧٦/٢ .
(٦) الكتاب ٤٧٩/٣ .

والوجه الآخر أنه قد يقل انتفاع المصغر بشئ فى يوم أو ليلة [١].

وكان الكوفيون يرون تصغيرها والمازنى "ت : ٢٤٩ هـ"، وقد حكى عن بعضهم أنه أجاز التصغير فى نحو : اليوم الجمعة، ولم يجزه فى نحو :اليوم الجمعة [٢].

٤- إذا نسب إلى اسمين قد جعلا اسما واحدا ، فإنما يكون النسب إلى الصدر منهما فيقال فى النسب إلى بعلبك وحضرموت بعلى وحضرىّ .

ويجوز أن نشتق منهما اسما يكون فيه من حروف الاسمين ، فيقال فى النسب إلى حضرموت : حضرمى . كما قلت فى عبدشمس : عبشمى [٣].

وتقول (زيدى) فى النسب إلى " زيدان " " وزيدون " ، وأما من أجرى المثنى علما مجرى سلمان فى المنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون فيقول : " زيدانى " [٤].

---

(١) المخصص ١١٠/١٤ .
(٢) تفصيله فى المخصص ١١١/١٤ .
(٣) المقتضب ١٤٣/٣ بتصرف .
(٤) شذا العرف ١٦٥ .

ثالثاً : الاختصاص النحوى للأعلام

أقسام العلم :

ينقسم العلم بحسب الوضع إلى مرتجل ومنقول وعلم بالغلبة ، وباعتبار دلالته إلى اسم وكنية ولقب ، وباعتبار لفظه إلى مفرد ومركب .

وقد جعلت الكلام عن القسم الأول فى المبحث الخاص بالدلالة من هذا البحث . وفيما يأتى بيان الأحكام النحوية فى القسمين : الثانى والثالث ، يتلوهما بيان أحكام العلم من حيث تنكيره وتثنيته وجمعه جمع مذكره سلما وندائه واختصاصه بالحكاية ومنعه من الصرف .

١- أقسام العلم باعتبار دلالته :

ينقسم العلم بهذا الاعتبار إلى اسم كعمرو وكنية كأبى عمرو ولقب كبطة .

فالاسم ما دل على علم شخصى دون قصد المدح أو الذم والكنية ما صدر بأب أو أم أو ابن أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة [١] .

ولا يقتضى هذا ألا يكنى غير العاقل ، فمن الكنى : ابن دأية للغراب وبنت الأرض للحصاة [٢] .

واللقب ما دل على المدح أو الذم .

أم المسائل التى تتعلق بالعلم باعتبار دلالته فنوردها فيما يلى :

أ – حكم الترتيب بين الاسم واللقب :

أوجب النحاة تأخير اللقب عن الاسم [٣] ، وتفسير ذلك كما ذكره الأزهرى " ت : ٩٠٥ هـ " فى التصريح : أن الغالب فى اللقب أن

---

(١) حاشية الصبان ١٢٧/١ .

(٢) التصريح ١٢٠/١ .

(٣) شرح ابن عقيل ١١٩/١ وما بعدها وأوضح المسالك ١٣٣٣/١ وما بعدها ، وحاشية الصبان ١٢٩/١ .

يكون منقولا من اسم غير إنسان كبطة ، فلو قدم لتوهم السامع إن المراد مسماه الأصلى ، وذلك مأمون بتأخره ، ولأن اللقب يشبه النعت فى إشعاره بالمدح والذم ، والنعت لا يقدم على المنعوت فكذلك ما أشبهه : كزيد زين العابدين [١].

وأجاز النحاة تقديم اللقب فى موضعين :

أولهما : إذا كان اللقب أشهر من الاسم – كما نص عليه ابن الأنبارى " ت ٥٧٧ هـ " كما فى قوله تعالى " المسيح عيسى "[٢] ، أو إذا قصدوا إظهار اللقب لغرض المدح أو الذم ، واستشهدوا له بقول أوس بن الصامت :

أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى ** أبوه منذر ماء السماء

فقدم " مزيقيا " على الاسم [٣] مخالفا القياس فى ذلك ، وقيل جرى هذا اللقب على عمرو أنه كان من ملوك اليمن وكان يلبس كل يوم حلتين فإذا أمسى مزقهما كراهية إن يلبسهما غيره[٤] فأراد أوس أن يظهر كرم نسبه فافتخر بذلك .

والآخر : أن يكون اجتماعهما على سبيل إسناد أحدهما للآخر ، ففى هذه الحالة يتأخر المحكوم به ، ويتقدم المحكوم عليه ، فإذا قيل : من زين العابدين ؟ فأجبت : زين العابدين على ، فهنا يتقدم اللقب ، لأنه المعلوم الذى يراد الحكم عليه بأنه على ويتأخر الاسم لأنه محكوم به ..."[٥] .

ب – الإضافة والإتباع فى اجتماع الاسم واللقب :

إذا اجتمع الاسم واللقب ، فإما أن يكونا مفردين وعندئذ أوجب البصريون الإضافة [٦] ،نحو : هذا سعيد كرز وأجاز الكوفيون الإتباع فتقول : هذا سعيد كرز[٧] .

---

(١) التصريح على التوضيح ١٢١/١ .
(٢) حاشية يس على التصريح ١٢٠/١ .
(٣) التصريح على التوضيح ١٢١/١ والبيت من شواهد الأشمونى أيضا ١٢٨/١ ، وحشاه العينى نسبته والموضع ، وانظر شرح ابن عقيل ١٢١/١ .
(٤) نفسه والموضع ، وانظر شرح ابن عقيل ١٢١/١ .
(٥) النحو الوافى ٣١٦/١ .
(٦) انظر المقتضب ١٦/٤ .
(٧) تفصيله فى شرح الأشمونى ١٣٠/١ وما بعدها وشرح ابن عقيل ١٢٢/١ ، ١٢٣ .

وإن لم يكونا مفردين ، بأن كانا مركبين أو مركبا ومفردا وجب الإتباع فتتبع الثانى الأول فى إعرابه ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب نحو : مررت بزيد أنف الناقة بجر أنف ورفعها ونصبها [١].

وذكر الصبان [٢] : أنه لا تناقض بين قول ابن مالك :

" وإن يكونا مفردين فأضف حتما " وقوله : " ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى " ، فالأصل ألا يضاف العلم ولا أن تدخل عليه " أل " لأنه معرفة أصلا ، فلا يقال : زيدكم كما لا يقال أسامة الغابة أشجع من ثعالة ، أما القليل الذى ورد فيه العلم مضافا فلغرض بلاغى .

ومن قال من النحاة قوله اعتمد على تأويل الاسم واللقب المفردين إذا أضيفا ، ذكر ابن يعيش أن العلم إذا أضيف إلى اللقب وابتزوا ما فيه من تعريف العلمية صار للمسمى لا غير والمسمى يضاف إلى الاسم [٣].

ويرى بعض النحاة أن العلم إذا أضيف لا يفقد علميته ، بل تبقى وإنما يكتسب من الإضافة زيادة وإيضاحا على إيضاحه السابق كالذى فى قول العرب هذا جميل بثينة [٤].

ويبين ابن يعيش أيضا أن إضافة العلم إلى اللقب " على هذا النحو " كان " لئلا يخرجوا عن منهاج أسمائهم ، ألا ترى أن أصل أسمائهم إما مفرد كزيد ، وإما مضاف كعبدالله وإمرئ القيس وأبى بكر وأم جعفر وليس فى كلامهم اسمان مفردان لمسمى واحد يستعمل كل واحد منهما مفرداً ، فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردين لا على سبيل الإضافة لخرجوا عن منهاج استعمالهم ولم يكن له نظير ، فأضافوا العلم إلى اللقب ليجروا على عادتهم فى ذلك ويكون له نظير فى كلامهم نحو عبدالله وشبهه "[٥].

---

(١) تفصيله فى شرح الأشمونى ١٣٠/١ وما بعدها وشرح ابن عقيل ١٢٢٢/١ ، ١٢٣ .
(٢) حاشيته على الأشمونى ١٣٠/١ .
(٣) شرح المفصل ٣٣/١ ، ٣٤ .
(٤) تفصيله فى النحو الوافى ٢٩٦/١ .
(٥) شرح المفصل ٣٣/١ ، ٣٤ .

وليس معنى هذا أن المعرفتين لا تتضايفان إلا فى باب العلم ، فقد جوز الفراء إضافة الوصف المحلى بأل إلى المعارف كلها [١] ، واختصت الإضافة اللفظية أيضا بجواز دخول " أل " على المضاف فى خمس مسائل[٢] .

ويترتب على هذا تساؤل : كيف يكون المضاف معرفة ؟ سواء أكانت هذه المعرفة بأل أم كانت علما ؟

بيان ذلك أن مجئ الألف واللام فيما إضافته لفظية كما " قالوا مررت بزيد الحسن الوجه وهند الجائلة الوشاح " يسوغ ذلك من قبل أن الإضافة لا تكسوهما تعريفا من حيث كان النية فيها الانفصال إذ التنوين مراد والمضاف إليه فى نية المرفوع إذ كانت فاعلا فى المعنى ، فلما كانت الإضافة لا تكسوهما تعريفا ولا تخصيصا لم يمتنع دخول الألف واللام ... [٣].

فأما إضافة الاسم إلى اللقب فجائز " من قبل أنه لما اشتهر باللقب حتى صار هو الأعرف وصار الاسم مجهولا كأنه غير المسمى بانفراده اعتقد فيه التنكير وأضيف إلى اللقب للتعريف وجعلوا الاسم مع اللقب بمنزلة ما أضيف ثم سمى به نحو عبدالله " [٤].

ونحن إذاً أمام نمطين من أنماط الإضافة يشكل ركنيهما :

معرف بأل + مضاف إليه .

(علم) + لقب

وجاء الركنان فى النمط الأول متضايفين مع اقتران المضاف بأل ، لأن المعرفة حالئذ لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا .

---

(١) أوضح المسالك ٨٤/٣ .
(٢) تفصيلهما فى أوضح المسالك ٧٩/٣ وما بعدها .
(٣) شرح المفصل ١٢٢/٢ بتصرف يسير .
(٤) شرح المفصل ٩/٣ .

أما النمط الثانى فتعليل النحاة فى تسويغه عكس ما قيل مع النمط الأول ، حيث اعتبروا شهرة اللقب تنكيراً للاسم قبله فجازت الإضافة ، واكتسب الاسم تعريفا جديداً من اللقب المضاف إليه .

وليس فى اختلاف التعليلين إشكال ؛ لأن النمط الأول من الإضافة اللفظية ، التى تعتبر نية الانفصال بين ركنيهما ، والنمط الثانى من الإضافة المعنوية والإضافة فيه بمعنى اللام . ولما أدلى به علماؤنا الأجلاء تعضيد آخر ، ذلك أن (العلم) يجوز فيه التنكير لغرض بلاغى كالمدح أو الذم وإذا نكر العلم جاز إضافته بشرط أن تكون الإضافة لغير أبيه منعا للإلباس[1] .

جـ - اقتران العلم بأل :

لقد ورد ذلك فى تسميتهم : الحسن ، الفضل ، النعمان ، ولا تعتبر " أل " فى مثل هذه الأعلام للتعريف ، كما أنها ليست زائدة ، وإنما للمح الصفة فى أصل الأعلام .

أى " للدلالة على الالتفات إلى ما نقلت عنه من صفة أو ما فى معناها ... كقولك " الحارث " نظراً إلى أنه إنما سمى به للتفاؤل وهو أنه يعيش ويحرث ، وكذا كل ما دل على معنى وهو مما يوصف به فى الجملة كفضل ونحوه وإن لم تنظر إلى هذا ونظرت إلى كونه علما لم تدخل الألف واللام ، بل تقول : فضل وحارث ونعمان فدخول الألف واللام أفاد معنى لا يستفاد بدونهما ، فليستا بزائدتين خلافا لمن زعم ذلك) .

ولا نستطيع على هذا أن نقول إن " أل دخلت على العلم المعين بل دخلت على الصفة التى نقل عنها لتكون فى المعنى أظهر وأمضى[2] .

د ـ اجتماع الكنية وغيرها :

---

(١) النحو الوافى ٢٩٤/١ .
(٢) شرح ابن عقيل ١٨٤/١ ، ١٨٥ .

إذا اجتمع اللقب والكنية فمذهب جمهرة النحاة[1] الخيار بين تقديم الكنية على اللقب أو تقديمه عليها ، فتقول :

أبو عبدالله زين العابدين ، أو زين العابدين أبو عبدالله .

وكذلك الاسم مع الكنية ، فيقال : أبو حفص عمر ، سعد أبو عمرو [2].

٢ - أقسام العلم باعتبار لفظه :

ينقسم العلم اعتبار ذاته إلى مفرد عن التركيب كزيد وهند وسعاد، وإلى مركب وهو ثلاثة أنواع :

أولها : التركيب المزجى :

يرى ابن يعيش أن أصله الواو بين جزأيه ، نحو : حضرموت ومعديكرب ونحوهما من الأعلام المركبة حذفت هذه الواو ومزج الاسمان وصارا اسما واحداً [3].

ثانيها : المركب الإضافى :

وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله ، وهو الغالب فى الأعلام المركبة ، لأن الأكثر فيها الكنى وهى مضافة [4] ،ومن أمثلة هذا التركيب المكون من المضاف والمضاف إليه : عبدالله ، أبو بكر ، أم الخير .

ثالثها : المركب الإسنادى :

وهو مشروط بالإسناد كما يبدو من صفته ؛ ولهذا لا يكون إلا فى جملة اسمية كانت أو فعلية نحو : شاب قرناها وما شاء الله .

---

(١) شرح المفصل ٣٣/١ ومذهب ابن مالك فى هذا أن اللقب يؤخر عن الاسم والكنية وذلك قوله :

واسما أتى وكنية ولقبا ** وأخرن ذا إن سواه صحبا

واشار الأزهرى فى التصريح إلى أن إحدى النسخ فيها :

" وذا اجعل آخر إذا اسما صحبا " ١٢٢/١ .

وعلى هذا الأخير يوافق ابن مالك جمهور النحاة فى هذا الحكم .

(٢) تفصيل هذين الشاهدين فى التصريح ١٢١/١ .

(٣) مختصر من شرح المفصل ١١٢/٤ ، وانظر الأشباه والنظائر ٢٢٨/١ .

(٤) التصريح على التوضيح ١١٩/١ .

أ – حكم العلم المفرد :

لا يختص هذا النوع بإعراب ، فهو يشترك مع الاسم المفرد غير العلم فى الإعراب ، فيخضع لنظام الجملة رفعاً ونصباً وجراً ، فنقول :

محمد ذو خلق ، وما قابلت محمدا ، ووثقت بمحمد .

ويؤخذ فى الاعتبار هنا ستة أمور :

الأول : أن العلم المنقول من الاسم النكرة نحو " حجر " و " أسد " كل واحد من هذين نكرة فى أصله ، فإذا سميت به صار معرفة[1] ، وذلك لأن الأعلام معارف فصار اسم العلم المنقول واحداً من هذه المعارف .

الثانى : أنه إذا سمى بالمبنى أعرب ، وذلك أن كل مفرد مبنى تسمى به شخصا فالواجب فيه الإعراب مع الصرف كما يجئ فى باب الأعلام [2].

فلو سمينا رجلا " أمس " أو " غاق " أعربا منونين بعد أن كانا مبنيين على الكسر .

الثالث : لا يعمل ما يسمى به مما يعمل عمل الفعل ، لأن الأعلام لا تعمل وكذلك " اسم المصدر إن كان علما لم يعمل اتفاقا لتعريفه بالعلمية " [3].

الرابع : الأعلام توصف ولا يوصف بها [4].

الخامس : اختص فلان وفلانة بالكناية عن علم من يعقل ، وهما اسمان ملازمان للنداء [5].

السادس : خاص بتوجيه الأسماء التى تزيد على اثنين ، وقد قدم فيها علماؤنا الجلاء اقتراحات قيمة [6] :

---

(١) الأصول ١٤٩/١ .
(٢) حاشية الشيخ يس ٢٢٦/٢ ، والمثالان فى الموضع نفسه .
(٣) التصريح على التوضيح ٦٣/٢ .
(٤) الأشباه والنظائر ٢٤/٣ .
(٥) التصريح ١٧٩/٢ .
(٦) نشرت هذه الأبحاث فى " كتاب أصول اللغة " من ص ١٦٣ : ١٩٩ .

فرأت لجنة الأصول بمجمع اللغة العربية جواز الوقوف بالسكون عند تتابع الأعلام فى مثل " سافر محمد على حسن " مع حذف " ابن " تيسيرا على القراء والكتاب ، وتخلصا من صعوبة الإعراب [١] .

ومن رأى هذا الرأى استند إلى حكاية وضع هذه الأسماء ، كما استند إلى بعض ما قرئ بالتسكين ، وقد أورد ابن جنى شواهد من القرآن والشعر فى مثل ذلك [٢] ، منها :

قراءة أبى عمرو { فتوبوا إلى بارئكم } [٣]

وحكى أبوزيد : { بلى ورسلنا لديهم يكتبون } [٤] .

ورئى من وجوه أخرى أن يضاف كل اسم إلى ما بعده ، أو أن تعامل هذه الأسماء معاملة المركب المزجى ؛ بأن يكون الإعراب على آخر جزء منها ، واحتج الشيخ محمد على النجار على هذين الوجهين ؛ وسنده فى الرأى القائل بالإضافة تعذرها فى نحو : عبدالحميد الهادى على .

أما سنده فى الاعتراض على الوجه الثانى فيتلخص فى عدم اشتمال المركب المزجى على كل أنواع هذه الأسماء ؛ نحو : عبدالحميد على حسن ، فلم يعهد فى المركب المزجى أن يكون بعض أجزائه مركبا إضافيا ، وكذلك لم يعهد فيه نحو : جاد الله حسن محمد لاشتماله على مركب إسنادى [٥] .

---

(١) كتاب فى أصول اللغة ١٦٣ .

(٢) المحتسب ١٠٩/١ وما بعدها .

(٣) من الآية ٥٤ من سورة البقرة ، وقراءة حفص بكسر الهمزة ، وكان ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائى يكسرون الهمزة فى غير اختلاس ولا تخفيف ، قال أبو عمر قراءتى : (بارئكم) مهموزة غير متقلة ، قال سيبويه : كان أبو عمرو يختلس الحركة من (بارئكم) وما أشبه ذلك مما تتوالى فيه الحركات ، فيرى من سمعه أنه قد أسكن ولم يسكن . السبعة لابن مجاهد ١٥٤ ، ١٥٥ بتصرف .

(٤) من ٨٠ من سورة الزخرف ، وقراءة حفص بضم لا رسلنا .

(٥) انظر بحث الشيخ محمد على النجار الذى نشر فى " كتاب فى أصول اللغة " ص ١٦٦ وما بعدها .

وما ذكره النحاة من جواز حذف المضاف جاء مشروطا بما علم منه ، ولا نستطيع أن نجعل كلمة " ابن " من باب المضاف الذى يجوز حذفه للعلم به .

لأن مجاورة أسماء الأعلام لا تعنى إضافة الاسم لأبيه ؛ فقد يرد الاسمان لمسمى واحد مثل : محمد سمير محمد ، محمود على نافع ، وعلى هذا الاحتمال لا يعتبر " سمير " أو " على " اسمين للأبوين ، إنما الأبوان : محمد ونافع .

وعلى هذا يعتبر حذف " ابن " موقعا فى اللبس .

وما ورد فيه حذف " ابن " موقوف على ما سمع عن العرب ، ومنه قول عمر ابن أبى ربيعة :

لا تلمنى عتيق حسبى الذى بى ** إن بى يا عتيق ما قد كفانى[1]

وقد ذكر النحاة فى باب حذف المضاف رأيا قد يصبح الاستئناس به فى مسألة إعراب أسماء الأعلام التى تزيد على اثنين ، ملخص هذا الرأى أن الغالب أن يخلف المضاف إليه المضاف المحذوف فى الإعراب [2] .

وعليه قاس بعض المحدثين مذهبه فى إعراب هذه الأسماء ، يقول الشيخ محمد على النجار : " الاسم الأول يعرب بحسب العوامل ، والثانى إن كان من تتمة العلم الأول (كمحمد كامل) على أن يكون " كامل " ليس أبا محمد بل لقبا له أو من تتمته فإنه يجر بالإضافة أو يتبع إذا تعسرت الإضافة ، وإن كان أبا للأول تبعه فى إعرابه[3] إذ قام مقام ابن المحذوف فى الإعراب وبذلك يفرق بين اللقب والأب ، والثالث إن أتى بعد لقب كان تابعا للأول فى إعرابه ، وإلا جر لقيامه مقام " ابن "

---

(١) التصريح ٥٥/٢ ، والبيت فى ديوانه ص ٤١٧ من قصيدته التى مطلعها : أننى اليوم عادنى أحزانى .

(٢) التصريح على التوضيح ٥٥/٢ .

(٣) ذكر الشيخ خالد فى التصريح عن ابن العلج فى البسيط أن ابن الشخص يجوز إضافته إليه لأنه يلابسه ، التصريح ١٦٩/٢ .

المحذوف وكذا ما بعده ، فيقال : جاء محمد كامل على عامر " كامل " لقبا وجاء محمد كامل عامر ، إذا كان " كامل أبا للأول [١] .

ب ـ حكم العلم المركب :

ـ ما ركب تركيب مزج :

ومنه غير المختوم بـ " ويه " [٢] ، ويعرب هذا النوع إعراب المفرد الممنوع من الصرف مثل : هذه بعلبك ، ورأيت بعلبك ومررت ببعلبك .

ويجوز فيه أيضا أن يبنى على الفتح ، وذكر الشيخ يس فى حاشيته أن وجه البناء منه تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر [٣].

لأن الأعداد المركبة تركيبا مزجيا تكون مبنية على فتح الجزأين، ويجوز أن يعرب إعراب المتضايفين نحو : رأيت حضرموت ، ومررت بحضرموت ، وهذه حضرموت .

أما ما ختم بـ " ويه " ففيه وجهان :

البناء فى محل موضعه رفعا ونصبا وجرا ، أو إعرابه مالا ينصرف ، فيقال على الرأى الأول : جاءنى سيبويه ، ورأيت سيبويه ، ومررت بسيبويه ، وعلى الرأى الثانى : جاءنى سيبويه ، ورأيت سيبويه ، ومررت بسيبويه [٤] .

ـ ما ركب تركيب إضافة :

ليس هناك اختصاص للعلم المركب تركيبا إضافيا فى الإعراب ؛ كعبدالله وابى قحافة ، فيعرب الجزء الأول منه بحسب العوامل الثلاثة رفعا ونصبا وجرا ، ويخفض الجزء الثانى منه بالإضافة[٥] .

---

(١) من بحثه فى " كتاب فى أصول اللغة " ١٦٨ .

(٢) وذلك مثل بعلبك وحضرموت ، والأصل قبل التركيب : بعل وبك ، حضر وموت فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة ، وحكمهما أن يفتح آخر أولهما إلا إن كان ياء فيسكن . التصريح على التوضيح ١١٨/١ .

(٣) نفسه والموضع .

(٤) تفصيل هذه الآراء فى شرح ابن عقيل ١٢٥/١ .

(٥) التصريح على التوضيح ١١٩/١ .

إنما يختص لفظ الجلالة وأسماؤه الحسنى – من حيث التضام – بإضافة كلمة (عبد) إليه ، هذا هو الصحيح ، أما ما نراه من إضافة كلمة عبد إلى الأنبياء والأولياء فهو خطأ ، لأن العبودية لا تكون إلا لله تعالى [1].

- ما ركب تركيب إسناد :

وحكم هذا أن يحكى أصله [2] ؛ فيبقى على حاله ويقدر إعرابه للحكاية فيقال جاد الحق أمين ، رحم الله جاد الحق ، وثقت بجاد الحق .

فالأول : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للحكاية .

والثانى : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة للحكاية .

والثالث : اسم مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة للحكاية .

ويبدو من هذا أن ما ركب تركيب إضافة من الأعلام لا يجوز أن يعامل المتضايفان فيه كالكلمة الواحدة فى الإعراب ، وهذا لا يمنع أن يكون هذا النوع كالعلم المفرد من حيث الدلالة على مسماه .

ويؤيد هذا أن " نعت الكنية يكون للمضاف إليه معا وإنما يتبع المضاف فى الإعراب " [3].

ويتضح من توجيه النحاة للعلم المركب – بخاصة الإسنادى والمزجى – أنهم يعتبرون العلم المركب وحدة واحدة ، كالكلمة الواحدة ، وهذا الرأى له سنده عند اللغويين فقد أقره مجمع اللغة العربية[4] .

٣- تنكير العلم :

يأتى العلم نكرة فى عدة مواضع :

الأول : أن يلحق المبنى منه تنوين التنكير فيقال :

---

(١) انظر أسماء الله الحسنى ١٥٦ .
(٢) شرح الأشمونى ١٣٣/١ .
(٣) التصريح ٥٩/٢ .
(٤) كتاب فى أصول اللغة ص٥٢ .

مررت بسيبويه وسيبويه آخر [١].

الثانى : العلم المضاف ، فإن الأعلام لا تضاف حتى تنكر .

فإذا صار نحو " عثمان " نكرة ، زال منه أحد السببين المانعين له من الصرف وهو العلمية ، فدخل فى باب ما ينصرف [٢] ، وسبب تنكير العلم إذا أضيف جعله واحدا من جملة من سمى بذلك اللفظ[٣] .

الثالث : أن علم الجنس ليس كعلم الشخص من جهة أن الأول عام فى جماعته وأفراده ، وهذا يعنى أن " أسامة " ونحوه نكرة معنى معرفة لفظا [٤] .

الرابع : قد تستعمل " غدوة وبكرة " علمين جنسيين على وقتهما فى غير يوم بعينه ، كما أن وضع لفظ أسامة علما للحقيقة الأسدية أعم من أن يقصد به واحد بعينه ، فالتعيين المنفى : الشخصى لا النوعى ... فلا اعتراض بان عدم قصد التعيين يصيرهما نكرتين منصرفتين ... يقال عند قصد التعميم : غدوة أو بكرة وقت نشاط ، وعند قصد التعيين لأسيرن الليلة إلى غدوة أو بكرة " [٥] .

الخامس : إذا ثنى العلم ينكر ، وكذلك إذا جمع[٦] .

وذلك قولك هذان زيدان وهؤلاء زيدون .

وإنما صار نكرة – وإن كان الواحد معرفة – لأنك حيث قلت :

هذان زيدان أخرجته مخرج اثنين من جماعة كلهم زيد .

كأنك قلت : هذان زيدان من الزيدين .

فإذا أردت تعريفهما قلت : الزيدان ، " وكذلك قولك : العمران ... وليس هذا بمنزلة قولك " أبانان " للجبلين لأنك سميتهما جميعا بهذا

---

(١) شرح ابن عقيل ١٧/١ .
(٢) قطر الندى ٧٤ .
(٣) خزنة الأدب ١٦١/٢ .
(٤) الأشمونى ١٣٥/١ .
(٥) الصبان ١٣٢/٢ .
(٦) الصبان ٨٠/١ ، وشرح المفصل ٤٦/١ ، ٤٧ .

الاسم كما تسمى الواحد بالاسم العلم وجاز هذا فى الأماكن لأنك تومئ إليها إيماء واحدا ، ولأن كل واحد منهما لا يفارق صاحبه ولا يكون مثل هذا فى الأناسى لأن كل واحد يفارق صاحبه .... ومثل أبانين عرفات"[1].

والفرق بين اللام فى " الزيدان " واللام فى " الرجلان " :

أن معنى " الزيدان " : المشتركان فى التسمية ، ومعنى الرجلان المشتركان فى الحقيقة [2].

٤- تثنية العلم :

لفظ الجلالة (الله) لا يثنى ولا يجمع ، لنه واحد أحد ، فرد صمد ، أما سائر الأعلام فيعتريها التثنية .

والأصل فى العلم أنه موضوع لتعيين مسماه بالدلالة على فرد واحد ، ممن يشتركون معه فى الصفات العامة ؛ ومن هنا اعتبر العلم مغرقا فى باب المعرفة .

فإذا ثنى العلم ينكر ، ويزول عنه تعريف العلمية ، لمشاركة غيره له فى اسمه ، وصيرورته بلفظ لم يقع به التمسية فى الأصل ، فيجرى مجرى رجل وفرس [3].

وعندئذ تصف الاسم العلم المثنى بالنكرة فتقول : زيدان كريمان وإذا أريد تعريفهما كان باللام ، وصار بعد التثنية تعريف عهد بعد أن كان تعريف علمية ، نحو : الخالدان [4].

وقد يوضع العلم بصيغة المثنى ؛ زيادة فى معناه ، مثل : حمدان وحسنين ، وعندئذ لا يلحقه تنكير ، ويجوز فيه إعرابان :

الأول : إعرابه إعراب المثنى ، رفعا بالألف ونصبا وجرا بالياء .

---

(١) المقتضب ٣٢٣/٤ ، ٣٢٤ .
(٢) الأشباه والنظائر ٢٩/٤ .
(٣) شرح المفصل ٤٦/١ ، ٤٧ .
(٤) شرح المفصل ٤٦/١ ، ٤٧ .

الثاني : إعرابه إعراب ما لا ينصرف [١].

ومن النحاة المحدثين من يرى إبقاء العلم على ما هو عليه من الألف والنون أو الياء والنون مع إعرابه كالاسم المفرد بحركات إعرابية مناسبة على آخره ، ومنعه من الصرف إذا تحقق شرط المنع[٢] .

ولا يثنى هذا العلم الذى وضع بصيغة المثنى ... لئلا يثبت فى الاسم رفعان ونصبان وخفضان ، فإذا أريد تثنيته قيل : ذوا للمثنى [٣].

فأما المضاف من الأسماء الأعلام فإنه لا يكون فى التثنية إلا معرفة تقول : هذا عبدالله وهذان عبدا الله [٤].

وما يأتى نحو (حمدون) لا يثنى لأنه يؤدى إلى أن يجتمع فى اللفظ الواحد علامة التثنية مع علامة الجمع ، وهذا يؤدى إلى الاختلاف والتعارض بين معنى التثنية وعلامتها [٥].

أما (أذرعات ومسلمات) اسم رجل فيجوز أن تثنية ... فتقول هذان مسلماتان ورأيت مسلماتين [٦].

٥- جمع العلم جمع مذكر سالما :

يشترط فى الجامد الذى يجمع هذا الجمع أن يكون علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب ، فإن لم يكن علما لم يجمع بالواو والنون ، لذلك لا يجمع هذا الجمع نحو : رجل وزينب ولا حق "اسم فرس " ، وطلحة وسيبويه وأجازه بعضهم[٧] .

ويعتبر جمع الجامد على هذا النحو من اختصاص علم العاقل المذكر المشروط بهذه الشروط السابقة .

---

(١) التصريح على التوضيح ٦٨/١ .
(٢) النحو الوافي ١٢٦/١ .
(٣) المقتضب ٣٨/٤ ، ٣٩ .
(٤) المقتضب ٣٢٦/٤ بتصرف .
(٥) النحو الوافى ١٢٩/١ ، ١٥٥ بتصرف .
(٦) المقتضب ٣٩/٤ .
(٧) تفصيله فى شرح ابن عقيل ٦٠/١ .

والمضاف من الأسماء الأعلام لا يكون فى الجمع إلا معرفة تقول : هؤلاء عبدو الله ، وعبيد الله ، وعباد الله [١].

واما ما يأتى على صيغة جمع المذكر من الأعلام كسعدون فلا يجمع ، لأنه يؤدى إلى أن تتكرر فى العلم المجموع علامة الجمع ، وهذا لا يقع فى صحيح التراكيب العربية [٢].

ويتوسل إلى جمع مثل هذه الأعلام بنفس الوسيلة التى استخدمت فى تثنيته ، فيقال : ذوو حمدون فى الرفع وذوى فى النصب والجر .

ويجوز جمع ما يأتى من الأعلام بصيغة جمع المؤنث ، كما جاز تثنيتها ، لكن بشئ من التصريف ؛ فتقول : " هؤلاء مسلمات بحذف الألف والتاء اللتين كانتا فى الواحد وتثبت مكانها ألفا وتاء للجمع كما فعلت فى طلحة ،حيث قلت طلحات فحذفت علم التأنيث من الواحد ، وأثبته فى الجمع لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث " [٣].

أما إعرابه :

فإنه يعرب بالحروف كجمع المذكر السالم ، بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا وعلى هذا قوله تعالى : { كلا إن كتاب الأبرار لفى عليين وما أدراك ما عليون } [٤].

وعلى ذلك لو سميت رجلا بـ " زيدون " قلت : هذا زيدون ، ورأيت زيدين ، ومررت بزيدين [٥].

أو يلزم الياء ، ويعرب بالحركات الظاهرة على النون ؛ فيقال :

هذا حمدين ، وأكرمت حمدينا ، وعطفت على حمدين ، بالتنوين فى كل ، ويقال فى " نصيبين " هذه نصيبين ، ودخلت نصيبين ومررت بنصيبين ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث .

---

(١) المقتضب ٣٢٦/٤ بتصرف .
(٢) النحو الوافى ١٢٩/١ ، ١٥٥ .
(٣) المقتضب ٣٩/٤ .
(٤) الآيتان ١٨ ، ١٩ من المطففين .
(٥) شرح قطر الندى ٧١ .

أو يلزم الواو ، والإعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة[1]، فيقال : هذا حمدون وأكرمت حمدون وعطفت على حمدون ، أو يلزم الواو والإعراب بالحركات الثلاث على النون منونة .

أو يلزم الواو مع فتح النون على الحكاية فى كل الأحوال ، فيقال :

هذا حمدون وأكرمت حمدون ، وعطفت على حمدون [2].

ولا يجمع العلم الجنس بالواو والنون أو الياء والنون إلا ما كان علما على الشمول التوكيدى نحو " أجمع " فإنه يقال فيه أجمعون وأجمعين [3].

أما أسماء الأعلام التى فيها ألف التأنيث " كحمراء " اسم رجل فتجمع بالواو والنون تقول : حمراوون ، والتى تكون بالهاء تجمع بالألف والتاء نحو طلحة : طلحات [4].

٦- نداء العلم :

اختصت الأعلام فى هذا الباب بأن الأصل فى حذف النداء يكون معها ؛ فقد نقل السيوطى عن ابن النحاس " ت ٣٣٨ هـ " أن أصل حذف حرف النداء فى نداء الأعلام ، ثم كل ما أشبه العلم [5].

ومما حذف فيه حرف النداء قوله تعالى : { يوسف أعرض عن هذا } أى يا يوسف [6].

---

(١) عد الأستاذ حامد عبدالقادر أكثر من سبع عشرة صيغة على فعلون فى غير العربية ، انظر كتاب فى أصول اللغة ص١١٤ ، ونحو حمدون وخلدون له أمثلته منذ أقدم العصور العربية ، وصيغته عربية ، وعليه صيغ ما ورد من أعلام أهل المغرب ، نفسه ١١٣ .

(٢) هذه الآراء فى إعراب ما حكى جمع المذكر السالم ، ملخصة عما ورد فى كتاب فى أصول اللغة ص١١٤ وما بعدها .

(٣) الصبان ٨٠/١ .

(٤) المقتضب ٧/٤ .

(٥) الشباه والنظائر ٢٢٧/٣ .

(٦) من الآية ٢٩ من سورة يوسف ، وانظر التصريح على التوضيح ١٦٤/٢ .

ب – إذا كان المنادى مفرداً علما ووصف بابن مضاف إلى علم ولم يفصل بين المنادى وبين " ابن " جاز فى المنادى البناء على الضم نحو : " يا زيد بن عمرو " والفتح إتباعا نحو يا زيد بن عمرو [١].

جـ - يختص المقترن بأل الذى يسمى به بدخول " يا " التى للنداء عليه[٢] فيجوز ذلك فى اسم الله تعالى " يا الله " ، وكذلك فى محكى الجمل " يا الرجل منطلق أقبل " ، والأكثر فى نداء اسم الله " اللهم " بميم مشددة معوضة من حرف النداء [٣].

وعلل سيبويه جواز نداء الجلالة بأن " أل " لا تفارقها وهى عوض من همزة " إله " فصارت بذلك كانها من نفس الكلمة[٤] ، فالألف واللام فى (الله) غير بائنتين منه ، وليستا فيه بمنزلتهما فى (الرجل) ، ويجوز أن تقطع الهمزة فتقول : يا الله اغفر [٥].

٧- اختصاص الأعلام بالحكاية :

والحكاية أن يسلم الاسم فيأتى على هيئة واحدة فى كل موضع ، " فمن الحكاية أن تسمى رجلا أو امرأة بشئ قد عمل بعضه فى بعض نحو تسميتهم : تأبط شرا ، وذرى حبا وبرق نحره ، فما كان من ذلك فإعرابه فى كل موضع أن يسلم على هيئة واحدة لأنه قد عمل بعضه فى بعض ، فتقول : رأيت تأبط وجاءنى تأبط شراً " [٦].

---

(١) شرح ابن عقيل ٢٦١/٣ والتصريح على التوضيح ١٦٩/٢ ، وهنا ألف ابن خطاب .

(٢) هناك موضعان آخران يجوز فيهما دخول " يا " على المقترن بأل هما : الضرورة الشعرية، وما يقدر فيه محذوف بين " يا " والمقترن بأل انظر التصريح ١٧٢/٢ ، ١٧٣ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢٦٥/٣ والتصريح ١٦٥/٢ ، ١٧٢ .

(٤) التصريح ١٧٢/٢.

(٥) تفصيله فى المقتضب ٢٣٩/٤ ، و ٢٤٠ ، " والأصل فى الله الإلاه ، فألقيت حركة الهمزة على لام المعرفة ، ثم سكنت وأدغمت فى اللام الثانية ، ثم فخمت إذا لم يكن قبلها كسرة ، ورققت إذا كان قبلها كسرة ، ومنهم من يرققها فى كل حال ، والتفخيم فى هذا الاسم من خواصه ، وقال أبو على : همزة (إلاه) حذفت حذفا من غير إلقاء ، وهمزة إله أصل ، وهو من : أله يأله إذا عبد فالإله مصدر فى موضع المفعول ، أى المألوه وهو المعبود ، وقيل أصل الهمزة واو لأنه من الوله ، فالإله تتوله إليه القلوب أى تتحير " التبيان ٥ .

(٦) المقتضب ٩/٤ .

وهم إنما خصوا الأعلام بالحكاية دون سائر المعارف لكثرة دورها وسعة استعمالها فى باب الاختبارات والمعاملات ونحوها ، ولأن الحكاية ضرب من التغيير إذ كان فيها عدول عن مقتضى عمل العامل والإعلام مخصوص بالتغيير [١].

ووجه ثان فى تسويغ الحكاية فى الإعلام ، " لما توهموه من تنكيرها ووجود التزاحم لها فى الاسم فجاءوا بالحكاية لإزالة توهم ذلك ، وهذا المعنى ليس المعنى موجودا فى غيرها من المعارف " [٢].

ولذلك اختصوا الأعلام بالحكاية بمن دون سائر المعارف كما ذكره صاحب البسيط [٣] . فإذا قيل جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيدٍ يقول المستثبت :

من زيد ، ومن زيدا ، ومن زيدٍ على الترتيب ، وبنو تميم يرفعون على كل حال ، فأما أهل الحجاز فتحرزوا بالحكاية لما قد يعرض فى العلم من التنكير [٤].

ولهذه الأعلام المحكية أحكام منها :

١- أن المحكى منها لا يثنى ولا يجمع ؛ تقول : كلاهما ذرى حبا وكلهم تأبط شراً .

٢- ولا تضيفه إلى شئ إلا أن تقول : هذا تأبط شرا صاحبك .

٣- ولا يرخم المحكى أيضا ولا يضاف بالياء [٥] ، ولكنه يجوز أن يحذف فتقول تأبطئ وبرقى [٦] .

---

(١) شرح المفصل ١٩/٤ والأشباه والنظائر ٣٢٧/١ .
(٢) شرح المصل ٤ /١٩.
(٣) الأشباه والنظائر ١٧٦/٤ .
(٤) شرح المفصل ١٩/٤ .
(٥) يعنى لا يلحقه ياء النسب .
(٦) هذه المواضع الثلاثة من الكتاب لسيبويه ٣٢٧/٣ ، ٣٢٨ .

٨- منع العلم من الصرف :

تمنع العلمية الاسم من الصرف عند الكوفيين[١] ويعد هذا " من الاستعمالات الشعرية الخاصة بالأعلام ، والتى أثارت خلافا بين النحاة ، حيث يحذف التنوين من العلم فى الموضع الذى ينبغى أن ينون فيه حسب قواعد النحاة "[٢]، ومن أمثلته قول حسان :

أو كنت من زهرة الأبطال قد علموا ** أو من بنى خلف الزهر الأماجيد[٣]

فمنع صرف (خلف) [٤].

وعن أبى العباس (ثعلب) أنه أجاز منع صرف المنصرف فى الكلام مطلقا ورأى بعضهم أن ذلك لم يسمع إلا فى العلم ، وحكى الفخر الرازى عن أكثر الكوفيين والأخفش أن السبب الواحد يمنع الصرف ولم يفرق بين العلمية وغيرها [٥].

أما الذى عليه الإجماع فمنع العلمية الاسم من الصرف مع علل أخرى هى :

تركيب المزج كبعلبك ، وزيادة الألف والنون كعثمان ، والتأنيث كفاطمة وطلحة وزينب ، أما نحو " هند " فيجوز فيه الوجهان : المنع من الصرف أو الصرف .

ومن هذه العلل المانعة من الصرف مع العلمية أيضا : العجمة كإبراهيم وإسماعيل ، (أما نحو " نوح ولوط " فمصروفان) ووزن الفعل كأحمد ويزيد ، وألف الإلحاق المقصورة فى آخر الاسم كأرطى علما والعدل كعمر ، وما جاء على وزن فعال علما لمؤنث كخدام [٦].

---

(١) المفصل ٦٨/١ ، وأوضح المسالك ١٣٨/٤ .
(٢) الضرورة الشعرية ٢٨٨ ، ٢٨٩ .
(٣) ديوانه ص ٣٤٩ .
(٤) شواهد هذه المسألة مبسوطة فى التصريح على التوضيح ٢٨٨/٢ .
(٥) نفسه والموضع بتصرف .
(٦) أوضح المسالك ١٢٣/٤ ـ ١٣٥ وشرح ابن عقيل ٣٢٩/٣ ـ ٣٣٧ .

وما كان ممنوعا من الصرف للعلمية وعلة أخرى إذا زالت عنه العلمية بتنكيره صرف لزوال إحدى العلتين ... فنقول رب معد يكرب رأيت [١]، وإذا قلت لقيت " أحمدا " فقد أعلمته أنك مررت بواحد ممن اسمه أحمد ، وإذا قلت " أحمد " بغير تنوين فأنت تعلمه أنك مررت بالرجل اسمه أحمد وبينك وبينه عهد [٢].

وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه إذا سمى بالممنوع من الصرف للوصفية والعدل انصرف [٣] ، ومذهب ابن هشام أنه يبقى على منع الصرف لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية [٤].

٩- الجر بتاء القسم :

قال المبرد " تبدل التاء من الواو ولا تدخل من المقسم به إلا فى (الله) وحده ، وذلك قوله (وتالله لأكيدن أصنامكم)[٥] ، وإنما امتنعت من الدخول فى جميع ما دخلت فيه الباء والواو ، لأنها لم تدخل على الباء التى هى الأصل وإنما دخلت على الواو الداخلة على الباء ، فلذلك لم تتصرف[٦] .

وذكر ابن هشام فى شذوره أن التاء تجر لفظين بعينها : اسم الله ، وربّ مضافاً إلى الكعبة أو إلى الياء ، نحو : (ترب الكعبة ، تربى لأفعلن)[٧].

---

(١) شرح ابن عقيل ٣٣٧/٣ .
(٢) المفصل ٢٩/٩ .
(٣) المقتضب ٣/ ٣٧٧ .
(٤) أوضح المسالك ١٢٢/٤ ، ١٢٣ .
(٥) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء .
(٦) المقتضب ٣١٩/٢.
(٧) شذور الذهب ٣١٨ .

رابعاً : الاختصاص الدلالى للأعلام

جاء هذا المبحث متضمنا سبعة مسائل وهى : دلالة العلم على مسماه ، ودلالة وضع الكنى والألقاب ، وأقسام العلم بحسب الوضع ، وتعليق الأعلام على المعانى ، واستخلاص معانى الأوصاف من الأعلام ، وسلب صفة العلم ، ثم التعقيب على قول ابن يعيش (الأعلام لا تفيد معنى) ، وفيما يأتى تفصيلها :

١- دلالة العلم على مسماه :

" العلم هو الاسم الخاص الذى لا أخص منه ، ويركب على المسمى لتخليصه من الجنس بالإسمية فيفرق بينه وبين مسميات كثيرة بذلك الاسم ولا يتناول مماثله فى الحقيقة والصورة "[١] .

فكان العلم الشخصى بذلك أخصر الطرق للدلالة على مسماه وأحسنها بدلا من عد الصفات التى تميز واحدا من غيره .

وإذا نظرنا إلى هذا التعريف السابق وإلى تعريف ابن مالك للعلم بأنه (اسم يعين مسماه مطلقا)[٢] فهمنا من ظاهرهما تعيين الاسم للمسمى على وجه التحديد .

وهذا التحديد يصدق على علم الأعلام لفظ الجلالة (الله) ، سمى به نفسه سبحانه ، قال تعالى : { الله لا إله إلا هو الحى القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم }[٣] ولا يسمى به غير الله ، وكل اسم يسمى به صاحبه من قبل غيره ، إلا هذا الاسم الأعظم ، لأنه لا إله إلا هو .

وقد سمى الله تعالى بعض أنبيائه أيضا ، قال سبحانه : { ومبشراً برسول يأتى من بعدى اسمه أحمد }[٤] ، وقال تعالى : { يا زكريا إنا نبشرك بغلام اسمه يحيى لم نجعل له من قبل سميا }[٥] .

---

(١) شرح المفصل ٢٧/١ .
(٢) شرح ابن عقيل ١١٨/١ والتوضيح ١١٣/١ .
(٣) من الآية ٢٥٥ من سورة البقرة .
(٤) من الآية ٦ من سورة الصف .
(٥) الآية ٧ من سورة مريم .

وتعيين الاسم للمسمى يصدق أيضا على أعلام البلدان والمدن الكبيرة [1] نحو : مصر وعدن ودمشق ، فمعظم هذه الأعلام تخص أماكن معينة ، ينفرد كل مكان منها باسمه ، ولكل بلد حدوده ؛ وهنا لا يلتبس الأمر ، لعدم تعدد الاحتمالات ، وهنا لا نحتاج إلى قرينة تخصص الدلالة لأنها محددة بلفظها .

أما الأعلام المسوقة على أشخاصها العقلاء فإنها تشترك وإن كان هذا الاشتراك غير مقصود بالوضع " لأن واضع الاسم على العلم لم يقصد مشاركة غيره له إنما المشاركة حصلت بعد الوضع لكثرة المسمين باللفظ الواحد فلذلك لم يقع هذا الاشتراك فى تعريفها لكونه اتفاقيا غير مقصود للواضع " [2] .

وهذا الاشتراك وإن كان لا يقدح فى تعريف الأعلام لكنه يلبس الأمر على معين مسماها ، ومن هنا تختلف درجة تعيين الأعلام لمسماها مباشرة من غير قرينة مساعدة باستثناء بعض الحالات ، وبيانها :

أ - أسماء العقلاء المشهورين ، كقولنا : قرر مبارك فالمقصود الرئيس .

ب- فى الأسماء النادرة مثل ردينه اسم امرأة ، وعزو اسم رجل.

جـ - فى إطار الأسرة الواحدة حيث يقل احتمال التسمية بعلم واحد لأكثر من شخص [3] وفى غير هذه المجالات لا يعين احتمال تعدد الأشخاص الذين يحملون اسما واحدا على تعيين كل بمسماه دون قرينة .

فيحتمل أن يكون فى بلد من البلاد آلاف يحملون اسم (محمد) ومئات يحملون اسم (عمر) وعشرات يسمون بوليد ، ويحتمل أن يكون فى العائلة أربعة أشخاص أو أكثر يسمون بأحمد .

---

(١) ذلك احتراز من إطلاق اسم واحد على عدة قرى صغيرة .

(٢) الأشباه والنظائر ٢٨/٤ ، وقد يقصد واضع العلم مشاركة غيره فيه كأن يسمى البعض باسم شخص تبركا .

(٣) هناك بعض الأسر فى غانا يطلقون اسم (محمد) على شقيقين ، ويميزون بينهما بمحمد الأول ومحمد الثانى .

ويؤدى ذلك كما يقول ابن السراج إلى " أن الاسم يصير نكرة بعد أن كان معرفة ... نحو أن يسمى إنسان بعمرو فيكون معروفا فى حيه فإن سمى به آخر لم نعلم إذا قال القائل : رأيت عمرا ، أى العمرين هو ؟ ومن أجل تنكيره دخلت عليه الألف واللام إذا ثنى أو جمع "[1] .

فالأعلام التى يسمى بها غير شخص كأعلام العقلاء تحتاج إلى قرينة حتى يتعين مسماها تعيينا دقيقا ، فقد يكون إطار الأسرة محددا ، أو يكون مجال التخصص فى المعاهد العلمية محدداً وقد تكون المناسبات الاجتماعية أيضا معينا لبيان المقصود ، فلو قلنا : تهنئتى لأحمد فى عائلة فيها أربعة يحملون هذا الاسم ، لم يكن هناك لبس إذا كان المقصود الذى تزوج أو نجح مثلا .

ومع عدم وجود هذه القرائن يصعب تعيين المسمى .

- وقد حاولت تطبيق هذا التصور على طالبات الفرقة الرابعة بقسم اللغة العربية بكلية بنات عين شمس ، فسألتهن عن إيمان – وفى قائمة أسمائهن أربع يحملن هذا الاسم فوقف منهن أربع فقلت : إيمان محمد فجلست اثنتان ، فقلت : إيمان محمد الداودى فظلت واحدة .

وأظن أن الذى أعوز الناس إلى استخدام الكنية واللقب هو حاجتهم هذه إلى تمييز الأشخاص ، حيث لا يدل العلم فى بعض الأحوال – كما رأينا – على مسماه دلالة محددة ، فلجأ الناس إلى دلالات جديدة تضاف إلى دلالة العلم الاسم لتحديد المسمى ، هذه الدلالات تمثلت فى الكنى والألقاب .

وقد تشترك الكنى كما تشترك الأعلام ، فأبو العباس كنية تدل على (ثعلب) أو (المبرد) ، وقد تشترك الألقاب أيضا ، فالأنبارى لقب يدل على أبى بكر شارح القصائد السبع الطوال الطوال الجاهليات (ت ٣٢٨ هـ) ، ويدل على أبيه أيضا كما يدل على أبى البركات صاحب الإنصاف فى مسائل الخلاف (ت ٥٧٧ هـ)[2] .

---

(١) الأصول ١٤٨/١ .

(٢) ميز البعض بينهما بأن دل بالأنبارى على أبى بكر وابن الأنبارى على أبى البركات ، مع أن أبا بكر هذا لم يكن أنباريا إنما الذى عاش فى الأنبار أبوه .

فصار الناس – لذلك – ينظرون فى أقسام العلم ، ويتخيرون أدلها على مسماها ، والظاهر من استعمالنا أننا نجعل الموقف الكلامى حكما فى هذا الاختيار .

وربما دعا الأمر إلى استخدام قسمين مقترنين من أقسام العلم ، مثل : عبدالقاهر الجرجانى ، أو أبو حيان الأندلسى ، وذلك لبيان المقصود وتحديد الدلالة ، وقد يحتاج إلى استخدام الصفات لوقوع اللقب الواحد على اثنين فنقول زيد الطويل فنصل بين الزيدين [١].

وتعتبر أعلام العقلاء رغم هذا أخص دلالة على مسماها من علم الجنس ، لأن علم الجنس يصلح على كل فرد من هذا الجنس فأسامة يصح إطلاقه على كل أسد ؛ فعلم الجنس معرفة بجنسه لا بواحده[٢] .

وهم كما وضعوا للعقلاء أعلاما ليتميز بعضها من بعض ، فكذلك وضعوا لغير الآدمى مما يتخذونه ويألفونه أعلاما على أشخاصها فقالوا (أعوج) و (لاحق) وهما علمان على فرسين ، كان ثانيهما لمعاوية بن أبى سفيان ، وكذلك سموا الإبل والغنم والكلاب [٣].

أما ما لا يتخذ ولا يؤلف (من غير الآدمى) فإن العلم فيه للجنس بأسره وليس بعضه أولى من بعض [٤].

وقد جعل النحاة التعيين بالأداة الجنسية أو الحضورية فارقا بين علم الشخص وعلم الجنس ، فيكون قولك : أسامة أجرأ من ثعالة بمنزلك قولك : الأسد أجرأ من الثعلب ؛ و (أل) فى الأسد والثعلب للجنس ، وتقول فى تعيين ذى الأداة الحضورية : هذا أسامة مقبلا [٥].

٢- دلالة وضع الكنى والألقاب :

جرب عادة الناس فى وضعهم للكنى على أربعة أسس :

---

(١) انظر المقتضب ١٧/٤ ، ٣١٠/٢ .
(٢) المقتضب ٤٤/٤ ، ٤٥ .
(٣) المفصل وشرحه ٣٤/١ ، وانظر قطر الندى ١١٩ .
(٤) المرجع السابق .
(٥) التصريح على التوضيح ١٢٤/١ .

الأول : يرجع إلى انتماء دينى ؛ فقد ورد فى القرآن الكريم : { أم الكتاب }[1] و { ام القرى }[2] و { أم موسى }[3] و { أبى لهب }[4] وذكر صاحب المخصص أن رسول الله ﷺ كنى أنسا (أبا حمزة)[5].

وفى حديث أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ كان يقول لأخيه أبى عمير : (يا أبا عمير ما فعل النغير)[6] ، وكان رسول الله ﷺ ينهى عن التكنى بأبى القاسم يقول (تسموا باسمى ولا تكنوا بكنيتى)[7].

الثانى : أن الناس يدعون من يلد باسم ولده توقيرا له وتفخيما لشأنه – كما يقول ابن يعيش – فيقال : أبو فلان وأم فلان ، ولذلك استقبحوا أن يكنى الإنسان نفسه ، وقد يكنون الوليد فيقولون أبو فلان على سبيل التفاؤل بالسلامة وبلوغ سن الإيلاد ، يقال منه كنوت الرجل وكنيته وهو من الكناية وهى التورية[8].

والتعظيم الذى فى الكنية ليس بمعناه بل بعدم التصريح بالاسم لأن بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها[9] ، ذكرى الحموى (ت ٨٣٧ هـ) فى ثمرات الأوراق أن هشام بن عبدالملك قدم حاجا ، فطلب صحابيا أو تابعيا ، فأتى له بطاوس اليمانى فدخل عليه فلم يكنه فغضب منه هشام وقال فعلت كذا وكذا ولم تكننى فقال طاوس : إن الله عز وجل سمى أنبياءه فقال يا داود ويا يحيى ويا عيسى وكنى أعداءه فقال (تبت يدا أبى لهب)[10].

---

(١) من الآية ٧ من آل عمران .
(٢) من الآية ٩٢ من الأنعام .
(٣) من الآية ٧ من القصص .
(٤) من الآية ١ من سورة المسد .
(٥) المخصص ٧٤/١٣ .
(٦) فتح البارى ، كتاب الآداب ، باب الكنية للصبى ، رقم (٦٢٠٣) ، ٥٩٨/١٠ ، وصحيح مسلم ، كتاب الآداب ، باب استحباب تحنيك المولود ١٧٦/٦ ، ١٧٧ .
(٧) صحيح مسلم كتاب الآداب ، باب النهى عن التكنى بأبى القاسم ١٩٦/٦ .
(٨) شرح المفصل ٢٧/١ .
(٩) حاشية الصبان ١٢٧/١ .
(١٠) الخبر بطوله فى ثمرات الأوراق ٩٦ ، ٩٧ ، وما ذكرته مختصره .

وهناك رأى يجعل الاسم ما وضع أولا كائنا ما كان [1] ، فلو سمى رجل . وهناك رأى يجعل يجعل الاسم ما وضع أولا كائنا ما كان[2] ، فلو سمى رجل (أبو الخير) أو امرأة (أم كلثوم) اعتبر ذلك من قبيل الأسماء لا الكنى ، وليس هناك ما يمنع أن نعد بإزاء هذا الرأى كل ما جاء موافقا لتضام الكنى من قبيلها وان سمى به أولا .

الثالث :أن يكون الغرض من وضع الكنى الإمعان فيما وضعت له الأعلام أصلا ؛ وذلك حيث يشترك أكثر من شخص فى اسم واحد ؛ فلا يعين الاسم مسماه عندئذ ، فيستعان بالكنية على تحديد الأشخاص .

الرابع : أن تكون الكنية مرتبطة بالتراث الثقافى ، من الناحية الدينية أو غيرها ؛ فترى الناس يطلقون (أبو خليل) على إبراهيم و (أبوعلى) على حسن ، وأظن أن ذلك مرتبط بأن سيدنا إبراهيم خليل الله عليه السلام وأن الحسن ابن سيدنا على رضى الله عنه .

ويبدو أن الناس يلجأون إلى هذا لتقوية العلاقات والروابط الاجتماعية بينهم ، ومثل هذه الكنى لا تعتمد على قانون واحد فتطرد بمعنى أننا لا نسمى (حسين) (أبو على) كما سمينا (حسن) مع أن الحسن والحسين ابنا على رضى الله عنه .

أما اللقب فيشترك مع الاسم والكنية فى دلالته على الذات ، ولكنه يختص بإشعاره بالمدح أو الذم صراحة [3]، فكأن هذا الإشعار الصريح هو المقصود لتحديد الذات ، أما الكنية فتحدد الذات بتركيبها ، وإن تضمنت مدحا أو ذماً .

٣- أقسام العلم بحسب الوضع :

ينقسم العلم بحسب الوضع إلى مرتجل ومنقول ، هذا هو الإجمالى وذكر الشيخ (يس) فى حاشيته : أن بعضهم جعل العلم بالغلبة قسما ثالثا [4].

---

(١) انظر حاشية يس ١/١٢٠ .
(٢) انظر حاشية يس ١/١٢٠ .
(٣) حاشيته الصبان ١/١٢٨ والنحو الوافى ١/٣٠٧ .
(٤) حاشيته على التصريح ١/١١٤ .

فالمرتجل من الارتجال بمعنى الابتكار ، قيل كأنه مأخوذ من قولهم ارتجل الشئ إذا فعله قائما على رجليه من غير أن يقعد ويتروى[1].

وهذا المرتجل منه القليل ومنه الكثير ؛ فالقليل " ما لم تقع له مادة مستعملة فى الكلام العربى ، قالوا ولم يأت من ذلك إلا فقعس ... والثانى ما استعملت مادته لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها فى غير العلمية بل استعمل من أول الأمر علما وهذا الثانى هو الكثير " [2] ، ومثلوا له : بأدد وسعاد .

أما العلم المنقول فهو الغالب فى الأعلام ، وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ، ونقله إما أن يكون من اسم جامد كالمنقول من المصدر كزيد وفضل ، أو يكون منقولا من العين كأسد وثور ،

أو من الوصف كحارث وحسن ومنصور ومحمد ،

أو من الفعل كيشكر ، واصمت ،

أو من الحرف كما لو سميت رجلا بواحد من صيغ الحروف ،

أو من جملة كشاب قرناها [3]. وينقل العلم أيضا عن مصغر كعمير وعن منسوب كصيفى [4].

والملاحظ أن العرب اعتمدوا فى هذا النقل على أنماط اللغة التى يستعملونها كما أنهم استعانوا بالطبيعة فى هذا التوسع الدلالى ، فاقتبسوا من مظاهرها كما سموا بحيواناتها ؛ فقالوا تفاحة ووردة ورمانة من أسماء النبات والشجر ؛ ونهر وجبل وبحر وصخر وكلها مخلوقات عظيمة مما خلق الله ، تخلع على المسمى – أو أريد منها أن تخلع عليه – صفة من صفات العظمة وقالوا سيف وسهام من أسماء الأدوات التى

---

(١) التصريح ١١٤/١ ، ١١٥ .
(٢) التصريح على التوضيح ١١٥/١ .
(٣) تفصيله فى التصريح على التوضيح ١١٤/١ وما بعدها .
(٤) الأشباه والنظائر ٧٩/٣ .

يستخدمونها ورجب وشعبان ورمضان وخميس وجمعة مما يدل على الزمان [١].

ونقلوا أيضا مما يتعلق بالجواهر والحلى نحو ألماس وجواهر ولؤلؤة ، والأوانى

نحو : صحن وقدرة ، وما يوضع على الرأس نحو : تاج وخمار والمعانى الوطنية نحو : جهاد [٢].

ولا يختص العلم بهذا الباب فى مجال النقل ؛ فالنقل معروف فى باب التعجب ، كأن ينقل من الخبر إلى الإنشاء صيغة الماضى إلى صيغة الأمر ، والنقل معروف أيضا فى باب الاستعارة ، على ما يقوله الرمانى فى النكت والجرجانى فى الوساطة ، وإن كان عبدالقاهر الجرجانى لا يقصر الاستعارة على النقل ، ولكن يراها ادعاء معنى الاسم لشئ ؛ يقول :

" ليست الاستعارة نقل اسم عن شئ إلى شئ ولكنها ادعاء معنى الاسم لشئ ، إذ لو كانت نقل اسم وكان قولنا " رأيت أسدا " بمعنى رأيت شبيها بالأسد ، ولم يكن ادعاء أنه أسد بالحقيقة لكان محالا أن يقال : ليس هو بإنسان ولكنه أسد ... " [٣].

أما الأعلام (بخاصة أعلام العقلاء) فقد اختصت بأكثرية النقل ، من حيث تعدد المجالات التى نقلت عنها ، وبالتالى كثرت أعلام العقلاء المنقولة من هذه المجالات على النحو الذى بينته .

ومن الملاحظ أيضا أن سائر أنواع الأعلام ، كأعلام الأجناس لا يصح معها عكس هذه المسألة فإن نقل منها إلى أعلام العقلاء لكنه لا يكثر أن ينقل من أعلام العقلاء إليها .

---

(١) انظر أسماء الأعلام المعاصرة ٣٧٦ وما بعدها ، والعلام العربية ١٨ ، ١٩ .
(٢) أسماء الأعلام المعاصرة ٣٧٦ : ٣٧٨ .
(٣) دلائل الإعجاز ٤٣٤ .

أما ثالث أقسام العلم بحسب وضعه فهو العلم بالغلبة ، وهو اللفظ يغلب على من يستحقه حتى التحق بالأعلام الشخصية فى أحكامها وصار علما ، وهو قسمان :

الأول : المعرف بالإضافة كابن عباس وابن عمر بن الخطاب ، وابن عمرو بن العاص .

والثانى : المقرون بالأداة كالنجم ، فإنه فى الأصل يتناول كل نجم صار علما للثريا فقط ، و (العقبة) فإنها فى الأصل اسم لكل طريق صاعد فى الجبل ثم اختص بعقبة منى [١].

والغلبة هنا غلبة دلالية ، استظهرت على ما يوافقها فى اللفظ ويرد ذلك فى الغالب إلى أساليب اجتماعية أو دينية أو علمية أو لصفات وخصائص تتعلق بالاسم الغالب ، فتقديس (منى) مثلا جعل (العقبة) مختصا بها ، وابن عباس غلب لعلمه ، وابن عمر لعظمة أبيه وهكذا .

٤- تعليق الأعلام على المعانى :

الأصل فى الأعلام أن تقع على أشخاص نحو زيد ولاحق وعمان ، " وكما جاءت الأعلام فى الأعيان فكذلك أيضا قد جاءت فى المعانى ، ... كقولك ثلاثة نصف ستة ، وثمانية ضعف أربعة إذا أردت قدر العدد لا نفس المعدود ، فصار هذا اللفظ علما لهذا المعنى " [٢].

ومن الأعلام التى جاءت فى المعانى أيضا : (سبحان) اسم علم لمعنى البراءة والتنزيه ، و (برة) اسم لمعنى البر [٣].

٥- استخلاص معانى الأوصاف من العلام :

هذا ضرب تنتزع فيه معنى الصفة من العلم فتعم غيره ،

ومنه قول أبى تمام :

---

(١) التصريح على التوضيح ١٥٣/١ .
(٢) الخصائص ١٩٩/٢ ، ٢٠٠ .
(٣) نفسه والموضع .

فلا تحسبا هندا لها الغدر وحدها ** سجية نفس كل غانية هند

فقوله (كل غانية هند) متناه فى معناه ، وآخذ لأقصى مداه ، ألا ترى أنه كأنه قال : كل غانية غادرة أو قاطعة أو خائنة أو نحو ذلك [١].

٦- سلب صفة العلم :

ذكر ابن جنى أن وصف العلم يخرجه عن حقيقة ما وضع له ويدخله معنى جديداً ؛ لأن وضع العلم أصلا يكون مستغنيا بلفظه عن عدة من الصفات ، فوصفه يسلبه ما كان – فى أصل وضعه – مراداً فيه[٢].

٧- تعقيب :

ذكر ابن يعيش فى شرح المفصل أن الأعلام لا تفيد معنى[٣] مستدلا بأنها تقع على الشئ ومخالفه ، بخلاف أسماء الأجناس لأنها مفيدة فرجل يفيد صيغة مخصوصة ولا يقع على المرأة من حيث كان مفيداً .

وزيد يصلح أن يكون علما على الرجل والمرأة ولذلك قال النحويون العلم ما يجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك تغير اللغة [٤].

ويمكن أن ننظر إلى العلم فى إطار دلالى معين :

كائن حى ، عاقل ، إنسان ← رجل (مذكر) ← محمد

كائن حى ، عاقل ، إنسان ← امرأة (مؤنث) ← فاطمة.

فإذا نظرنا إلى العلاقات الدلالية بين هذه المجالات ، لاحظنا تدرج الدلالة تنازليا من الأوسع إلى الأضيق ، وإذا ضاقت الدلالة تحدد أفرادها .

---

(١) الخصائص ٢٧٤/٣ ، والبيت فى ديوانه ٨١/٢ .

(٢) الخصائص ٢٧٣/٣ .

(٣) ذكر (أولمان) أن الأعلام لا معنى لها ، انظر دور الكلمة ٦٨ ، والأصل فى هذا القول لابن يعيش .

(٤) شرح المفصل ٢٧/١ .

فالرجل والمرأة والصغير والكبير يصدق على كل منهم :

كائن حى ، عاقل ، إنسان ، ومع هذا لا تتجرد كلمة من هذه الكلمات عن معناها .

ويحدونى هذا إلى مناقشة قول ابن يعيش السابق (الأعلام لا تفيد معنى) ربما يكون قصده أن الكلمة التى تحمل معنى معينا يسلب كثير من معناها عندما تصير علامة أو علما على شخص فتتقيد دلالتها ، فلا ينظر إلى معناها عند التكلم بها وإنما يقصد تعيينها لمسماها .

وعندئذ لا يستلزم الأمر مطابقة بين الاسم والمسمى ، من حيث معنى الاسم وصفات المسمى ، فقد يسمى القصير شامخا ، أو تسمى الممتلئة رشا .

وهذا يعنى أننا عند إطلاق العلم نعنى الأهم ؛ ذلك هو تحديد فرد بعينه من أفراد تشابهوا معه فى الخلق والصفات .

هذا الاعتناء بالأهم لا يجعل العلم مقتصرا على هذه الوظيفة مجرداً عن المعنى .

١ - فلقد اعتمد النحاة على المعنى عندما تكلموا عن العلم المنقول يقول ابن يعيش " وفاطمة فاعلة من فطمت الأم ولدها فهى فاطمة وكذلك حاتم ونائلة ، حاتم فاعل من حتمت الأمر إذا أحكمته أو من الحتم وهو القضاء ... فهذه فى الأصل أوصاف لأنها أسماء فاعلين ثم نقلت فصارت أعلاما كما صار أسد وثور كذلك ، وما نقل عن الصفة وفيه اللام المعرفة فإنها تقر فيه بعد النقل نحو الحارث والعباس ، وما نقل منها مجرداً من الألف واللام لم يجز دخولهما عليه بعد النقل نحو سعيد ومكرم وحاتم ونائلة وما فيه الألف واللام بعد النقل فإشعار فيه بتبقية معنى الصفة ولذلك يجرى عليه أحكام الصفة[1] .

٢ - ومما يتبين فيه أيضا اعتبار جانب من جوانب المعنى فى العلم عند النحاة ، باب الممنوع من الصرف ؛ فمن علل منع الاسم من

---

(١) شرح المفصل ٢٩/١ .

الصرف أن يكون علما مؤنثا يقول ابن هشام " ومثلث للتأنيث بفاطمة وطلحة وزينب ؛ لأبين أنه على ثلاثة أقسام :

لفظى ومعنوى ، ولفظى لا معنوى ، ومعنوى لا لفظى "[1] .

وهذا يدلنا على أن هناك أسماء تختص الإناث واسماء أخرى تخص الذكور .

إن جميع الأعلام المضافة إلى اسم من أسماء الله تعالى يختص بها الذكور[2] ، وهنا لا نستطيع الإقرار بعدم تغير نظام التركيب اللغوى إذا أقررنا بأن هناك أسماء اختص بها الإناث وأخرى اختص بها الذكور ، كما جرت العادة فى استعمال اللغة .

وإذا لم تتغير اللغة فى مثل قولنا :

على مطيع ، محمد مطيع

فليس هذا دليلا على تجرد العمين من معنييهما ، ولكنه دليل على أن هذين العاقلين اللذين يعبدان ويطيعان ربهما يصح فى حق أحدهما ما يسند إلى الآخر .

٣- واستدل ببعض المواقف الكلامية أيضا على استحضار المعنى المضمن فى العلم ، فالبعض يستظهره إذا دعا الموقف لذلك ، فيقولون متعجبين من البخيل المسمى بكريم أنت كريم ؟

ويقولون لمن جانب الصواب واسمه عبدالحق : ولا تعرف الحق ، وهكذا .

٤- جرت عادة الناس أيضا على أنهم يسمون بما يبعث على التفاؤل ويتجنبون ما يوحى بالتشاؤم [3].

فيسمون محمود ، وعادل ، ويحيى ، وجميل

---

(١) شذور الذهب ٤٥٢ .

(٢) أعد الدكتور أحمد مختار عمر إحصائية دقيقة فى هذه السماء انظر كتابة أسماء الله الحسنى ١٥٧ وما بعدها .

(٣) انظر أسماء الأعلام المعاصرة ٣٧٤ ، وكذلك أسماء الله الحسنى ص١٦٥ .

ولا يسمون غالبا مذموم ، ظالم ، ويموت ، وقبيح

وما ذلك إلا لإدراكهم معانى أسمائهم التى يسمون بها .

كما أن الناس يكثرون من الأسماء المستحبة فى ألسنة النبوية الشريفة ، وينتهون عما نهت ألسنة عن التسمية به ، ففى الحديث (أحب أسمائكم إلى الله عبدالله وعبدالرحمن) [1] ، وفى حديث آخر (أغيظ رجل على الله يوم القيامة وأخبثه وأغيظه عليه رجل كان يسمى ملك الأملاك ، لا ملك إلا الله) [2] .

ومع هذا فأنا أعتقد أن تعيين الاسم لمسماه هو المراد الأول من العلم وأقول : إن هذا لا يجرد العلم من تضمنه لمعنى .

فالواقع يشهد باعتبار المعانى فى الأعلام التى يسمون بها [3] ، ويرتبط ذلك بالمستوى الثقافى للاسرة ، وعندئذ تلجأ الأسر غير المثقفة إلى محاكاة المعنى العام الذى يظنونه فى الاسم الذى يقلدونه ، وليس لديهم القدرة على التفرقة بين حسن وحسين وحسان مثلا .

وقد يلجاون إلى تقليد الأعلام مع جهل أصلها ، كمن يسمى (شاهندة) وهو لا يعرف أن هناك لغة اسمها الفارسية ، لكنه سمع أن معنى (شاهنده) عطاء الله أو هبته .

وقد يربطون التسمية بالموقف والحال ؛ فقد رأيت فى قوائم بعض الطالبات بإحدى الكليات أسماء يقل التسمية بها مثل : (ست أبوها) ، (ست اخواتها) وتبين أن الأب الذى ينتظر ابنا ثم يولد له بنت يحاول أقرباؤه إدخال السرور عليه ، فيظهر لهم قناعته ورضاه بما يهب الله لعباده ، فيقول عن المولودة (ست أبوها) ، (ست اخواتها) ، فيصير ما قال علما على المولودة يدخل السرور على أمها .

---

(١) صحيح مسلم كتاب الاسداب ، باب النهى عن التكنى بأبى القاسم ، ١٦٩/٦ .
(٢) صحيح مسلم كتاب الآداب ، باب تحريم التسمى بملك الملاك وبملك الملوك ، ١٧٤/٦ .
(٣) انظر أيضا كتاب أسماء الله الحسنى للدكتور أحمد مختار عمر ١٦٥ .

نستخلص من هذا أن الفائدة الأساسية للعلم هى تعيين مسماه ، وأن العلم يظل محتفظا بمعناه ، إذ يمكن استدعاء ذلك المعنى مع المواقف المتعددة التى تثيره .

***

وبعد فهذه هى الأحكام التى اختصت بها الأعلام ، جاء أكثرها فى مجالى النحو والدلالة وأقلها فى مجالى الأصوات والصرف .

كما جاءت هذه الأحكام فى معظمها مبنية على العلمية ، وليست مبنية على بنى الكلمات وصيغها ؛ فلكل ما يسمى به مهما يأت فإنه يتجانس مع العلمية ويخضع لأحكامها .

وبالله التوفيق ،،،

ثبت المصادر والمراجع التى ورد ذكرها فى البحث

١- إبراهيم السامرانى (دكتور) ، الأعلام العربية ، دراسة لغوية اجتماعية ، بغداد ، ١٩٦٤ .

٢- أحمد مختار عمر (دكتور)، أسماء الله الحسنى، علم الكتب ، ط ١ ١٩٩٧ .

٣- الأزهرى (الشيخ خالد) ، التصريح على التوضيح وبهامشه حاشية الشيخ يس ، دار الفكر (بيروت) د. ت .

٤- البخارى ، صحيح البخارى ، بشرح ابن حجر المسمى (فتح البارى) ، دار الريان للتراث ، ١٩٨٧ .

٥- أبو بكر بن الأنبارى ، شرح القصائد السبع الطوال ، تحقيق عبدالسلام هارون ، دار المعارف ، ط ٤ ١٩٨٠ .

٦- أبو تمام ، ديوانه ، شرح الخطيب التبريزى ، تحقيق محمد عزام، دار المعارف ط ٤ (د . ت) .

٧- ابن جنى :

- الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٣ ١٩٨٧ .
- اللمع فى العربية ، تحقيق د . حسين شرف ، علم الكتب ، ١٩٧٠ .
- المحتسب ، تحقيق على النجدى ناصف ، وعبدالحليم النجار، المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ١٩٩٩ .

٨- حسان بن ثابت ، ديوانه ، دار صادر (بيروت) ، ١٩٧٤ .

٩- الحطيئة ، ديوان ، دار صادر (بيروت) ، د . ت .

١٠- الحملاوى ، شذا العرف ، شرح د. حسنى عبدالجليل يوسف ، مكتبة الآداب .

١١-الحموى (تقى الدين أبو بكر) ، ثمرات الأوراق ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الخانجى ١٩٧١ .

١٢-الحموى (ابن واصل الحموى) ، تهذيب الأغانى ، سلسلة كتاب التحرير .

١٣-السراج (أبو بكر محمد بن سهل) ، الأصول فى النحو ، تحقيق د. عبدالحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة (بيروت) ، ط ٣ ١٩٨٨ .

١٤-سيبويه ، الكتاب ، تحقيق عبدالسلام هارون، الخانجى، ١٩٩٢ .

١٥-ابن سيده ، المخصص ، دار الآفاق (بيروت) .

١٦-السيوطى ، الأشباه والنظائر ، مؤسسة الرسالة ، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرك ، ١٩٨٥ .

١٧-الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشمونى ، الحلبى (د. ت).

١٨-صبرى إبراهيم السيد (دكتور) ، أسماء الأعلام المعاصرة ، دراسة فى علم اللغة الاجتماعى ، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٦.

١٩-عباس حسن (دكتور) ، النحو الوافى ، دار المعارف ط ١١ .

٢٠-عبدالقادر البغدادى ، خزانة الأدب ، دار صادر ، (بيروت) ، وبتحقيق عبدالسلام هارون ، دار الكاتب العربى ١٩٦٨ .

٢١-عبدالقاهر الجرجانى :

- ثلاث رسائل للجرجانى والرمانى والخطابى ، تحقيق محمد خلف الله وزغلول سلام ، دار المعارف بمصر .
- دلائل الإعجاز ، تحقيق محمود محمد شاكر ، الخانجى ، ط٢ ١٩٨٩ .

٢٢-ابن عقيل ، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، دار التراث ، ط٢٠ ١٩٨٠ .

٢٣-العكبرى ، التبيان فى إعراب القرآن ، المكتبة التوفيقية ١٩٧٩.

٢٤-عمر بن أبى ربيعة ، ديوانه ، دار صادر (بيروت) ، ١٩٩٢.

٢٥-المبرد ، المقتضب ، تحقيق عبدالخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٩٤ .

٢٦-ابن مجاهد ، السبعة فى القراءات ، تحقيق د. شوقى ضيف ، دار المعارف ، د. ت .

٢٧-محمد حماسة عبداللطيف (دكتور) : الجملة فى الشعر العربى، الخانجى ، ١٩٩٠ .

الضرورة الشعرية فى النحو العربى، مكتبة دار العلوم، ١٩٧٩.

٢٨-محمد خلف الله أحمد ، كتاب فى أصول اللغة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٦٩ .

٢٩-مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، دار الطباعة العامرة،١٣٢٩هـ .

٣٠-النابغة الذبيانى ، ديوان النابغة، تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم، دار المعارف ، ط ٢ (د . ت) .

٣١-ابن هشام النحوى المصرى :

- أوضح المسالك ، تحقيق بركات هبود ، دار الفكر (بيروت) ، ١٩٩٤.
- شذور الذهب، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، (د. ت)
- قطر الندى ، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية ١٩٩٦ .

٣٢-ابن يعيش ، شرح المفصل ، مكتبة المتنبى (د . ت) .